

ما شاء الله لا قوة الا بالله

بتوفیق دانای ضمیرات خواطر و بنای مستترات ضمائر



باهتمام عاجز محمد عبدالرحمن بن حاجی محمد روشن خان منصور

در مطبع نظامی واقع کاینطبع کرد

مَنْ شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

فرمانش خدایا و محمد و آله و علی و ائمه و خاندان خدایتا را عبادت کن و از غیر ایشان بگریز



بیتنامی خاندان محمد و آله و علی و ائمه و خاندان خدایتا را عبادت کن و از غیر ایشان بگریز

مطبع انظار و کتابخانه مطبوعه

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له...

لا اله الا الله وحده لا شريك له... لا اله الا الله وحده لا شريك له... لا اله الا الله وحده لا شريك له...

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له...

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له...

قوله لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له... **قوله** لا اله الا الله وحده لا شريك له...

انجمن التعلیم و تربیت
انجمن التعلیم و تربیت
انجمن التعلیم و تربیت

[illegible]

له في إشارة إلى أن الكروا البداية في الحديث البداية محمد بن القلوب ١٢ منه

[illegible][illegible]

لأنه قد ثبت في الأصول أن كل ما هو واجب على العبد من العمل
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت

فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت

لأنه قد ثبت في الأصول أن كل ما هو واجب على العبد من العمل
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت

فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت
وإن كان العمل في بعض الأحيان واجباً على العبد
فإنه لا يملك أن يتركه بل هو واجب عليه في كل وقت

استخرج لكان يرد على قوله نعم والله لا يغفره على تقدير ان يكون التعميد عبارة عن التسليم انما لا يغفر الا ان لم يكن التعميد

[illegible]

قوله واوحاه بهم صاحب كطام فاصطرا وجمع محجب يسكون الحائكة وفاعله
او جمع بكسر الكاء كثر واغرا مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعله الجمع
على افعال قوله للتاديب بادابه الادب نگاهداشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغنه لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كثر
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتناولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المسترا انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الا ان
بجنابه او الناسي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان ستر الله بانظر لان يستره ان يكون محاطا لا ستره فربكف ما لا يصل معنى المستر مطلقا فان حلا لا يحتاج في معركته الى مؤنة

قوله واوحاه بهم صاحب كطام فاصطرا وجمع محجب يسكون الحائكة وفاعله
او جمع بكسر الكاء كثر واغرا مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعله الجمع
على افعال قوله للتاديب بادابه الادب نگاهداشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغنه لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كثر
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتناولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المسترا انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الا ان
بجنابه او الناسي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان ستر الله بانظر لان يستره ان يكون محاطا لا ستره فربكف ما لا يصل معنى المستر مطلقا فان حلا لا يحتاج في معركته الى مؤنة

قوله واوحاه بهم صاحب كطام فاصطرا وجمع محجب يسكون الحائكة وفاعله
او جمع بكسر الكاء كثر واغرا مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعله الجمع
على افعال قوله للتاديب بادابه الادب نگاهداشتن حد هر چیزی ای الذين
فيما بينهم للتاديب بادابه ولا نصباغ بصغنه لغناهم في ذاتصل الله عليه وسلم
قوله هذه اي ماستلي عليك قوله لو انك جمع فائدة من الفيد يعني انهم كثر
وداده شود ازدانش ومال قوله بجمع مشكلات الكافية للمشكل من الاشكال بمعنى الاشياء
وانما سمي الحق الخفي مشكلا لانه يشبه الباطل والتأني في الكافية للبالغه والنقل والثناء
باعتبار الرسالة قوله للعامة تأوه للبالغه وليرطلق على الله سبحانه نعم انه الجدير
بذلك لثوهم التائيت قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان الشمس من اول السرطان الى
اول الجدي في كل يوم مطلعها وهي مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها كذلك
وكذا حال المغارب وقد وقع تشبيه المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في
قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتشبيه بناء على ارادة مشرق الذهباب
والعوا المتناولين لكل وكذلك المغربين قوله الشيخ خواجہ قوله تعذر الله قال
قدس سره في الحاشية التعذر المسترا انتهى يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه الا ان
بجنابه او الناسي من محض فضله من غير سابقية عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة
اي احاطة الله بغفرانه وجعله شاملا له قال في الساج التعذر كناية بوشيدن فلا بد حينئذ
فان ستر الله بانظر لان يستره ان يكون محاطا لا ستره فربكف ما لا يصل معنى المستر مطلقا فان حلا لا يحتاج في معركته الى مؤنة

[illegible]

[illegible]

بعض الكلام ان الصاعد الى محل العرض ليس الالبعض الحلو وهو الطيب كلمة التوبة
لا الخبيث فلان ان يعبر عنها بعض الكلام فتاويله كثاويل الرحمة بلا احسان في
قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
الحجاز لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او كما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صولة لام العهد الحجازي ولا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستعراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريد هاعن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تنعم التجريد بدليل كلمتين وتترتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التزل وتسلية ما صنعناه **قوله** لجواز انصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
للوحدية التي هي مدلول لتاء وانها فردية لا جنسية ويمكن الاحتجاج عنه بان الكلمة
اللغوية اذا نصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية وتبين من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة لاصطلاحية الى الحكم كنسبة تارة الى **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

ان تاتي الفهم ان كان فاعلم ان هذا هو المقام
بعض الكلام ان الصاعد الى محل العرض ليس الالبعض الحلو وهو الطيب كلمة التوبة
لا الخبيث فلان ان يعبر عنها بعض الكلام فتاويله كثاويل الرحمة بلا احسان في
قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
الحجاز لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او كما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صولة لام العهد الحجازي ولا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستعراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريد هاعن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تنعم التجريد بدليل كلمتين وتترتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التزل وتسلية ما صنعناه **قوله** لجواز انصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
للوحدية التي هي مدلول لتاء وانها فردية لا جنسية ويمكن الاحتجاج عنه بان الكلمة
اللغوية اذا نصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية وتبين من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة لاصطلاحية الى الحكم كنسبة تارة الى **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

بعض الكلام ان الصاعد الى محل العرض ليس الالبعض الحلو وهو الطيب كلمة التوبة
لا الخبيث فلان ان يعبر عنها بعض الكلام فتاويله كثاويل الرحمة بلا احسان في
قوله نعم ان رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام فيها الجنس هذا الوجه هو
الحجاز لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي
او كما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صولة لام العهد الحجازي ولا بيان الطرد حتى
يكون اللام للاستعراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتاء للوحدة وتقال ان يمنع ذلك في المعنى العرفي
خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريد هاعن معنى الوحدة كما تجرد في
مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر
وليس التاء نصا في الوحدة حتى تنعم التجريد بدليل كلمتين وتترتين **قوله** ولا
منافاة بينهما هذا جواب على تقدير التزل وتسلية ما صنعناه **قوله** لجواز انصاف
الجنس بالوحدة طبيعية كانت او صناعية او غير ذلك وفيه نظر لان هذه الوحدة صغيرة
للوحدية التي هي مدلول لتاء وانها فردية لا جنسية ويمكن الاحتجاج عنه بان الكلمة
اللغوية اذا نصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة
جنسية وتبين من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة لاصطلاحية الى الحكم كنسبة تارة الى **قوله**
والواحد بالجنسية يعني ان الجنس الواحد تضاد فليجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد

[illegible]

[illegible]

قوله كَلِمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ أَيْ فِي اللفظ بمقتضى هذا التعريف لأنها
ما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق
عليه أولاً من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان أو أنها ما يتلفظ بها حكماً
كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين
أوليين إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف
يعمم صدق ما ذكر عليه إلا أنه قول هذا التلويح فلسفي غير متلفذ إليه عند الأدباء
فإن اختلاف المحلل عددهم واختلاف المكان شر لا يخفى أن هذا الاعتداد إنما
يحتاج إليه إذا ثبتت أن كلمات الله سبحانه تعالى قياماً به وهو بخالف ما عليه
الحققون أو نقض بما في علمه من الكلمات أو بما يظهر في غير كلام الإنسان
قوله والنصب بجمع نصيب وهي ما نصب لتعيين مسافة وأ طريق **قوله** غير أخذ
في اللفظ الذي هو أول جزء من أجزاء التعريف ولم يتم تدخل فيه لم يحجر في تعيين النسخ
إلى اعتبار أخرجه بقيد حتى يلزم علينا أن نكتب تصف كما تعسفوا حيث قالوا أن الجرس
والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لحوالان يعتبر الفصل
جنساً والجنس فصلاً **قوله** لأنه يقصد الوحدة أمكان مثل عبد الله علم
داخل في الكلمة عنه خارج عنها عند من قال لفظة وأمّا الماسياتي **قوله** لعدم
الاشتقاق مطابقة الخبر للبند أكثر وطئة بثلاثة شروط الاشتقاق أو ماني حكمية
والمستدلال الضهير للرجوع إلى البند أو عدم تساوي الذكر والتاليه كبر هو وقد
انتفت هذه الثلاثة بأسرها **قوله** الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضح
بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ **قوله** تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه أو بعمومه كناية
للفردات والمركبات **قوله** ينبغي سواء كان ملحوظاً بخصوصه أو بعمومه ولا يدخل الملحوظ
الحيز لأن الحيز الأول مقصود جعله في حيز بل قصد المعنى به فهو هاء جمع جعل لك

نأيد على الحكمة المذكورة وانما ما يراعى فيما بعد ذلك الوضع بعرض سبيل الحقنة وتعليم طريق الاختصار في الاستعمال

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

باطل فكذا الملازم والجواب عنه ان تحقيق ان جزئ مفهوم لفعل النسبة الى فاعل معين كنسبة المصراع الى غيره غير

[illegible]

صلى الله عليه وسلم
عنه شيعه اذ قد اصبغ فيها
صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
 من غير اشتراط اسيد كوكا لقال لو كان حلا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كوكا
 لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محرورا فان قدما عليه مطلقا فمتنع عند اكثر
 البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول الفعل والام واسطة
 في كونه مفعولا ومفعولا فاعمل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكب واللفاظ
 موضوعة بالوضع الوضوح **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
 لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوا وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
 وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
 من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
 دلا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
 اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فاعل **قوله** واعرابها
 واحد كان للمراجعا لعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
 لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
 البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
 ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
 بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
 الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
 وفيه تامل **قوله** مع ان معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
 كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد المقصود
 في كلمة واحدة في إطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
 التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق ككتمان وقال

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
 من غير اشتراط اسيد كوكا لقال لو كان حلا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كوكا
 لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محرورا فان قدما عليه مطلقا فمتنع عند اكثر
 البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول الفعل والام واسطة
 في كونه مفعولا ومفعولا فاعمل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكب واللفاظ
 موضوعة بالوضع الوضوح **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
 لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوا وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
 وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
 من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
 دلا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
 اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فاعل **قوله** واعرابها
 واحد كان للمراجعا لعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
 لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
 البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
 ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
 بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
 الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
 وفيه تامل **قوله** مع ان معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
 كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد المقصود
 في كلمة واحدة في إطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
 التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق ككتمان وقال

قوله في انفراد المعنى قول الى انفراد اللفظ **قوله** او من المعنى ثم الشارحين في نحو الحال غير النكرة
 من غير اشتراط اسيد كوكا لقال لو كان حلا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال كوكا
 لا نقول هذا الخالم يكن صاحب الحال محرورا فان قدما عليه مطلقا فمتنع عند اكثر
 البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح **قوله** فانه مفعول الفعل والام واسطة
 في كونه مفعولا ومفعولا فاعمل الحال صاحبها **قوله** لاخر المراكب واللفاظ
 موضوعة بالوضع الوضوح **قوله** فيخرج عن هذا الكلام مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان
 لام التعريف والتنوير من حروف المعاني تقاوا وامانة التانيذ المتحركة والفاو وبالنسبة
 وعلامتا التثنية والجمع كسلمان ومسلو فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا
 من حروف المعاني فذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا جميع الصيغة
 دلا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحرف نسبت الدلالة
 اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى فاعل **قوله** واعرابها
 واحد كان للمراجعا لعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبناءية والحاصل انه
 لم يعتبر لكل من الجرايين حاله اللاتق بصفان الحرف الاخير في قائمة المستحق الاعراب بل
 البناء والمستحق الاعراب هو قائم بفعل المجمع كلمة واحدة فاعرب باعرابها
 ويحذف هذا ظاهر في قائمة وبصري وجعلوا عددون الرجل ورجل والمفتوح المجمع
 بالواو والينون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء
 الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالمعقبة
 وفيه تامل **قوله** مع ان معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين
 كلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المعنى ولا لتعدد المقصود
 في كلمة واحدة في إطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال
 التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق ككتمان وقال

قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء

قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء

من وراء البحار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر له لثمة
 اوله يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللفظ لم يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ
قوله اي منقسم الى هذه الاقسام السري في تنليث القسمة تبين احوال الكيفية
 واختلافها مادة وصورة الكلام **قوله** منحصرة يفهم من التكويت في معرض
 بيان الاقسام وتعلوبه قوله لانها قيل هذا الخبر عقل وتوجيهه انه في قوة تقسيمين
 كل منهما دائرين النفي والاثبات كما يشهد ذلك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر
 انه قطعي ان ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرج به التقسيم **قوله**

من وراء البحار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر له لثمة
 اوله يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللفظ لم يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ
قوله اي منقسم الى هذه الاقسام السري في تنليث القسمة تبين احوال الكيفية
 واختلافها مادة وصورة الكلام **قوله** منحصرة يفهم من التكويت في معرض

احاسن صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة
 ولا يخفى ان تقدير الشرع مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال
 او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف ولا اول اسم او
 فعل ويستدعي عدم محصنة الاول وعدم صحة العمل على الثاني لان حال الكلمة
 لا يتغير بالدلالة وعدم ما ودلالتها لا يصح جعل عدم الدلالة عليها مع الطعن في الدعوى
 بالمتعلق فانها كانت من الثاني فلا يليق التاويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات
 فمطلق على قوله وانما تقدير الحال

احاسن صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة
 ولا يخفى ان تقدير الشرع مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال
 او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثاني حرف ولا اول اسم او
 فعل ويستدعي عدم محصنة الاول وعدم صحة العمل على الثاني لان حال الكلمة

قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء

قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء
قوله لا يخلو الاسم من الصفات والصفات من الأسماء

ما لم يكن له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يفعل ما يشاء
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله

لا يمكن ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله

ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله

ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله
ولا القدرة على ان يكون له من القوة والقدرة على فعله

وہو تو ان فی صحتہ محل الشی فی علی بحیثیہ دون الاصل فی بحث لاس الجودہ امولنا فو محمد رحمہ اللہ

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

تجربته و خبری ان کیون النسبة
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

على الاول ان لا یجوز
على الاول ان لا یجوز
على الاول ان لا یجوز

على الاول ان لا یجوز
على الاول ان لا یجوز
على الاول ان لا یجوز

انما الاول نظام و اما الثاني فالصحيح
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

انما الاول نظام و اما الثاني فالصحيح
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

انما الاول نظام و اما الثاني فالصحيح
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

انما الاول نظام و اما الثاني فالصحيح
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

انما الاول نظام و اما الثاني فالصحيح
على وجهی من المطلب فینما
السؤال کما یجوز فان السؤال
یکون کما یجوز کما یجوز

له قول من
القول الثاني
القول الثالث

القول الرابع
القول الخامس
القول السادس
القول السابع
القول الثامن
القول التاسع
القول العاشر
القول الحادي عشر
القول الثاني عشر
القول الثالث عشر
القول الرابع عشر
القول الخامس عشر
القول السادس عشر
القول السابع عشر
القول الثامن عشر
القول التاسع عشر
القول العشرون

القول الحادي عشر
القول الثاني عشر
القول الثالث عشر
القول الرابع عشر
القول الخامس عشر
القول السادس عشر
القول السابع عشر
القول الثامن عشر
القول التاسع عشر
القول العشرون

فصل في معنى قول من

كان في نفسه جملة صفة لمعنى سواء وجه ضمير الى ما هو الى معنى ولم يجعل
ظرفا للقول او محالا من ضمير حتى يكون مصدرا على الاول ما دل بنفسه او
في حد ذاته وطل كذا في حال كونه معتبرا في حد ذاته كذا في جعل في بعض
الباء خلاف المذهب المختار وهذا غير مشهور في التبريد وان الدلالة
الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع
ان صحة تلك المعاني مبنية على تصور في دلالة الحروف ولا خصوصية لاني معناه
لاحتياجه تصور والتقاليد الغير وذلك لاحتمالها قبل الوضع السابق على الدلالة
وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور في الدلالة فان تشكيل
من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج في تفهيمها الى
ضميمة كقوله اكرم في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضمير المخاطب والمتكلم
والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالحكمة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان
او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل للفظ
قوله محل على معنى باعتبار في نفسه اي ملحوظ في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في
مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او الملحوظة في حد
ذاتها او ينسب اليها الحكم في حد ذاتها باعتبار ما خارج عنها من كونها في وسط البناء
او من جهة من بيت فلان اعترض عليه الشيخ الرضوي بان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة

فصل في معنى قول من
القول الحادي عشر
القول الثاني عشر
القول الثالث عشر
القول الرابع عشر
القول الخامس عشر
القول السادس عشر
القول السابع عشر
القول الثامن عشر
القول التاسع عشر
القول العشرون

القول الحادي عشر
القول الثاني عشر
القول الثالث عشر
القول الرابع عشر
القول الخامس عشر
القول السادس عشر
القول السابع عشر
القول الثامن عشر
القول التاسع عشر
القول العشرون

منه على ما في غير موضع من
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

الحمد لله الذي جعل في
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

منه على ما في غير موضع من
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

الحمد لله الذي جعل في
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

الحمد لله الذي جعل في
الكتاب من قوله في باب
الافتقار الى الله تعالى في
العمل والعبادة والسير
في الدنيا والآخرة

قوله لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان

قوله لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان

قوله لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان

الدار في نفسها كذا اقامة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 يجب عنه بانه ليس مقصوده ان هو في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور
 ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار
 فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بقي مع كونه منشأ حكمها وكذا حكمها بل
 المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارجية تارة وعدم اعتبارها اخرى وان
امتاذا قوله كما ان في الخارج موجود آه أي كما ان الموجود الخارجي
 قد يكون وصفا لا مر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذي قد يكون تابعا لامر
 في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه العقول بالمحسوس ويظهر منه وجه
 آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شبه المعنى لآخر في التابع لامر العرض القائم
 بالجوهر التابع له صرح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله
 بلفظة في والمعنى المستقل لما شبه الجوهر صرح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى
 انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
قوله والتلا محظوظة غير به المعنى والمراد بالغير هو المتعلق
 ما لا يصلح كونه محكوما عليه به وان لا يدبر في الغير لاجل فهمه كذا الاعوان بطلان منشأه عدم الفرق بين كون المعنى لآخر في

قوله لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان

قوله لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان
 لا يمتنع ان يتشبه الدار في نفسها بالدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها او يمكن ان

[illegible][illegible][illegible]

قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في

بخصوصهما لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه اما لا يفيد
الخصوص بدون ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائر **قوله** ولفظه من موضوعه كالحرف من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانها لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لاحتمالية كما قيل لانها لا حصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعاً وانبات الا فراده مما لا شاهد عليه والظن ايضا انها يجوز ان
تلاحظ قصد لكن لا تبقى معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه ياتي عن الالتفات اليه قصد **قوله** واذا
عرفت هذا اعلمت وعلت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور و
حملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاء الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كفا في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقتها **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لعمد الاخبار عرفت وقدم وخلف
مخبره اليه من ذلك **قوله** اي يلزم كما اشار الى ان قوله عدم مسبوقتها بيان لعدم اللزوم للتعقل في كل ما كان

قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في

بخصوصهما لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه اما لا يفيد
الخصوص بدون ضمنية وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في
الحرف بمنزلة الضمائر **قوله** ولفظه من موضوعه كالحرف من جزئياته لانها
لا تستعمل الا في الجزئيات ويعلم الوضع بالاستعمال والقول بانها لا حقيقة له مما لا ضرورة
فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لاحتمالية كما قيل لانها لا حصص لمفهوم
الابتداء لوحظت تبعاً وانبات الا فراده مما لا شاهد عليه والظن ايضا انها يجوز ان
تلاحظ قصد لكن لا تبقى معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه ياتي عن الالتفات اليه قصد **قوله** واذا
عرفت هذا اعلمت وعلت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى
عدم الاستقلال بالمفهومية **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور و
حملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه **قوله** وهو ارجاء الضمير
الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كفا في عبارة
هذا الكتاب لعدم مسبوقتها **قوله** لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لعمد الاخبار عرفت وقدم وخلف
مخبره اليه من ذلك **قوله** اي يلزم كما اشار الى ان قوله عدم مسبوقتها بيان لعدم اللزوم للتعقل في كل ما كان

قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في

قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في
قوله ولا يخلو بالمتعلق في

الحقوق الممنوعة المستثنى من هذه الكيفية
موجود في حكمه بغير نظر على ذاته ولا على غيره في ذلك
الزمان الخارج من غير ذلك
في كل حال

امتناع از اجراء اوضاع مجریه در امور
 مالیاتی و استعمال ۱۲۰

فان في موضع اللذان الذي هو في
الاسم في الاسم الذي في المكان المتقدم
الاسم في الاسم الذي في المكان المتقدم

للتقديس
تلك الفنون فلكيكون تلك اليد التي
التي تلمس آلاء الله

فی خطاطی و توفیق بدل قوراد
عنہ الاستعمال والنسخہ فی سنہ الضمیر
الغیر خلاصۃ الفرق ان صحافی
احادیث کما فی

منه المطلق
المعروف ثم من غير مناقضه
منه ان كان لا يوجب الذات للانفصال
منه ان كان لا يوجب ذاته فحقها كما في

الاطلاق والنظرية المستقلة
الاسماء المتشابهة والرموز
نفسها لا تتوافق فهم معانيها على
القيمة

۱۰۰

والاخبار بهامع انها لان مة الظرفية لا نأقول للمفهوم المستقل
 اى لا تستعمل الا ظرفا محمدا
 يقتضى صحة الحكم عليه اوبه اذا اخذ في حد ذاته ولا يقتدرح في
 استقلاله امتناع الحكم عليه اوبه بما يميزه سواء كان ذلك
 العارض جزءا المدلول ما يدل عليه كمتى او خارجا عنه كالظرف
 المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
 قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان
 يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية
 من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا
 في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع التضمنية و
 الاستعمال الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة
 وفيه تأمل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى
 ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
 بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه لان

اور ان میں سے تذکرہ وضع الفلح ۱۱۰ مولانا عبدالحق علیہ السلام کے بعد احمد شاہی

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

فمنهم من

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اللفظ فان

منه والحمد لله رب العالمين

کے ہونے سے پہلے ہی کہہ دیا کہ میں نے تم سے کچھ نہیں سنا ہے۔

三

45

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الشيخ ثم انه قد سهر لمتروجهونا الى دفعه ذلك النقص ما سبق منه في بحث الكلام في حاشية فانه في حكمه الالفاظ

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

المتعلق بالاسم والوصف والقدرة
على ان يحصل له في السابق فاعلم ان هذا هو المقصود
بالبين في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين
وهو ان الله لا يهدي القوم الظالمين الى الهدى
التي هي في الدنيا والآخرة

[illegible]

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لنسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاهر صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم من ذلك المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لا خصوص الاول ولا يقال المبنى بالناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لنسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاهر صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم من ذلك المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لا خصوص الاول ولا يقال المبنى بالناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

م الاحوال لينا عند البصريين فلما قالوا لكونين فاتهم قالوا المتعارفين هل في الاعراب كالاسم لزوم الحارة عليه

قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان الاسم الدال على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم للعرب وذلك لان ذلك احوال الاسم واقسامه **قوله** اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لا يصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبهه مبنى الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وما يندفع به ذلك النقص ينفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذا عامل المبنى الاصل فذكر الاسم للتحقيق وقيل في دفعه اننا لنسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان اقسامها ثلاثة يشبه بعضها بعضا وفيه مجاز وان يقال ان التشابه المنفي هي المشابهة المنفية للبناء وهذه المشابهة منفية عنه ولا كرم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه **قوله** الذي لم يسم غير المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمعجم والمضمومين ويستعمل بمنزلة المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يفرق لحد الخفين زوسر ولجوعهما زوسر واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ والتعريفات محمولة على المتبادر فاطاهر صدق التعريف على مثل بعلبك **قوله** تركيبا يتحقق معه عامل ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج مع عامل معنوي ويتمكن ان ياد بتركيبه مع العامل انضمامه مع معنى تحقق العامل مع **قال** الذي لم يشبهه لم يناسبه فسر الاشياء الذي هو المشاركة في الكيفية بالنسبة التي هي اعم من ذلك المعنوية وبذلك وذلك لان اللفظ الاخر هو الثاني لا خصوص الاول ولا يقال المبنى بالناس **قوله** مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مبنية في بحث المبنى فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالنسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بصومه مراد **قوله** اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم يقصر عما اصل البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة لان اصل جميع افعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا لعبارة عن الظاهر لان المتبادر من

١٢

أشارته إلى أن ليس في نفس التعريف فساد بل القصد من المقصود من التعريف وبيان
أن المقصود من تعريف العرب أن يعلم العرب بوجوده لأن يكون وسط الحكماء
هذا وإن كان ما يختلف آخر باختلاف العوامل بأن يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخر باختلاف العوامل فهذا ما يختلف آخر باختلاف العوامل ولا شبهة
في حصول الوجه الصالح من تعريف المصحح أن يقم زيد في قام زيد معرب أي مركب
لم يشبه بمشيء أصلي وكل معرب ما يختلف آخر باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخر
باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجوهري فإن الوجه الحاصل منه غير صالح لأن يكون
وسط للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الذات أو لا في ضمنه وذلك لأنك إذا
قلت زيد في المثال المذكور معرب أي ما يختلف آخر باختلاف العوامل وكل معرب ما
يختلف آخر باختلاف العوامل فزيد ما يختلف آخر باختلاف العوامل لزوماً يكون
الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء أو
بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد أشار إلى الصغرى بقوله
من معرفة العرب انتهى معرفتنا أن هذا هو المعرب وإلى النتيجة بقوله إن يعرفناه

[illegible]

١٠٢

١٠٢
لله في الدنيا والآخرة
الذين آمنوا وكنوا مسلمين
في الدنيا والآخرة
الذين آمنوا وكنوا مسلمين
في الدنيا والآخرة

[illegible][illegible]

الاحداث التي يكون في الظرف الاخرى
الاول ان تقول ان نصفها

فان كان قدمه كذا وكذا

عقود الكهنة والوجوه اللواتي
بفعل الشدة والاضافة

حكمه الآخر وإنما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التوفيق

ذلك في المتن والجموع المعرفين باللام لا متنازع اجتماع اللام والتنوين

قوله ذاتا وصفة اما اختلاف الاخر^{ين} في قوله ذاتا فكل يقول واو ابول

الى الف الهالك واما تحوله صفة فكما يقول ممة زيد الى فتحه قوله لا يرد

العالم والمقتضى وكذا اوصف كونه مع يا قاتل قدس سره في الحاشية لكنه

شكا بما اذا كان العاماح فاو احد كالباء الحارة فكلوا لى ان تسند انرا

قال في بيان مذهبنا في الامور التي لا تتعلق بالعبادة

الى تسبيح العزيم المهيول من اجاء اجدادك وبقائك من اسودك

اسمىء اول فاله فى ميقيل والصواب جوار ان يجعل ليا لاله فيسند الحرج

ليها المخرج العامل فلان النخلة جملوه بمرتبة العلة المؤثرة ولهذا سموها

وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثيل التكم وهو علامة لتاثيرة واما خروجه المقضي فلا

فإنه شيء سبب قبيح والمقتضى ليس كذلك ولا يخفى أن قوله ليدل إلى آخره لوجعل من

تمام الحمد حتى يخرجوا الكاذب الحسن لكن المصنف لم يجعله من مقوله خراجا بالسبب

يقين ينقض التعريض بالعدالة التامة للاختلاف فانها سبب قربة قلنا ليس العدالة التامة بسببية لا بغير

[illegible][illegible][illegible]

والبعيد ليس
اجزأه من البعيد
وليس بعيدا
والعزل في كل
الاجزاء ولا في
اصولها على ما
هو في علمه
والان

[illegible]

اجزائها و اجزاؤها متركبة من قريب وبعد لغو ثبت سبب قريب سوى الاعراب
يعمم النقص به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزمان لا يتحقق لاعراب الاسم
الذي ركب ابتدأ لاننا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية
بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقضى ستلام السبب
لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لاننا نقول لم يرد
بصيغة الفعل كما في التفرعات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل
يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او
الحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من الشكون الى الحركة ومن التحول من عدم
الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء المستقومة كونه علامة لاهل الكونه علامة لاهل كالف
للشعر والجمع فانها قبل التركيب علامة للتثنية والجمع وبعد التركيب علامة لاهل الكونه
ومن علامته الى علامته كمال التثنية والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المعبرين وغير
ظاهر من العبارة فان المتبادر من جبر ضمير قوله آخره الى المعبر ان الاختلاف يبطأ ويظهر
فيه بعد كونه لا قوله اخرج حركة نحو فلاهي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

تقتضى الاحتياط في الاحتراز عنه لتلايق الفعل محتمل خروجها فيقع الغلط في غير المحصور فخلدنا صريح

والمراد من قوله ان اليمين مؤثرة لا يقال في وقوعها في التعريف المتبع يعلم ما يردونه انه فيقولون ان
 من تدوين الفحو ويحل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجحو للعرب لان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا نأقول قد لقي ضبط المردون وحصره العوامل مؤثرة التسبع ولا
 يخفى انه لو قال العامل ملحق بالمعنى المقضى للارباب لكن سألنا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقرب انه علامة لما عرّفه المتكلم في
 اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل لتقديره اما على الاول فلان الآلة تقدر
 بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم بلفظها ليوافق الوضع
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة فيظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للارباب فحقه التقديم عليه
 لا على العرب لا نأقول تقدمه عليه لا يصور بدون تقدمه على العرب ولما
 ثبت ذلك ازم ان يمتنع انعقاد علامة العملية والمعمولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا ازم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا بمجهتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياكما
 تدعونهما الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
 في الفعل صار عملا لا يعمون من حيث وقوع الفعل عليه صار مفعولا لفعله تقدم مواتا
 بمجهتين مختلفتين قوله لا يحصل فسر التقوم بالحصول لا القيام بالغير كالتخصيه
 اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعاني المعنى المتفق انما قيد المعنى
 به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعقولة
 كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له اسنادا لا اسنادا اليه قوله اذ به

قوله وان اليمين مؤثرة لا يقال في وقوعها في التعريف المتبع يعلم ما يردونه انه فيقولون ان
 من تدوين الفحو ويحل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجحو للعرب لان العامل
 ما خوذ في تعريفه لا نأقول قد لقي ضبط المردون وحصره العوامل مؤثرة التسبع ولا
 يخفى انه لو قال العامل ملحق بالمعنى المقضى للارباب لكن سألنا عن الاعتراض الاول
 لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقرب انه علامة لما عرّفه المتكلم في
 اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل لتقديره اما على الاول فلان الآلة تقدر
 بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم بلفظها ليوافق الوضع
 واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة
 له لتعرف او لا تعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة فيظهر ايضا ما يقال
 من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او علامة للارباب فحقه التقديم عليه
 لا على العرب لا نأقول تقدمه عليه لا يصور بدون تقدمه على العرب ولما
 ثبت ذلك ازم ان يمتنع انعقاد علامة العملية والمعمولية بين الشياطين بمعنى ان
 كلاهما عامل في الآخر ولا ازم ان يكون حق كل منهما التقدم على الآخر لا بمجهتين
 مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلاهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى اياكما
 تدعونهما الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق
 في الفعل صار عملا لا يعمون من حيث وقوع الفعل عليه صار مفعولا لفعله تقدم مواتا
 بمجهتين مختلفتين قوله لا يحصل فسر التقوم بالحصول لا القيام بالغير كالتخصيه
 اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بحمله وذلك لان المعنى
 المقضى ليس قائما بالعامل قوله اى معنى من المعاني المعنى المتفق انما قيد المعنى
 به لان اقتضاء الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعقولة
 كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له اسنادا لا اسنادا اليه قوله اذ به

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في هذه الصورة فقط تلك التي تظهر كالأشياء
 في العالم لا يكون مفردا في ذلك لان
 في هذه الصورة فقط تلك التي تظهر كالأشياء
 في العالم لا يكون مفردا في ذلك لان
 في هذه الصورة فقط تلك التي تظهر كالأشياء
 في العالم لا يكون مفردا في ذلك لان

[illegible]

و کسی را که از این صفت نسبت کردن و کلاما المعینین بنیاسب مقام و اذقیل التوسیع الزوال و هم ۱۲

۱۲۷

الحق في الصدق العرفي
عليه ورد الحسنيين في الجليل

سنة قولنا عبد الحليم
من ان الله لا يفرق

مجلس القضاء الاعلى
القدس الشريف

مجلس مولانا عبدالحق صاحب

مسلمات لان التانيه في الموتر
في التانيه في الموتر

2

يبقى النقض بما أدخله الكسر والتنوين للضرورة أو للتنااسب لهذا
التعريف عليه مع أنه منصرف عند لقوله ويجوز صرفه ^{منه} وبمسلمات أيضا
علم الكونث لصلح التعريف عليه مع انصرفه لدخول الكسر والتنوين
عليه أجيب عن الأول بما سيجي في تحقيق قوله ويجوز صرفه عن الثاني بأن
يتم وجود السببين المستحقين بشرائطهما كما قاله العلامة من أن هذه التاء
ليست متمحضة للتأنيث لكونها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لأن التاء الظاهر
مأذنة عن تقدير أخرى أو أن يقول أن تنوين المقابلة غير متعمد من ولا الكسرة
التي لا تنصب بالجواز أو يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب إليه بعضهم قال من تبع منبئية
بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة إذن إلى تقدير العائنين بكونهما مائتين من الصرف
يلزم تعريف الشيء بما يساويه والمصرف في الاستقراء قول من على السمع ومن سعى على الأول
بقوله وروى عنه ما يوافق أول البيت اعني قوله مواعيد نص وتسم قوله في العلل انقسم
ما في هذين البيتين وذلك لاجتماع تقدم العطف على الحكم بقولك البيت ستقف وحله
قال قدس سره في الحاشية اوله مواعيد المعروف تسم كل اجتماع ثنتان منها فالصرف

[illegible]

١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

نسخه اول: در این نسخه، عبارت "در این نسخه" به خط نستعلیق درج شده است.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة
 عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة
 والاثنان في الحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول
 الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو
 افعل علم بالتحريك اعلم ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا
 تكلفا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان
 الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف
 ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا ذلك الاسم على اسما كانت للاحوال كاعلم
 او لا تقبض ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم
 مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى
 لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده
 وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لاشارة
 الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

قوله في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة والاثنان في الحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو افعل علم بالتحريك اعلم ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا تكلفا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا ذلك الاسم على اسما كانت للاحوال كاعلم او لا تقبض ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لاشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

قوله في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة والاثنان في الحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو افعل علم بالتحريك اعلم ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا تكلفا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا ذلك الاسم على اسما كانت للاحوال كاعلم او لا تقبض ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لاشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

قوله في كلام الناظم ذكر الجملة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسعة حقيقة عند المصنف رحمه الله تعالى اذ ذكرناه قوله وقال بعضهم اثنان لعله ارادهم بالنسبة والاثنان في الحكاية والتركيب اما الحكاية اى لنقل من الفعل الى الاسم فنقول الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكروا ولا يخفى انها لا تستلزم نحو افعل علم بالتحريك اعلم ايضا واما التركيب ففي الباقى فقد كلف في اعتبار التركيب هنا تكلفا لمعنى فلا فائدة في ايراد قوله قال بعضهم احد عشر هذه التسعة مع ان الاصل في نحو احمر اذ سمي به تشكيك وشبه الفعل التانيث المقصودة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في آخر الاسم وجمعا ذلك الاسم على اسما كانت للاحوال كاعلم او لا تقبض ولا في العلمية تنعم من التاء كالف التانيث واما الف اللاحقة المرددة فلم تنضم مع العلمية بالف التانيث المرددة وان كانت محتتم من التاء ولعل المصنف رحمه الله تعالى لان مرآة الاصل من حيث اعتبار الوصف الاصل ومنع صفة التانيث حيث عنده وان كان القياس يقتضي ان تشبه بالف التانيث من الالف النور الزائدين قوله لاشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير حقيقة

142

[illegible]

ان الدليل القوي على ان الله تعالى هو الذي خلق كل شيء في ستة ايام هو ان الله تعالى هو الذي خلق كل شيء في ستة ايام

[illegible][illegible]

ان اثبات الاصل قصد اثبات للفرع فعنا فاذا ثبت بدليل غير منصرف اصل
ثلاث ثلثة ثبت ان ثلث فرع وليس فرعيتها لذلك الاصل الا باعتبار العدل عنه
فثبت العدل بدليل غير منصرف الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الا في الاصل
عليه الا منصرف الصرف قلنا اراد به ان الدليل المؤثر مثبت اول العدل في نظر الحاجة
واعتبارهم ليس الا منصرف الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة
فيه كما ينبغي فبالعرض قوله فعلى هذا قوله بتحقيق اخر وصف بحال التعلق ولما
على المشهور فمعناه خروج تحقيق اى خروجه محققا كحل سوي بمعنى رجل سيئ
فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقدير اى قال كذا مثله
صفة بعد صفة لخروج او خبر مبتدأ محذوف اى ذلك الخروج كخروج ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا لغيره ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله
الشيخ الرضى وهوان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى فائدتها
تقسيم امرى اجزاء على هذا العد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكررا نحو قرات الكتاب جرحا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك
علاما لا استقرارا واحقا للفرق المتنازع فيه بالاعمال اغلب فلم يوجد ثلث غير مكررا لفظا
حكم بان اصله لفظ مكررا لم يأت لفظ مكررا بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
قوله الى رباع اراد بال تعيين الحد الا في الاصل الواو بدل الى قوله فيها او راعها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيبها قال الشيخ الرضى جاء فعال من عشرة في
قول الكهني والمبرد والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمسة
سداس وسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى
عشرة مع زيادة النسبة نحو الخماس والسداس والسباع والثلاث والتساع قوله
والسبب الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب

144

[illegible]

فكر العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكر الى خير مكر او
اسمية الى وصفية **قول** لان الوصفية العرفية التي كانت في ثلاثة ثلاثة اعلو
ان ثلاثة من اسماء العدد وهي متخوصة للوحدات لانه لا وصفية اصلية بالقياس الى
او صافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا واذك المعنى المجازي
الثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى
وضعا والفاعل ان يجمع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى
الوصفي **قول** واخر اسم التفضيل بشهادة الصوف نحو آخر آخر آخر زوايا اخر
واخرى اخرى اخرات واخرها افضل افضلان افضلون وافاضل وافضل افضل
فضليات وفضل **قول** لان معناه في الاصل شدت تاخر الى معنى من المعاني فنقل
الى معنى غير ولا يستعمل الا في احوال من جنس المذكور ولا كما تقول جاء زيد واخرى رجل
آخر لا حمارا آخر امرأة اخرى **قول** وقياس اسم التفضيل المحان قلت ان اريد به
ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فالانسلم القياس وان اريد به ما استعمل فيه
في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعيار قلنا اختارا الاول ونقول
ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال بلحد الوجه
الثلاثة لكن عدل عما كان حقه لتعريفه عن معنى الزيادة المستوفدة لحد واحد كان
العدل بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضى احد بعينه من الثلاثة بل يقتضى احدا
منها لا بعينه لانه عدل عن لازم بخصوصية احتيج حينئذ الى تغيير التفسير واذك يظهر من
التعريف عليه على جميع المقادير **قول** فقال بعضهم انه معدل عما فيه لازم وتولية لزوم المطابقة
للموصوف افراد او ثنائية وجمعا ونذكر كون ثنائية كما هو شأن المستعمل في التفضيل لكن يدفعه
لزم تخالف المعدل بالمعدل عنه تكثيرا ونفيما لا يجب مجازا عدل الاسم لفظا ومعنى كما
في سكر اذا لبت به سكر امين او هو سكر ليلتك فانه معدل عن السكر لفظا ومعنى

[illegible][illegible]

[illegible]

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انصف مني ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عرقيل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو غا الفاعل هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عدم بعض النجاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء
 لينتظم المناسباته لثبوتها في زمانها مناسبتها لعد لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسباته الاولى لا يوجب البناء والابن في كلامه وسواء كانا معا
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة لا الهالة المطلوبة
 المستحقة وكان لواء ثقل الكون محض فاعلموا ان الثقل يستدعي الخفة والبناء الخفة
 من اعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه ذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانع فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انصف مني ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عرقيل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو غا الفاعل هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عدم بعض النجاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء
 لينتظم المناسباته لثبوتها في زمانها مناسبتها لعد لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسباته الاولى لا يوجب البناء والابن في كلامه وسواء كانا معا
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة لا الهالة المطلوبة
 المستحقة وكان لواء ثقل الكون محض فاعلموا ان الثقل يستدعي الخفة والبناء الخفة
 من اعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه ذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانع فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انصف مني ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عرقيل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو غا الفاعل هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عدم بعض النجاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء
 لينتظم المناسباته لثبوتها في زمانها مناسبتها لعد لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسباته الاولى لا يوجب البناء والابن في كلامه وسواء كانا معا
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة لا الهالة المطلوبة
 المستحقة وكان لواء ثقل الكون محض فاعلموا ان الثقل يستدعي الخفة والبناء الخفة
 من اعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه ذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانع فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

اسم جنس واذا احتل احد الشريطين انصف مني ان قلت فيجب على هذا صرف
 عن وقر تكون عرقيل العلمية جمع عام وقر قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما
 هو غير منصرف في نحو منابا انها معا ولا ن عن فاعل ولم نحكم بانها
 متقولان عن فعل الجنس انتهى ان قلت الشرط الاول يناق ما قاله قدس سره
 من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما
 يصح اذا كان المعدل عنه فاعلا لاسم جنس وهو غا الفاعل هو المشهور من
 ان المعدول عنه فاعل علماء الظاهر ان الحق هو هذا قولنا فاقولوا فاعتبروا
 العدل على عدم بعض النجاة قوله فاعتبروا العدل لتحصيل سبب البناء
 لينتظم المناسباته لثبوتها في زمانها مناسبتها لعد لا يحصل البناء وذلك لان
 مجزئ المناسباته الاولى لا يوجب البناء والابن في كلامه وسواء كانا معا
 ليحصل الكسر اللازم بسبب البناء فكسر الراء محضة لا الهالة المطلوبة
 المستحقة وكان لواء ثقل الكون محض فاعلموا ان الثقل يستدعي الخفة والبناء الخفة
 من اعراب قوله ولما ايقال في كراب قطام ههنا ليس في محله مكانه ذكر استطر
 وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات
 قوله فلا يكون مانع فيه وهو غير المنصرف قال الهمزة الانسب لنفسه خفا
 قوله وهو كون الاسم لا وانما فسره لا باللدل لانه هو السبب لمنع الصرف
 قوله على ذات مهملة تتعين لا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات
مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه
الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر
على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يوصف جرد ورجع داريل
على أن أديرت متصغرا بالحقارة مع أن وصفه لم يكن غير منصرف بالوصفية
وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يتخلل بالوزن في أوله أحد الزوائد
فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة
معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منه
طليعية العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرق بين المصغر
والمكبر قول سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قول أو شرطه قول
لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب المرافق للأصل هو
ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم
على عدم اعتبار الوصف للعرفي الاستدلال بالنصران ليريد مدخول يجوز أن يكون
انصرافه لا نقاء شرطه وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست طليعية
على أربع كما هي طليعية على عمل لأن أربعة المذكور أربعة الموثق والمذكور مقدم في الوثبة
على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا
تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل
خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل
من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك
أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها
بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

أذا قصد به المطلق العرفي لا المحدود وكانت علامة غير فان إذا انضم إلى العلمية سبب تركه كسبب صفته

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يوصف جرد ورجع داريل على أن أديرت متصغرا بالحقارة مع أن وصفه لم يكن غير منصرف بالوصفية وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يتخلل بالوزن في أوله أحد الزوائد فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منه طليعية العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرق بين المصغر والمكبر قول سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قول أو شرطه قول لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب المرافق للأصل هو ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم على عدم اعتبار الوصف للعرفي الاستدلال بالنصران ليريد مدخول يجوز أن يكون انصرافه لا نقاء شرطه وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست طليعية على أربع كما هي طليعية على عمل لأن أربعة المذكور أربعة الموثق والمذكور مقدم في الوثبة على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى أوقات معينة لا تدل على ذات مهمة قبل تدل على تلك الذات المعنية فتنال الفياض المأخوذ من الفيض الذي هو كونه الما بعد على ما كثيرا لا على ذات ما لها الكثرة الماشية فانه بعيد كذلك المصغر على ذات معينة متصغرا لا على ذات ما هو وصف مثل أن يوصف جرد ورجع داريل على أن أديرت متصغرا بالحقارة مع أن وصفه لم يكن غير منصرف بالوصفية وزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يتخلل بالوزن في أوله أحد الزوائد فالأولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مهمة لم يتعين لبعض الصفات المأخوذة معها أو ما قيس إليه ذلك البعض فكان قلت إذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منه طليعية العلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توسعنا حيث لم يفرق بين المصغر والمكبر قول سواء كانت هذه الكلمة القليلة على التعديل قول أو شرطه قول لا العرف هو قضية قلته في معرض الزوال فكان لم يثبت والسبب المرافق للأصل هو ههنا المصغر لا يكون إلا إذا كان راسخا قال الشيخ الوضوح يقيم إلى أن حلق العلم على عدم اعتبار الوصف للعرفي الاستدلال بالنصران ليريد مدخول يجوز أن يكون انصرافه لا نقاء شرطه وزن الفعل قبوله التام ويقال من أن التأنيث في أربعة ليست طليعية على أربع كما هي طليعية على عمل لأن أربعة المذكور أربعة الموثق والمذكور مقدم في الوثبة على الموثق ليس بشيء لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في عمل السبب عرفنا تأخر جميع الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن فقال السيد قدس سره وليس أيضا بشيء ما قبل من أن المانع قبول التأنيث وهذه التام ليست للتأنيث بل للتذكير لأن قولك أربعة رجال أو زيد بن باعبار الجماعة انتهى التذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويحك ما قاله انقلاب التأنيث في الوقف وعدم التعرف

[illegible]

من المتأمن منها جميعة المدكو تأنه ان لا يكون تأنينه محتاجا الى دليل غير لازم
كحوال فان تأنينه بتاويل الحما هو غير لازم لجواز تأويله بالجمع والتأني ان
استماله بحسب معناه المجنسي في المدكو ثم ان تساوى استعماله مذكرا او
مؤنثا لتساوى المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فستم الصرف دارجا
للمستعمل الا مؤنثا فستم الصرف واجبا في اشتراط الاولين ان التأنين لما ذكر
في الاول قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على
ما طرأ وعرض فلم يبق التأنين والسرف في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشروط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على أربعة أحرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة أحرف وبأجملة المعرف الأخير في الزائد على
الثلاثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخروقة كلاما واصلا ثانيا وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخروقة
العين واصلا ثانيا قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علية قيل لم يقل شرطها عليه لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
يجوز ان يراد عليه ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنين بالتاء شرطه العلية
اي عليه ما فيه التأنين قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجملة قلنا لا زيادة قوله في الجملة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الا ان لم يقل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلية لا يتحقق الا تحقق العلية بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلية قوله بحسب غير المصروف مضمونا او بحكم المصروف
هنا الموصوف فكت العلية يجوز مجرهم والم لا مضمونا في المصروف فكت العلية يجوز مجرهم

من المتأمن منها جميعة المدكو تأنه ان لا يكون تأنينه محتاجا الى دليل غير لازم
كحوال فان تأنينه بتاويل الحما هو غير لازم لجواز تأويله بالجمع والتأني ان
استماله بحسب معناه المجنسي في المدكو ثم ان تساوى استعماله مذكرا او
مؤنثا لتساوى المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فستم الصرف دارجا
للمستعمل الا مؤنثا فستم الصرف واجبا في اشتراط الاولين ان التأنين لما ذكر
في الاول قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على
ما طرأ وعرض فلم يبق التأنين والسرف في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشروط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على أربعة أحرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة أحرف وبأجملة المعرف الأخير في الزائد على
الثلاثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخروقة كلاما واصلا ثانيا وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخروقة
العين واصلا ثانيا قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علية قيل لم يقل شرطها عليه لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
يجوز ان يراد عليه ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنين بالتاء شرطه العلية
اي عليه ما فيه التأنين قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجملة قلنا لا زيادة قوله في الجملة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الا ان لم يقل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلية لا يتحقق الا تحقق العلية بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلية قوله بحسب غير المصروف مضمونا او بحكم المصروف
هنا الموصوف فكت العلية يجوز مجرهم والم لا مضمونا في المصروف فكت العلية يجوز مجرهم

من المتأمن منها جميعة المدكو تأنه ان لا يكون تأنينه محتاجا الى دليل غير لازم
كحوال فان تأنينه بتاويل الحما هو غير لازم لجواز تأويله بالجمع والتأني ان
استماله بحسب معناه المجنسي في المدكو ثم ان تساوى استعماله مذكرا او
مؤنثا لتساوى المعرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فستم الصرف دارجا
للمستعمل الا مؤنثا فستم الصرف واجبا في اشتراط الاولين ان التأنين لما ذكر
في الاول قسمين طارئة وفي الثاني بعراض تلويل غير لازم وقد دللنا على
ما طرأ وعرض فلم يبق التأنين والسرف في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب و
فما ذكرنا يظن هو وجه ترك الشروط قوله لان المعرف الرابع فيها هو على أربعة أحرف
وكذا الخا صر فيها هو على خمسة أحرف وبأجملة المعرف الأخير في الزائد على
الثلاثة سادس التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة وثمة ان كانت
بمعنى الجماعه فمخروقة كلاما واصلا ثانيا وان كانت بمعنى وسط الحروف فمخروقة
العين واصلا ثانيا قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي التعريف
المعرفة وان يعتبر الحسية اي المعرفة من حيث انها معرفة قل ان تكون
علية قيل لم يقل شرطها عليه لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان
يجوز ان يراد عليه ما فيه التعريف كما اراد في قوله التأنين بالتاء شرطه العلية
اي عليه ما فيه التأنين قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا
لام ان قلت لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان
قلت فيلزم التكرار في اشتراط الجملة قلنا لا زيادة قوله في الجملة قوله بان
تكون حاصلة في فمته الا ان لم يقل حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها
ولا يجوز ان التعريف الذي شرط تأنيده بالعلية لا يتحقق الا تحقق العلية بخلاف البولي
فان تحققه كغير تحقق العلية قوله بحسب غير المصروف مضمونا او بحكم المصروف
هنا الموصوف فكت العلية يجوز مجرهم والم لا مضمونا في المصروف فكت العلية يجوز مجرهم

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا چاہتا ہے اور ان کو جہنم میں ڈال دیتا ہے اور ان کو جہنم میں ڈال دیتا ہے

[illegible][illegible][illegible][illegible]

لأن المنصور مدارا سما فبحوزا اعتبار اسميته أو أن المراد نحو فزانة أو أن المراد
 الملقب وهذا هو الظاهر لا يقال فعل هذا يكون غير منصور بالعلمية والثابت
 فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى مع أنه يجوز
 أن لا يكون منونا قال حضاج على الضبع ليس منصوبا باعني لا المنسوب به
 قلما يحسن مدرج أو دم أو ترجم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب
 على أنه حال من المستتر في غير المنصور وجاز أن يتقدم معمول أو أضيف إليه
 غير إذا كان بمعنى النفي فإنه في قوة لا حافية ما جاز في من تقدم معمول كذا
 وزاد فلا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من إيهام أن متنا
 صروفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لانتفاء صروفه حال لتكرار أيضا وفي
 بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وينبغي أن يكون الجملة اعتراضية
 لاحالية يخلو الكلام عن ذلك الإيهام قوله بل للجمعية الأصلية الجمعية وإن كانت
 منافية للجمعية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
 المتضادين في حكم واحد من قال الجمعية غير منافية للعلمية بجواز التسمية
 برجال العلم لا يشبه لأن نوع الإيهام منات للعلمية لازم للجمعية كما أن الإيهام للمنافق
 للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز أن يبقى شاذة من معنى الجمعية في العلم كما
 يجوز أن يبقى شاذة من معنى الوصفية فيكم إذا سميت شخصا ذميمة بالأحرار
 قدس سره في الحاشية الضبع على الألف والضميعان هو الذكر والجمع
 ضبا عين كسر جان وسراجين انتهى قال في الصراح حضاج كفتار وضع
 كفتار وضعين بالكسر كفتار وضعانة مادة وهذا يوافق الصراح فعلى هذا
 اندفع السؤال قوله والالكان بعد التكرار منصور في الملائمة ممنوعه بخلاف أن
 يكون مثل آخر علم الأذن كقول قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله

أه لا أن منه على كون حضاجي الألف قوله الملائمة مرعى الأسلمة لو كانت العلمية في حضاج سره لكان ذلك تكريرا فاجاز
 أن لا يكون منه على كون حضاجي الألف قوله الملائمة مرعى الأسلمة لو كانت العلمية في حضاج سره لكان ذلك تكريرا فاجاز

في معنى الإيهام مدارا سما فبحوزا اعتبار اسميته أو أن المراد نحو فزانة أو أن المراد
 الملقب وهذا هو الظاهر لا يقال فعل هذا يكون غير منصور بالعلمية والثابت
 فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشكلة المسمى مع أنه يجوز
 أن لا يكون منونا قال حضاج على الضبع ليس منصوبا باعني لا المنسوب به
 قلما يحسن مدرج أو دم أو ترجم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب
 على أنه حال من المستتر في غير المنصور وجاز أن يتقدم معمول أو أضيف إليه
 غير إذا كان بمعنى النفي فإنه في قوة لا حافية ما جاز في من تقدم معمول كذا
 وزاد فلا في ما عطف على المدخول لتأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من إيهام أن متنا
 صروفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لانتفاء صروفه حال لتكرار أيضا وفي
 بعض النسخ علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وينبغي أن يكون الجملة اعتراضية
 لاحالية يخلو الكلام عن ذلك الإيهام قوله بل للجمعية الأصلية الجمعية وإن كانت
 منافية للجمعية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار
 المتضادين في حكم واحد من قال الجمعية غير منافية للعلمية بجواز التسمية
 برجال العلم لا يشبه لأن نوع الإيهام منات للعلمية لازم للجمعية كما أن الإيهام للمنافق
 للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز أن يبقى شاذة من معنى الجمعية في العلم كما
 يجوز أن يبقى شاذة من معنى الوصفية فيكم إذا سميت شخصا ذميمة بالأحرار
 قدس سره في الحاشية الضبع على الألف والضميعان هو الذكر والجمع
 ضبا عين كسر جان وسراجين انتهى قال في الصراح حضاج كفتار وضع
 كفتار وضعين بالكسر كفتار وضعانة مادة وهذا يوافق الصراح فعلى هذا
 اندفع السؤال قوله والالكان بعد التكرار منصور في الملائمة ممنوعه بخلاف أن
 يكون مثل آخر علم الأذن كقول قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذا جمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعجمي لا اعتبار لموازنة الاجمعي بالمثل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعلم
مصغر على المقصور كما على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكمالية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعجمي لا اعتبار لموازنة الاجمعي بالمثل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعلم
مصغر على المقصور كما على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكمالية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذا جمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعجمي لا اعتبار لموازنة الاجمعي بالمثل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعلم
مصغر على المقصور كما على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكمالية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الحق لا في مطلق الجرم وان للفرد اذا اشتغل على الاقطاع جاز اطلاق اسم
تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراد من جمع شردفه وهي المقطعة وفيها ذلك
من باب اجزاء الجرم على الواحد لا من باب اطلاق الجرم عليه اللهم الا ان يقال
اذا جمع الاجزاء على الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا
والصرف مغلوبا كما ان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه وفي الثاني واقعا موقعه ان
لشك كلمة قال فلا اشكال في المنقضي على علة الجرم لا يخفى ان نفي جنس
الاشكال بهذا المعنى لا ينافي ثبات الاشكال من جهة اخرى هو ان سر اويل اخص
كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مقوم كما يصرف فرازة لانه يوازن
كراهية وتمكن ان يدعى بل السر اويل غير اعجمي لا اعتبار لموازنة الاجمعي بالمثل
او بتقدير الجرم في سر اويل مطلقا صرف ولم يعرف وذلك لاختصاص هذا
الوزن بالجرم فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى
وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل جمع منقوص وكما
كل مفرد غير منصرف منقوص كقاس اذا كان اسم امرأة وعلم
مصغر على المقصور كما على فان الالف فيه ثابتة تخفها قوله
في حالتى الرفع والجر اشارة الى انها منصوبان على الظرفية
والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف قوله لان
الاعلال المتعلق بجمهر الكلمة او لان الاعلال سببه قوى
وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام
فصار مثل فرازة المشبهة بكمالية قوله وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب
اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال
وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون
ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة
نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار
المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها بالعلمي لا متناع
اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء
الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك
وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله
فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء
امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة
واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله
من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات

بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

المراد من قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها بالعلمي لا متناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

المراد من قوله ليا من من الزوال والاخلال وليستحق سبب اخر حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اي الزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد الياء الى لاسه اي ان لا يكون ذلك التركيب والاسناد الياء الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب آخرها وبناؤها باعتبار المنقول عنها ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يحوز اعتبار منعها باعتبار وضعها بالعلمي لا متناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل ما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب المحكي في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في طبائعه شيء اقتضاء امرا لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكمه فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف رحمه ومن قبيل المعربات بعد الحلية وفي بعض النسخ يكون هو مقتضى من غير مقتضى بل هو مقتضى من غير مقتضى وكذا في الاصل من الادب عليه

[illegible]

المحكىة عند جمع ولا يتجمل في ان يحكم بعدم التصرف وان لم يظهر
اثره لفظاً قوله كانه اكتفى بما قال كان لان المذكور فيها بعد مع بعده حكم
لما يتضمن حروف العطف بالفعل لما يتقننه بحسب الاصول من الجائز الخالف
ولاذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علماً عرب غير منصوب ومن
هنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف رحمه الله وافقههم في منع الصرف قوله
من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب يستعمل في معنى فيكون علماً
على الأحوال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع ولك اعتبار العطف
اولاً والحكم عليه بقوله ان كان الحرف قوله لانها من الحروف الزائدة بالفعل
فلوا احتمل لفظونه الاصاله جاز صوفيه كحسن يجوز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحسن يعني في قوله لمضارعتهما الف التانيث في
منع دخول تاء التانيث لما كان منه صرفهما دائراً على وجود او عدم ما
جعل له وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجه الشبه لان الوجوه الأخر
تساوى الوظيفين صدر الشكران وجرأ وكون الزائدتين في سكون مختصتين بالذكر
كما ان الزائدتين في فتح مختصتان بالثؤنت وكوز الثؤنت وفي سكون صيغة لغوية
مخالفة لذلك كما ان الذكر في جرأ كذلك ولا يدعى عليها منصرفها الا ترى الى هذا
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عز وجل ان يجمع بين قولها اما نوحا مريد في قوله
الليلد عليه لا يظهر على هذا النسخ الذي اشتراطهم انتفاء التاء لان يقال وجه

[illegible][illegible]

ان المجموع عن لئاء اصل لما يزيد عليه الماء والاصالة متناهية الفرعية التي توفرت
بسببها قولهم واكشمتها اللفظ الثاني في منغ ودخلتاء الثاني اقلت
لا بد في السبب من فرعيت ولا فرعيت على هذا المذهب قلنا السبب اما
للمشابهة او المشابهة فان كان الاولى فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان
للتاني فهو فرع لما زيد تا عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة
مع ان المشبه من جلد المشبه به فالاحتاجة فيه الى ثبات فرعيت مغايرة
لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطاقة
الاولى انتفاء التاء غير ظاهر قولهم الاسم المشامل ولا الاسم المقابل للقلب
والكنية والمقابل للهمل والمقابل للطرف والادم الطرفية قوله واقراد الضمير
باعتبار انها سبب احد مجموع وتنشئة الضمير في قوله ان كتابا اعتبارا بقوله
في انفسهم قوله لشرط ذلك الاسم فيها ثم كما علمت شرط السابقة لئلا يخلو اللفظ
تاكفريد اعتبارا لواحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قال شرط العلمية من قال
انها شرط وسبب منهم من قال انها شرط تحقق المشابهة سببها كما في اللفظ الثاني يقولون
مقام الذين قولهم المتن ويستحق سبب آخر كما عرفت في التركيب قال كمران وسمان وعثمان
فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة ليمحى كسر الفاء وجا فيهما وضعها ايضا
لكن المتن مع التاء قال الصفة فيه انه عطف با على عاملين مختلفين وليس على
شرط قبل الصواب الاول ولا اللفظ فلنكون توجدا في الاسم الصفة واجيب بان

[illegible][illegible]

١٠ والكتبه يحلف على ان يقرأه على كل من يحب من اهل البيت فلو لم يقره الشرايع فضل السطراء

۳۰ الابناء و الاصلح مدینه استغفره عن اثمهم و هو محمد و اولاده و آلهم و ابنا عبد الله بن عبد المطلب

[illegible]

للتزديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار قودها وقودها لا يكون الا في امرها
ويمكن ان يجاب بان اول التثنية قول الله تعالى لا اله الا هو له ما كان مؤثته فعل الخ هذا عمل
الاكثريين وشجوز بعضهم اجتماعهما وحكموا به بالاخص وان قلنا قاده ان وجود
فعل ليس مقصود الذات بل المطلوب منه انتفاء فعلاية فالعدل عنه الى
ما ليس مطلوباً غير مناسيب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغيره وجود
فهذا الوجه ضعيف وقد اشار للمم الى ضعفه بقيل ان قلت اذا كان المطلوب
من وجود فعل عند علم انتفاء فعلاية كان الواجب عندهم امتناع صرف من
محصل المطلوب قلنا العمل المطلوب عندهم انتفاء مؤكداً من اجل لفظ والانتفاء المسمى
على المدلول اللفظي لا يكون الا لوجود فعل قول الله صفة خاصة لله الم
لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال في الوضعية فاذا نظر الى الواقع
كان له مؤثته بحسب القياس ما باللائمة لان الاصل في التانيث التام واما
بالالف وهو الواجب لان فعلاية فعل اكثر من فعلاية فعل الاول ينبغي
ان يكون منصرفاً بالانفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقاً
الليهم الا ان يقال ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وزدنا ما كان
الم ابدنا ما باللفظ كان عملاً غير منصرف فينبغي ان لا يكون ولا يكسرها هذا لا
مسألة المسمى قول وهو كون الاسم على وزن يمدن وزان الفعل سواء كان زيادة
نسبة الى الفعل او لا فاما في قوله وفي الفعل محو النسبة لا على زيادة النسبة
الا فمحتمل قوله فمحل ان تحمل عليه فمحل قوله فمحل شرط التحقيق على الاشتراط
لا السببية ليست لا للفرعية ولا فرعية لانها لا زيادة اختصاص الفعل قول لا بفعل
في اكثر نسخ المتن بل الصواب جعل الفعل منصرفاً لوجه الوزن وبالعكس وهذا
اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك في من بدل المال الى من وقوله وتضمن منضم

[illegible]

الشيء انما يجمع فيه قوله **وشتعل علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى عما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولا من جئ بمعنى اسرع واماد تل علم القليلة فيكون ان يكون
منقولا من مومج ان معنى مشي مشيا مخصوصا والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل في الوصل والروية في الاستفساد ان قوله
واحد هب الى منه صرفة الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويزم بانه ان كان علما فحق فيهم الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدار اي انا ابن رجل جلا وانكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علما لمدى كان منصرفا معه انه غالب في الافعال ولحياتي في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان في ثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحقر ببعن ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة نصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشدا اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشتعل علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى عما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولا من جئ بمعنى اسرع واماد تل علم القليلة فيكون ان يكون
منقولا من مومج ان معنى مشي مشيا مخصوصا والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل في الوصل والروية في الاستفساد ان قوله
واحد هب الى منه صرفة الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويزم بانه ان كان علما فحق فيهم الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدار اي انا ابن رجل جلا وانكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علما لمدى كان منصرفا معه انه غالب في الافعال ولحياتي في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان في ثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحقر ببعن ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة نصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشدا اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشتعل علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى عما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولا من جئ بمعنى اسرع واماد تل علم القليلة فيكون ان يكون
منقولا من مومج ان معنى مشي مشيا مخصوصا والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل في الوصل والروية في الاستفساد ان قوله
واحد هب الى منه صرفة الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويزم بانه ان كان علما فحق فيهم الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدار اي انا ابن رجل جلا وانكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علما لمدى كان منصرفا معه انه غالب في الافعال ولحياتي في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان في ثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحقر ببعن ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة نصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشدا اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

هذا قوله **وشتعل علماء** ترجلا بالعبرانية لوضع بالشام
يقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ضرب على البناء للمفعول وزن فعل كجمل
من الخواص لحيات في اسماء الاحناس الادنى للدرية وقيل العرب قد ينقل
الى اسماء الاحناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى عما كرم
قيل وقال فجوز ان يكون منقولا من جئ بمعنى اسرع واماد تل علم القليلة فيكون ان يكون
منقولا من مومج ان معنى مشي مشيا مخصوصا والتغيير للآلة على العلية كما
قيل في شمس شمس بالضم طاء الوصل في الوصل والروية في الاستفساد ان قوله
واحد هب الى منه صرفة الابعض للحاجة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين
القبيلتين يؤثر ذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله **عنا ارجل**
وطلام التداية ولو كان ذلك لنون جلا ويزم بانه ان كان علما فحق فيهم الفمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدار اي انا ابن رجل جلا وانكشف مرة او
كشف الامور قال ويكون انما يقل ببله او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا
جعل علما لمدى كان منصرفا معه انه غالب في الافعال ولحياتي في الاسماء الاحكام
وعالمه وساسم اسم شجر اسود ولان في ثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات
الاختصاص ايضا انك الزيادة لا تقول لعله لم يجد فيه ولا يحقر ببعن ذلك
الحا نور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان لزيادة اختصاص بالفعل
يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وبالغلبة قلنا زيادة
تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة نصارت لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشدا اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به
بقية المقابلة لتل وجهه ان الشق الاول والى بالتأثير والظاهر ان لم منع الخلو
وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لا فراقهما في شمس واحمر

الحكم ما متناهى احمر وانصرف يعبر ان هذا الاشتراط سبب للحكم
المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند
الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون
ليس التحقق للسبب فيه وهو المشاهدة بالغة لئلا يندرج قوله بوجه
من الجماعات اي بغيره صالح لان يراد به واحد من الجماعات قوله بانه اراد
به المسمى بزيادة الاسم توصيفه باخونه منكرة قال بلاتين ولد لثعلب
ظهر به الالتزام قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد
تقييد الاستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امرام والخطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد نظير ذلك عايقا
في توجيه ظاهرين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد لا عايقا ليعمل
المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هو شرطية لكان
اظهر حلا لالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلافا لتأثير العلمية المعطوف
والمعطوف على غيبة الاسلوب قوله كما في غير واحد انقضا لعل ان العلمية موقوفة على العلم
في اسم لم يوضحه لاعلماء وممن في الفعل سواء كان الاسم غير منصرف وقيل العلمية كالحمل
كاصغر يزيد اختلاف وتأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف وقيل العلمية كالتلاوة ومثلت
قوله كذا النخلة النصارى لان العدل تابع للوصف وقد نال العلمية في جماعات العدل ان العمل
اخذ بالعدل الاصلي اليه مال الشبهة التي لان العدل امر لفظي وهو حق واما اخرون
وعدمه لا اتفاق على هذا العدل بالعلمية لكان لا مركب كرت ١٢ ثلثه قوله واما اخر جميع ووجه ان هذا الحكم

الحكم ما متناهى احمر وانصرف يعبر ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس التحقق للسبب فيه وهو المشاهدة بالغة لئلا يندرج قوله بوجه من الجماعات اي بغيره صالح لان يراد به واحد من الجماعات قوله بانه اراد به المسمى بزيادة الاسم توصيفه باخونه منكرة قال بلاتين ولد لثعلب ظهر به الالتزام قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد الاستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء امرام والخطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد نظير ذلك عايقا في توجيه ظاهرين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد لا عايقا ليعمل المصنف رحمه قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هو شرطية لكان اظهر حلا لالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلافا لتأثير العلمية المعطوف والمعطوف على غيبة الاسلوب قوله كما في غير واحد انقضا لعل ان العلمية موقوفة على العلم في اسم لم يوضحه لاعلماء وممن في الفعل سواء كان الاسم غير منصرف وقيل العلمية كالحمل كاصغر يزيد اختلاف وتأثير هامة العدل في اسم كان غير منصرف وقيل العلمية كالتلاوة ومثلت قوله كذا النخلة النصارى لان العدل تابع للوصف وقد نال العلمية في جماعات العدل ان العمل اخذ بالعدل الاصلي اليه مال الشبهة التي لان العدل امر لفظي وهو حق واما اخرون وعدمه لا اتفاق على هذا العدل بالعلمية لكان لا مركب كرت ١٢ ثلثه قوله واما اخر جميع ووجه ان هذا الحكم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥ ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عنه من مخصوص الغافل النكوة في التركيب المنفص **قوله** واحسن زائقة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

[illegible]

بمع النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت أو انشائية مثبتة كانت أو منفية

محقة أو موصونة قولاً بقرينة ذكر التوابع بعد الاليجفي بعد هاء التعريف

قال وشبهه أو للتويع لا التشكك والتشكك قوله أي ما يشبهه في العمل أو في

الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظن لأنه فاعل لعماله حقيقة قال وقد

الجملة حالية بتقدير يقد والضمير فيه راجع إلى أحد الأخرين المستفاد من لفظة

أو قوله لأن الأسناد إلى ضميرتي أسناد إليه في الحقيقة لأنه مقدر الأسناد

تواريده الأسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد لم يرد في قوله لا يدخل

مال المصنف في الشرع قوله والمراد تقديمه عليه وجوباً لأنه الفاعل الكامل

المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة أنه بصد تعريف نوع من أنواع المرفوع

يجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من كوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل أن

غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفلكة وان الخاطبة في انتظارها

في تقديم قام على زيد تعيين الفلكة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا قلب

الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدوا بالإناء لوجعلنا زيد في زيد قام

فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحل في الرفع وتغيير محل الوجود

أهون من إثبات المعلوم ولهذا قال الشيخ في زيد آخر بيت لا نصب و

لا يلزم عليهم نصب كاه لم يصنع لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته قوله

أي أسناد أو أقد إشارة إلى أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسناد أو صفة

توجه إلى إتيان الله قوله وكذا حكم أخواته في لزوم فيه الرث وتقدر الضمير في الفعل لا يقع عليه بل على

المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة أنه بصد تعريف نوع من أنواع المرفوع

يجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من كوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل أن

غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفلكة وان الخاطبة في انتظارها

في تقديم قام على زيد تعيين الفلكة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا قلب

الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدوا بالإناء لوجعلنا زيد في زيد قام

فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحل في الرفع وتغيير محل الوجود

أهون من إثبات المعلوم ولهذا قال الشيخ في زيد آخر بيت لا نصب و

لا يلزم عليهم نصب كاه لم يصنع لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته قوله

أي أسناد أو أقد إشارة إلى أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسناد أو صفة

بمع النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت أو انشائية مثبتة كانت أو منفية محقة أو موصونة قولاً بقرينة ذكر التوابع بعد الاليجفي بعد هاء التعريف قال وشبهه أو للتويع لا التشكك والتشكك قوله أي ما يشبهه في العمل أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظن لأنه فاعل لعماله حقيقة قال وقد الجملة حالية بتقدير يقد والضمير فيه راجع إلى أحد الأخرين المستفاد من لفظة أو قوله لأن الأسناد إلى ضميرتي أسناد إليه في الحقيقة لأنه مقدر الأسناد تواريده الأسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد لم يرد في قوله لا يدخل مال المصنف في الشرع قوله والمراد تقديمه عليه وجوباً لأنه الفاعل الكامل المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة أنه بصد تعريف نوع من أنواع المرفوع يجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من كوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل أن غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفلكة وان الخاطبة في انتظارها في تقديم قام على زيد تعيين الفلكة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا قلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدوا بالإناء لوجعلنا زيد في زيد قام فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحل في الرفع وتغيير محل الوجود أهون من إثبات المعلوم ولهذا قال الشيخ في زيد آخر بيت لا نصب و لا يلزم عليهم نصب كاه لم يصنع لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته قوله أي أسناد أو أقد إشارة إلى أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسناد أو صفة توجه إلى إتيان الله قوله وكذا حكم أخواته في لزوم فيه الرث وتقدر الضمير في الفعل لا يقع عليه بل على

بمع النسبة ناقصة كانت أو تامة خبرية كانت أو انشائية مثبتة كانت أو منفية محقة أو موصونة قولاً بقرينة ذكر التوابع بعد الاليجفي بعد هاء التعريف قال وشبهه أو للتويع لا التشكك والتشكك قوله أي ما يشبهه في العمل أو في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظن لأنه فاعل لعماله حقيقة قال وقد الجملة حالية بتقدير يقد والضمير فيه راجع إلى أحد الأخرين المستفاد من لفظة أو قوله لأن الأسناد إلى ضميرتي أسناد إليه في الحقيقة لأنه مقدر الأسناد تواريده الأسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قد لم يرد في قوله لا يدخل مال المصنف في الشرع قوله والمراد تقديمه عليه وجوباً لأنه الفاعل الكامل المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة أنه بصد تعريف نوع من أنواع المرفوع يجب أن يكون المعرف وأجزاؤه من كوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل أن غرض المتكلم في تقديم زيد على قام تعيين محل الفلكة وان الخاطبة في انتظارها في تقديم قام على زيد تعيين الفلكة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لا قلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدوا بالإناء لوجعلنا زيد في زيد قام فاعلاً وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتأخير لم يحل في الرفع وتغيير محل الوجود أهون من إثبات المعلوم ولهذا قال الشيخ في زيد آخر بيت لا نصب و لا يلزم عليهم نصب كاه لم يصنع لأن الفعل لا يقع عليه وكذا حكم أخواته قوله أي أسناد أو أقد إشارة إلى أن قوله على جهة قيامه به متعلق بأسناد أو صفة توجه إلى إتيان الله قوله وكذا حكم أخواته في لزوم فيه الرث وتقدر الضمير في الفعل لا يقع عليه بل على

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

يكون مبتدأ المفعول ولا شك ان ضرب زيزيد على قيام الفعل المبني للمضارع وهو المفعولية

[illegible][illegible][illegible][illegible]

العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما

اشد ضرورة من الاقرار من الشانه في بيان فيها مثل تلك الضرورة لان حذوت الصفات اليه
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما

العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما
العلم المكتسب في وقت كون المولى الصالح انما
ليدرك ان ما يشاهد من كون المولى الصالح انما

[illegible]

كان في عدا اجزائه **قوله** ميكل على ذلك دلالة ان كما ان السابق دل عليه
دلالة قوله يدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضر بان
يضر بون وتضربين **قال** فلا لك اللام للتعليل فتعبد ان كون المولى اصلاعة
مجازا للنال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتقريب فتعبد ترتيب العلم بالجواز **والا**
فيما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بل للعلول
على الامة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع النال المذكور
وان كان يتتبع على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير
تساويها في المرتبة فلا يعبر الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم مرجع الضمير
وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر مرتبة تكون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم
بالفعل او لم يتقدم وهو ج في حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت السبب فيكون
من قبيل وضع السبب ووضع السبب **قوله** خلا لا لا خفش وان جنى يكون الياء
فانما جوز الاتصال خبر للفعل بالفاعل مع تقدم الفاعل لثبوت اقتضائه للفعل المقعوت
كاقضاء الفاعل وفيه ما لا يقتضى تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضي متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النخوين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعه او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النخوين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذرين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وكما ترى في ما نراك اتبعك احد

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضي متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النخوين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعه او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النخوين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذرين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وكما ترى في ما نراك اتبعك احد

قوله لا تلبس الخلق بالمقصود مع رعاية النظر الطبيعي لقائل ان يقول التخرع عن
اللباس الخلق يقضي متاع تقدير المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى
اللباسه بلباسية التي تمل بالمقصود قوله فلما فاة الاتصال الانفصال اي
لزم خلاف الفرض قوله مع جواز ان يكون عمر ومضربا الشخص آخر هذا ظاهر
في المثال المذكور ونظائره ما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا تقولك ما خسر
احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يعبر ان يكون زيد مضربا له قوله لا
وقدم المفعول على الفاعل مع الاكراه اليه السكاك وجماعة من النخوين
اما عند اكثرهم فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل اقبل الا في ما بعد المستثنى بها الا
ان يكون تابعه او معمولا لغير عامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه
على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لا احتمال ان يكون
معناه ما ضرب احدا احدا لغير زيد كما ذهب اليه جماعة من النخوين اما
عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف المحذرين يستلوا
بقوله تعالى وما نراك لتبعك الا الذين هم اعداؤنا وكما ترى في ما نراك اتبعك احد

[illegible]

المتحقق قوله ويعلم ان يكون هو مفعول وقع في ذلك الموضوع اي لا يابي من حيث
انه واقع في ذلك الموضوع ان يكون معمول الكل منهما ليسصور الزراع ولا يخفى
منطلقا في حسيني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابي عن وقوعه
للفعل الثاني بل يابي عن ذلك تنشئة المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضوع يابي عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضراره
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا فيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الما
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الايمان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالأ
ان يقال لكل الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل بالأفعال وما هو كونه
والأليس عاملا لا كجوده اما بطريق الانفصال فالأ في صورة المتنازع فيه وكل
الفرقتين التزموا الغاء احد العاملين الأ في المفعول بضرورة ملحجة الى تركه لا لغا
فيه ولا يظلمه الا لغاء الابل حذفه وبالاضمار والتخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا مفتحي الغيب فيتعين الاضمار كقولك

المتحقق قوله ويعلم ان يكون هو مفعول وقع في ذلك الموضوع اي لا يابي من حيث
انه واقع في ذلك الموضوع ان يكون معمول الكل منهما ليسصور الزراع ولا يخفى
منطلقا في حسيني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابي عن وقوعه
للفعل الثاني بل يابي عن ذلك تنشئة المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضوع يابي عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضراره
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا فيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الما
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الايمان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالأ
ان يقال لكل الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل بالأفعال وما هو كونه
والأليس عاملا لا كجوده اما بطريق الانفصال فالأ في صورة المتنازع فيه وكل
الفرقتين التزموا الغاء احد العاملين الأ في المفعول بضرورة ملحجة الى تركه لا لغا
فيه ولا يظلمه الا لغاء الابل حذفه وبالاضمار والتخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا مفتحي الغيب فيتعين الاضمار كقولك

المتحقق قوله ويعلم ان يكون هو مفعول وقع في ذلك الموضوع اي لا يابي من حيث
انه واقع في ذلك الموضوع ان يكون معمول الكل منهما ليسصور الزراع ولا يخفى
منطلقا في حسيني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يابي عن وقوعه
للفعل الثاني بل يابي عن ذلك تنشئة المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضوع يابي عن وقوعه
معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضراره
استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا فيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الما
نعم لو كان بدل انا هو او كان الواجب هو الايمان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالأ
ان يقال لكل الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل بالأفعال وما هو كونه
والأليس عاملا لا كجوده اما بطريق الانفصال فالأ في صورة المتنازع فيه وكل
الفرقتين التزموا الغاء احد العاملين الأ في المفعول بضرورة ملحجة الى تركه لا لغا
فيه ولا يظلمه الا لغاء الابل حذفه وبالاضمار والتخالف للتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان
متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا مفتحي الغيب فيتعين الاضمار كقولك

ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا إياك ولا يخفى أن عدم صحة القطع في بعض صوره
الضمير كان في عدم صحة التعميم **قوله** و مراد المصنف رجبا لتنازع الخلافه المسماة
لما هو بصدد ذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأى البصريين
فاجتنب إلى الاستثناء ويوافق على رأى الكوفية فيكون من تفاريع الأصل السابق
واما ذكر اقتضاء المفعول فنتجيم البحث **قوله** فلماذا خصه بالاسم الظاهر أن
قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الأحكام الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر
قلنا لعل المراد جواز القطع بالأضمار قياسا لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف
كان ينبغي أن يحذف ولا يجاب بأن ادعى الممثلة لا الكلية لصحة الممثلة على
تقدير إطلاق الرسم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لأن طريق
القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضى يلزم البصريين في هذا المقام أى في مقام
ما ضرب وما أكرم الأنا والألازيد متابعة الكسائي في مذهبه لأنهم يوافقونها
في أنه من باب الحذف والأضمار إذ لا يستعمل إلا كذلك قال فقد يكون الظاهر بحسب اللفظ
جزءا وبحسب أنه بيان لا قسم لتنازعهم فيكون الجزء ثانوا فعلمت والمقدار هو الأعمال
على قول من يكون أى إذا جعلته بيانا لا قسما للتنازع ويكون قوله قد يكون مع ما عطف عليه من ضرورة ما عطفها

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة العشرون...
 في النسخة الحادية والعشرين...
 في النسخة الثانية والعشرين...
 في النسخة الثالثة والعشرين...
 في النسخة الرابعة والعشرين...
 في النسخة الخامسة والعشرين...
 في النسخة السادسة والعشرين...
 في النسخة السابعة والعشرين...
 في النسخة الثامنة والعشرين...
 في النسخة التاسعة والعشرين...
 في النسخة الثلاثين...

لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب الدار فلان النسبة ليست كما استفيد
 من حرف الجر فمضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لانها مضروبة بها كما
 قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك
 لان الربط المستفاد من الواسطة بطريق صحيح لا يبقى منه شيء ان احدهما ان
 ما ذكره يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بحرف الجر الى المفعول بالواسطة نسبة
 الى ما هو له فينبغي ان يتعين انهما في مقام الفاعل اذ يوجد نحو من يريد يوم الجمعة
 مع ان التصريح بخلافه وتاينهما ان نسبة الى سائر المفاعيل لما كانت بطريق
 النقل وجب في قيام مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم يجد في النقل
 قوله اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها
 ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لالة الفعل عليه فاعله هذا
 فقيده قوله فالجميع سواء بما سنده في قول شيبه المفاعيل بالواسطة وانما فاعله لا لانه
 وان كان معنى مفعول فيه عند المصدر فلا يظهر من القول انفسه قال في قوله
 قيل وقال والبواق سواء كان انصره واظهر لعينه البواق في سواء فجواب وقوعها

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة الثلاثين...
 في النسخة الحادية والعشرين...
 في النسخة الثانية والعشرين...
 في النسخة الثالثة والعشرين...
 في النسخة الرابعة والعشرين...
 في النسخة الخامسة والعشرين...
 في النسخة السادسة والعشرين...
 في النسخة السابعة والعشرين...
 في النسخة الثامنة والعشرين...
 في النسخة التاسعة والعشرين...
 في النسخة الثلاثين...

في النسخة الاولى من هذا الكتاب...
 في النسخة الثانية...
 في النسخة الثالثة...
 في النسخة الرابعة...
 في النسخة الخامسة...
 في النسخة السادسة...
 في النسخة السابعة...
 في النسخة الثامنة...
 في النسخة التاسعة...
 في النسخة العاشرة...
 في النسخة الحادية عشرة...
 في النسخة الثانية عشرة...
 في النسخة الثالثة عشرة...
 في النسخة الرابعة عشرة...
 في النسخة الخامسة عشرة...
 في النسخة السادسة عشرة...
 في النسخة السابعة عشرة...
 في النسخة الثامنة عشرة...
 في النسخة التاسعة عشرة...
 في النسخة الثلاثين...
 في النسخة الحادية والعشرين...
 في النسخة الثانية والعشرين...
 في النسخة الثالثة والعشرين...
 في النسخة الرابعة والعشرين...
 في النسخة الخامسة والعشرين...
 في النسخة السادسة والعشرين...
 في النسخة السابعة والعشرين...
 في النسخة الثامنة والعشرين...
 في النسخة التاسعة والعشرين...
 في النسخة الثلاثين...

موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال المواقف على تقدير
وجود المفعول به وانما الجمل حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير
وجوده مستلزم مع انه اراد التصريح بردم من قال ان البواق على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح بردم من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي تجسيم ما سوى المفعول به وهو الزمان
للمعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينين لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صوة الجهر لكانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة
المفعول بالواسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا التقيد ما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون
لترتب الجراء على قوله وان لم يكن **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
الاعلام فاعل العلم **قوله** اما عند عدمه اه اقل لا يخفى لان التباس يلزم من المفعول الثاني في
مركة قلنا خوف التباس لان التأخير واجل على المفعولان لكن لما كان مع ذلك
صلا كان يكون مفعولا اول وهو اولان يقوم مقام الفاعل امكان يقع احيدة ولا اشتباه وكثير
ما يجتزى عن هذا ليس **قال** منها المبتدأ عطف على قوله فانه الفاعل **قوله** ومن
جاء المرفوع بيان حاصل المعنى لان من التبعيض يحتمل ان يراد التبعيض بقدر المضما
اي من جملة افراد علمه الاصل فيهما اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصب على الخبر وهذا لم يكن قائما فالتأخر
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لا يند وليس لهذا القسم من المبتدأ

الاستدراك انما لم يرد في الباقى بالمتبع
وقوله سواء في وقوعها موقعه وفيه ان حال المواقف على تقدير
وجود المفعول به وانما الجمل حالها على تقدير عدمه فالتعرض لها على تقدير
وجوده مستلزم مع انه اراد التصريح بردم من قال ان البواق على تقدير عدمه
ليست سواء كما اراد التصريح بردم من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل
لم يتعين فقال واذا وجد الخ **قوله** اي تجسيم ما سوى المفعول به وهو الزمان
للمعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت ينبغي
ان يكون المفعول بالواسطة متعينين لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا
صوة الجهر لكانت منافية لحالة الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة
المفعول بالواسطة **قوله** سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا التقيد ما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل امتناع وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان يكون
لترتب الجراء على قوله وان لم يكن **قوله** لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى
ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من بابا عليت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا
الاعلام فاعل العلم **قوله** اما عند عدمه اه اقل لا يخفى لان التباس يلزم من المفعول الثاني في
مركة قلنا خوف التباس لان التأخير واجل على المفعولان لكن لما كان مع ذلك
صلا كان يكون مفعولا اول وهو اولان يقوم مقام الفاعل امكان يقع احيدة ولا اشتباه وكثير
ما يجتزى عن هذا ليس **قال** منها المبتدأ عطف على قوله فانه الفاعل **قوله** ومن
جاء المرفوع بيان حاصل المعنى لان من التبعيض يحتمل ان يراد التبعيض بقدر المضما
اي من جملة افراد علمه الاصل فيهما اي في المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ
مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصب على الخبر وهذا لم يكن قائما فالتأخر
ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لا يند وليس لهذا القسم من المبتدأ

مولانا عبد الح
محم رحمه الله
مولانا عبد الح
محم رحمه الله

قوله اي الاسم الذي يوجد فيه عامل لفظي صلاحي ان العبادة وان كانت
ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الاسم يبطئ معنى الجمعية
فصاحب الجنس منفياً او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن
المراد هو هذا بقربة المقام واما القول بان العبادة ان حملت على العدد والافاد
عموم السلب فتعذر واما انك النفي بقوله اصلا رد اعلى من زعم ان المراد
بالعوامل اللفظية توسع المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا يتقصص
التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل
اللفظية الى خصوص التواسخ **قوله** وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثراً في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظاً مؤثر معني ولك ان تقول
ايضاً ان الحرف الزائد كالشعر وموان التجويد اعم من ان يكون حقيقياً او حكياً
ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسمان بناء على كون فروع المحل لا بد من
قلنا العمل جواز ذلك معني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يحجب بان ان لا تغير
معنى الجملة فكانت كما تحذف الزائدة وفادتها التوكيد اما اوله فلا يدخل اسمها في
المبتدأ واما الثاني فلا بد غير حاسم لما في الشهرة بجواز العطف على محل اسم لا ينفى ان يمتنع
انها مغيرة لغير الجملة ولا يحجب عنها بان العطف ليس على محل اسم بل على المجموع المركب
من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وثاني قسمي المبتدأ
قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشتق من معنوا مشترك لفظي كما ذهب

قولهم في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما باعتبار ان الادم بطله معنى الجمعية
 فساد الجنس منفياً او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن
 المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدو والاد
 عموم السلب فغيره واما انك المنفى بقوله اصلا رد اعلى من زعم ان المراد
 بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لا يتقصص
 التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذهن لا ينتقل من العوامل
 اللفظية الى خصوص النواسخ **قوله** وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
 مؤثراً في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظاً مؤثر معناه وان تقول
 ايضا ان الحروف الزائدة كالعدو ومن التجويد اعم من ان يكون حقيقياً او حكماً
 ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسمان بناء على كونه فروع الحق لا ابتداء
 قلنا العمل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأً ولا يجب ان لا تغير
 معناه لانه كانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اوله فلا يدخل اسمها في حق
 المبتدأ واما الثاني فلا بد فيه من حاسر بلاغة الشبهة فتجوز العطف على محل اسم لا ينفى ان يجمع
 انها متغيرة لغير الجمل ولا يجمع الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم بل على المحصول المركب
 من لا واسمها ان القضية سالبة لا معدولة **قوله** ونان قسمي للمبتدأ
 قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشتق من معنوا لا من لفظ كذا ذهب

۴۔ حکام مختلفہ ۱۱۔ قو کہ ازہجہ آہ حریف قال البتہ اس مشترک بین پانچوں فلاں حکم جو مانی مدد احدا

[illegible][illegible][illegible]

من غير ان يضرب بالاسم قولنا قد بينا عدم الاحتياج الى التحويل الى المرفوع المجرى بغير الضرب بالاسم المذكور

٢٠٥

غيره عارض فيجوز التثنية والالتباس **قوله** هو الاسم المجرى وذلك
ان تقوله اي هو المرفوع المجرى لانه ذكر اسم المرفوع فلا يصدق التعريف على
يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من
تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما
اذا كان مركبا او لفظا يرد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه
وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير
عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو
ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحد ويصح التعبير عنه بالاسم **قوله**
فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد ذلك لا يصدق على يضرب في زيد يضرب
قوله اي ما توقع به الاستدلال قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالاقام المضمن
لا بالاستدلال لانه بنفسه متعلق بالسند فلا حاجة الى الباء **قوله** ولك ان تقول المراد
المسند به الى مبتدأ بقرينة انها مركبان متلازمان كما اشار اليه بذلك معاني
العنوان **قوله** او يجعل الباء بمعنى ان قال قدس سر في الحاشية فوكا (الكتبة)
تغير العبارة ان لا يشبهه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ثم يظهر بقوله بقاء
والاحتياج الى التحويل وقد بينا عدم الاحتياج الى التحويل على التقديرين يخرج به القسم الثاني
يتعلق بلا ريب بغير حرف ايم بالحق ان ايم مرفوعة فلا حاجة الى التحويل الى الباء بل هو المجرى باستدلال التحويل الى

الاسم المجرى هو المرفوع المجرى لانه ذكر اسم المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا يرد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو ربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحد ويصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد ذلك لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما توقع به الاستدلال قد اشار به الى ان الباء متعلقة بالاقام المضمن لا بالاستدلال لانه بنفسه متعلق بالسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول المراد المسند به الى مبتدأ بقرينة انها مركبان متلازمان كما اشار اليه بذلك معاني العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى ان قال قدس سر في الحاشية فوكا (الكتبة) تغير العبارة ان لا يشبهه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ ثم يظهر بقوله بقاء والاحتياج الى التحويل وقد بينا عدم الاحتياج الى التحويل على التقديرين يخرج به القسم الثاني يتعلق بلا ريب بغير حرف ايم بالحق ان ايم مرفوعة فلا حاجة الى التحويل الى الباء بل هو المجرى باستدلال التحويل الى

۲۵۱

تو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
ازین دیو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
تو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
ازین دیو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
تو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
ازین دیو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
تو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
ازین دیو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
تو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای
ازین دیو که در این شهر خورشید تابان را در افق دیده ای

[illegible][illegible]

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

[illegible][illegible]

وكلما كان استتلافي مقام خطابي كان الحكم المتعلق به واحدا من الترتيبات السبع كما قالوا في الام

لعل قولنا الصفة جازية لتعريف الموصوفين قولنا ان التكليم بهذا الكلام
 يعلم ان هذا التخصيص عند التكليم لا يعلم كون احد هاتين الذاتين اختصاصا
 بالعموم هو اختصاص عند المصطلح وفيه ايضا ان هذا التخصيص منفرد
 ارجل في الذات فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح قولنا تعينت تخصصه
 يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعميد بقولنا لا بد من ان يكون له اختصاص
 من ان لا يخصص به سوا ذلك التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا للبرهان
 امثاله قولنا انه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جاريا اذ ان
 بالذات نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحوه خبر
 من جردة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة القرينة تقضي التفضيل على الطبيعة
 الجردية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر
 من غير خصوصية علمان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في نفس فيعم الحكم ان
 العبارة قلنا لم تدل على خصوص في مكان المناسب بل اد الحميم حذر اعن الترجيح
 بلامهم كما قالوا في لام الاستغراق واللقام الخطابي قوله تخصيصه بما يخصص به
 الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله
 اذ يستعمل في موضع ما اشرنا اليه اذ ان الكلام محمول على التقدير والتأخير
 كما قالوا في انا عرف قوله وما يخصص به الفاعل قبل ذكره قبل معنى تخصيص
 الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
 لا يتفرع اصغاء الكلام اذ كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
 لا يتفرع اصغاء اذ كان الحكم مقدره فلا يخل النكرة بالافهام قوله قد يكون
 خيرا بالنسبة الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون
 من باب التخصيص بالصفة وذلك ان قولنا التعميد للتقدير فاحاجة التفسير
 به فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير

الموصوفة تعرقلنا الصفة جاءت لتعريف الموصوفين قولنا ان التكليم بهذا الكلام
 يعلم ان هذا التخصيص عند التكليم لا يعلم كون احد هاتين الذاتين اختصاصا
 بالعموم هو اختصاص عند المصطلح وفيه ايضا ان هذا التخصيص منفرد
 ارجل في الذات فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح قولنا تعينت تخصصه
 يعني ان المراد بالتخصيص هنا التعميد بقولنا لا بد من ان يكون له اختصاص
 من ان لا يخصص به سوا ذلك التخصيص ان يجعل البعض من الجملة شيئا للبرهان
 امثاله قولنا انه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جاريا اذ ان
 بالذات نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحوه خبر
 من جردة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة القرينة تقضي التفضيل على الطبيعة
 الجردية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس اخر
 من غير خصوصية علمان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في نفس فيعم الحكم ان
 العبارة قلنا لم تدل على خصوص في مكان المناسب بل اد الحميم حذر اعن الترجيح
 بلامهم كما قالوا في لام الاستغراق واللقام الخطابي قوله تخصيصه بما يخصص به
 الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه خفاء قوله
 اذ يستعمل في موضع ما اشرنا اليه اذ ان الكلام محمول على التقدير والتأخير
 كما قالوا في انا عرف قوله وما يخصص به الفاعل قبل ذكره قبل معنى تخصيص
 الفاعل بتقدير الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما
 لا يتفرع اصغاء الكلام اذ كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام
 لا يتفرع اصغاء اذ كان الحكم مقدره فلا يخل النكرة بالافهام قوله قد يكون
 خيرا بالنسبة الى الحكم اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون
 من باب التخصيص بالصفة وذلك ان قولنا التعميد للتقدير فاحاجة التفسير
 به فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير

فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير
 فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير
 فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير

فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير
 فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير
 فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير

فان المتشابه غير المكسب ان قلت قوله بالاسم لا يشر لانه لا يشرح الا عندنا وفي كل ما هو متساو ولا يشر من ان يشر من غير

[illegible][illegible]

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

تشرى الضمير فيجوز في الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة
 كما في السمن منون بلدهم وكذا ان كان معرفا للآدم نحو البر الكريستين درهمان
 لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللثيم لينبئ ويحجوز
 ان يكون جارا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر ومنه يفتي ان يقد منه
 مؤخر الثلاث يحتاج الى القول بجواز تقدير الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا
 وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور ولا في الضمير
 المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكرد واردة شتر وانهما بناتهما الكراش عشرة
 وستا والوقوف ستون صاعا والصباح اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او
 جاريا مجزا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف
 اسما لكل من الظرف والجار والمجرور واصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو
 ظم الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكانا فلو انزلنا ولها ان قالوا
 اظرف زمان لا يقيم جارا على اسم العبد اي يقوم بنفسه ويعبر عنها بالبخش ايضا في العبد
 لا يعلقها بالزمان وفي ان الظرف مطلقا متعلقا بالضمير والاستغناء عن ذلك المعنى والاعين

1992

نشرها الضمير في حرف الجار والمجرور للتحقيق وهو موصوفه ان كان المبتدأ الثاني نكرة
كأن في السور من غير بداهة وكذا ان كان معرفة باللام نحو البر الكريستين درهما
لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على الشيرين بندي * ويحتمل
ان يكون جاء من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وهو ينبغي ان يقدّم
مؤخر الا يحتاج الى القول يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا
وسامعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير
المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكردوانه شتر واهلها منهم الكراشا عشر
رسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن قال وما وقع ظرفا او
جاريا مجزا وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام وله جعل الضمير المظهر
اسما لكل من الظرف والجار والمجرور واصطلاحا فيجوز ان يريد هذا الاطلاق وهو
ظم الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكانهما فلو ادله انه قولوا
انظروا زمان لا يقيم جارا على اسم العبري فيقوم بنفسه ويصير عنها بالضمير العبري
لاستقامه لانها في انظر مطلقا متعلبا بالضمير ولاستقامه عندهم في الاستمع والاعنى
للقوله السامعي واسم ان السامعي انما هو في اعتبار زمان في اعتبار عدد في اعتبار اياه ووجه الاستعمال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لها كان اللاء في امتلاء الالفاء مائى وقيل انتصابه على المحلية ويجوز انتصابه على
المصدر اى بعد فرحين قال فلاكثر الفاعل ضمن المبتدأ معنى الشرط فان مائى
ما وقع موصولة او موصوفه قال على انه اى كائون واقصون عليه قال مقدراى
هو ذل يجعل التقدير بمعنى لتاويل تصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح
نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء في جملة قيل في توجيهه ان الباء لانك دخلت على التبيين
نحو زيد طيب باباى لها والمعنى ان الظرف مقدم من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة فمى مفروض انه جملة لانيابة عن الجملة او ان الباء لالصاق والمعنى ان الظرف
مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الحق يقال قد رث هذا
بذا اى الحق به فالمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحق انجزى بالكلى واحسن
التوجيهات ما فى الشرح قول مستدير الفعل هو من الافعال العامة الشاملة
للافعال غالباً كالحصول والكوز لالاالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا الساق للذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القهنة على
تعيينه وسد الظرف مسدداً واما قوله تعالى فلما رآه مستقراً عند سدرة من سكا
غير متحركة قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك وفيه مجوز لانى في مثل
زيد في الدلالة الظرفية وهي نسبة لانقضى الاظرف واضطروفاً اما الظرف فمدخولها و
اما للظرف فهو ريد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا
كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس لا بهو هو قلنا لان الحكم ليس
لا بهو هو ولا بد لذلك من خليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو لا بتاويل
قولهم والاصل في العمل هو الفعل القياس على نحو الذي في الدار و
كل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في الشاين للضرورة ولا ضرورة فيما
نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من المظنون المستقيم معروفاً ثابت تقدير الجملة

التي تدر إلى الله في التبرع من كل واحد منكم في الموضع الذي جبرتموه على العمل ولا تدركوا ربنا طامعا لنبينا ١٣٢

کتابخانه عمومی
دانشگاه تهران
تاسیس شده در سال ۱۳۰۲ خورشیدی
محل کتابخانه: خیابان ولیعصر، پلاک ۱۶۵

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستلزاما للدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدعاء والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالحج ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام تحيا طمنا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير ولا يحصى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ مذكرا والخبر معرفة اذا كانت المكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستلزاما للدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدعاء والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالحج ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام تحيا طمنا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير ولا يحصى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ مذكرا والخبر معرفة اذا كانت المكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر لا امر اجليتوا فقال كان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى يقوى لافراد قوله وجان تأخير الاستماع وعمل التصديق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجحد حكم الخمسة كما يكون في الشرع يكون في النحو وغيره قال مستلزاما للدلال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متأخر عنه نحو غلام من جاءك قوله علمه وجب له صدر الكلام اي صدر داله او صدر نفسه مسماحة قول الاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وخبر الشان ولا امر الاستدعاء والشروط ونوع تضمين مثل الذي ياتني فله دعوه وبالحج ما يغير اصل الكلام ويجعل نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصد له بالمغير على اصله فلو جاز ان يجمع بعدها ما غير لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير هو راجع الى ما قبل بالتغير او مغيرا سمي بعد من الكلام فيتشوش لذلك فنهى قوله وهذا ما يسيويه للاشارة الى انه لما لم يمتثل للمثل المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة الى ان سميويه قبل لان من زيد معناه النجار ام تحيا طمنا والوصف متعين بالخبرية والمقدمة الاولى في نحو صحة الاخبار الكفى في الجواب كذا الثانية صحة الاخبار عن الحياط زيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ ثم تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فدفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عرو او خالد تطرف الابهام في هذا المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكير ولا يحصى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ مذكرا والخبر معرفة اذا كانت المكرة متضمنة للاستفهام او افعال التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مرت برجل افضل منه ابوه قال وكانا معرفتين الضابط في جعل احدهما مبتدأ والاخر خبرا ان ما زعمت ان السامع

يطلب العلم بكونه وصفا لاخرى تجعل خبرا قول لا قينة فلو وجدت قينة معينة
للراد لم يجب التقدير مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المقصود تشبيهه الثالث بالاول
منه لعاب لا فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وب عنه الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد خوفا الزيدان
لان الخبر بحد ذاته وفيه ثمانية لاحاجته الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزم
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتغل على ماله صدر الكلام لا شتما الى
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان التامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستعمال وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

بلاخرى قالوا ان كان في خبره فعل فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وب عنه الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد خوفا الزيدان
لان الخبر بحد ذاته وفيه ثمانية لاحاجته الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزم
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتغل على ماله صدر الكلام لا شتما الى
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان التامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستعمال وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

بلاخرى قالوا ان كان في خبره فعل فاعلى لقلالات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في
التعريف والتخصيص كان خبره قوله او كانا معنيين لكنه لم يكتف به لانه لعل
التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوجه غير مهم وب عنه الشبهة
في التخصيص فالاول ان يقال لم يكتف به لغوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا فيه
ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة وقد قدم بان
للراد فعل صورة كاجل ابن في ابن زيد مفرد باعتبار الصيغة خرقا فلا يرد خوفا الزيدان
لان الخبر بحد ذاته وفيه ثمانية لاحاجته الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوهم
انه احتراز بها عنه في شروحه فالاول ان يقر سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية لكل باسم جزم
المقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا وكان خبر بعد لا او معناها نحو ما زيد لا فاعله
لوجوب تقديم المبتدأ ثم قلنا ذلك المبتدأ مشتغل على ماله صدر الكلام لا شتما الى
النفي ومعلوم حاله بالمقايضة على ما سبق لتكرار العلم بحال ما بعد لا او معناها في
او بالبدل من لم يقل بوجوب التقدير في مثل الزيدان فاما المبتدأ فتفت الى لا لتباس المبتدأ
او الفاعل بناء على ان التامع لا يحل عليه لاستلزامه عود الضمير قيل ذكر مرجحه او خذ
الاصل قال واذ انضم الخبر للمفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقدير
متعلقه نحو علم زيد بذلك تعتن في العبارة حيث قال تضمنوا بقول اشتغال
قيل الوجوب بتعدد الخبر فخص في الاستعمال وفيه نظر لكان النفي نحو ما قلنا زيد
قوله لتصدر في جملة اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقيم
جملة من الجمال بحيث لا يتقدم عليه شيء من دكنى تلك الجملة ولا ماصلا
من تمامها من الكلم المتغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني

استناد للصوق الـ ^١بـهـلـهـ تـقـرأ عـطـائـهـ اـمـا اسـتـنـادـهـ الـى كـونـه صـادـرـا
مـنـه و مـعـلـولـا لـه فـنـيـر مـعـلـوم قـولـه فـي شـبـه الـمـبـتـدأ الشـو طـا كـان
المـبـتـدأ دـخـيـلـا فـي هـذا المـعـنى خـالف الشـرط فـي جـيـز ان سـتـرك
الـفـاء فـي خـبرـه و فـي جـواز كـون الصـلة او الصـفة مـاضـيـة اـيـد بـهـا الصـلـة كـقـيل
و فـي جـواز كـون الظـرف صـلة او صـفة لـه ^٢قـل و ذـلـك لـا سـم المـوصـول قـيل تـعـرـيـف
الـجـو زئـن يـقـضـى لـلـمـحـصـر بـمـعـنـى حـصـر المـسـتـدأ اليـه فـي المـسـتـدأ و ذـلـك لـا يـسـتـقـيـر
لـان المـبـتـدأ الـدـا خـل عـلـيـه اـمـا و المـتـضـم لـحـرف الشـو طـا كـمـن و مـا مـن هـذا الـبـلـد
و لا حـد ان يـنـاقـش فـيـه بـان التـعـرـيـف بـلام الـجـنـس يـكـون لـلـمـحـصـر لا التـعـرـيـف
بـاسـم الـا شـارـة و لو سـلـمـا نـه كـا التـعـرـيـف بـلام الـجـنـس ا فـمـ الشـيـر يـهـ لـى الـجـنـس فـقـول
اـنـه لا يـقـضـى لـلـمـحـصـر و طـلـقـا و لو سـلـمـا فـقـول الـكـلام مـحـول عـلى التـمـثـيـل فـكـانـه قـال كـا لـاسـم
المـوصـول و الـحـق ان التـعـرـيـف بـمـعـنـى مـقـام الضـبـط يـقـضـى لـلـمـحـصـر و التـعـيـيـن
فـالـجـو ب الـحـق ان المـرـاد بـتـضـم المـبـتـدأ مـعـنى الشـو طـا كـيـكـون ذـلـك التـضـم
كـلـمـات الشـو طـا كـا سـيـجـي حـكـمـها و ان قـولـه ذـلـك ا شـارـة الـى المـبـتـدأ الـذي تـضـم مـعـنى
الشـو طـا و تـفـرـع عـلى التـضـم صـحـة دـخـول الـفـاء و لا يـخـفـى ان مـواد النـقـض لـيـسـت مـنـدـجـة
فـذـلـك تـامـل يـظـهـر ^٣قـال بـفـعـل الـمـا فـوقـه و كـاسـمى الفـاعـل و المـفعـول الواقـعـيـر صـلة الـلام المـوصـول
قـولـه و حـكـم الـلام المـوصـول لـلـمـذكـور لـا سـم المـوصـوف بـه لـا لـمـا فـي حـكـم لـغـظ و احـد كـلـا الحـال فـي
الـمـعـنـا الصـا لـيـه ^٤قـال الـلـمـذكـور لـلـمـوصـوف يـلـيـقـون قـولـه لـا لـمـا فـي حـكـم لـغـظ و احـد كـلـا الحـال فـي
الـيـه مـنـقـطـة المـصـنـاف ^٥قـال قـولـه مـنـي ان يـقـول ان ا مـا فـا مـا فـي الـيـه مـنـي مـا فـي الـيـه مـنـي مـا فـي الـيـه مـنـي

منه و معلولا له فغير معلوم قوله في شبه المبتدأ الشوطا كان
المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جيز ان سترك
الفاء في خبره و في جواز كون الصلة او الصفة ماضية ايدها الصلة كقيل
و في جواز كون الظرف صلة او صفة له قل و ذلك لاسم الموصول قيل تعريف
الجو زئن يقتضى المحصر ب معنى حصر المستدأ اليه في المستدأ و ذلك لا يستقيم
لان المبتدأ الداخل عليه ا ما و المتضم لحرف الشوطا كمن و ما من هذا البلد
و لا حد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للمحصر لا التعريف
باسم الاشارة و لو سلم انه كالتعريف بلام الجنس ا فم الشير يه لى الجنس فقول
انه لا يقتضى المحصر و طلقا و لو سلم فقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كاسم
الموصول و الحق ان التعريف بمعنوى مقام الضبط يقتضى المحصر و التعيين
فالجواب الحق ان المراد بتضم المبتدأ معنى الشوطا ك يكون ذلك التضم
كلمات الشوطا ك سيجي حكمها و ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى
الشوطا و تفرع على التضم صحة دخول الفاء و لا يخفى ان مواد النقض ليست مندجة
فذلك تامل يظهر قال بفعل الما فوقه و كاسمى الفاعل و المفعول الواقعي صلة اللام الموصول
قوله و حكم اللام الموصول للمذكور لاسم الموصوف به لاما في حكم لفظ واحد كلا الحال في
المعنا الصا ليه قال للمذكور للموصوف يليقون قوله لاما في حكم لفظ واحد كلا الحال في
اليه منقطة المصنف قال قوله مني ان يقول ان ا ما فاما في اليه مني ماما في اليه مني ماما في اليه مني

قوله في الموضع لا يستقبل الا استقبال قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايض وهو غير نادر قال ابو اللؤلؤ ليست لفظه اول للترديد بل للتخيير
بين العبارتين قوله فتقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كل واحد قوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوبا لكم القلوب الفتح واللد
ضمين دشن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

قال الذي ياتي في اغلب في صلة الموصول صحة الاستقبال قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايض وهو غير نادر قال ابو اللؤلؤ ليست لفظه اول للترديد بل للتخيير
بين العبارتين قوله فتقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كل واحد قوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوبا لكم القلوب الفتح واللد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

ان الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ

قوله في الموضع لا يستقبل الا استقبال قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايض وهو غير نادر قال ابو اللؤلؤ ليست لفظه اول للترديد بل للتخيير
بين العبارتين قوله فتقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كل واحد قوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوبا لكم القلوب الفتح واللد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

قوله في الموضع لا يستقبل الا استقبال قد جاء الماضى بمعنى
الاستقبال ايض وهو غير نادر قال ابو اللؤلؤ ليست لفظه اول للترديد بل للتخيير
بين العبارتين قوله فتقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم
ان قيل الموصول ليس عام الا لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب مؤ
فوضه الشخص فما لا فاه كالموت بالقتل فالمراد بالجنس صحة دخول الفاعلية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والا بهما فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضى لا يجب العموم في الموصول
كافى اسماء الشروط اذ كان في وجه المخالفة لعدم غلب فيه العموم قوله لان
صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة للبدا بكمالات الشرط
ومقتضاها التصديق ومقتضاها اعتناء دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز
دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من قليل الاجزاء هذا
مبنى على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا بد مما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخير الكلام عن الخبرية لا بد ان يدعى ان ليس بها ما لم يختر قوله
قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقل عن المصنف انه قال في الايضاح من
سيبويه من دخول الفاء خبران بعيد من جهة الفقه والنقل اما النفاذ فقد استشه
سيبويه في كل واحد قوله الذين ينفقون اموالهم قوله قل الموت الذي اموال الفقه فيبعده
منه وقوعه في مخالفة الواححات قوله فوالله ما فاتكم قلوبا لكم القلوب الفتح واللد
ضمين دشن داشتن داشتن قال القليم قربة الدم للوقت لا الاجل لانه معصية لا مقص
وحاصل لا يدعى كونه في علم البلاغة قوله في عجزه قيل عجزه اصله لا ذكر
احسن الكلام ونحو الحمد لله اهل الجحيم على حذف الخبر اهل الجحيم هو
والقول بل المخصوص بالمدح او الذم خبر ولا يشده قوله لعل الموصول حاصل الكلام

[illegible][illegible]

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لا لا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان الجوع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلزم هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا النقيض ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا لو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجوه وفيه ان النفي للاستفاد من لا رفع الوجوه الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لا لا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان الجوع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلزم هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا النقيض ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا لو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجوه وفيه ان النفي للاستفاد من لا رفع الوجوه الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لا لا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان الجوع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلزم هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا النقيض ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا لو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجوه وفيه ان النفي للاستفاد من لا رفع الوجوه الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

قوله لا يوصف الا بمصوب واغترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع جلا على الحل كما في جوابه اسم رفع على ما هو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة جلا على الحل كما ذهب اليه جماعة قوله لا الظرف لا يمتنع الظرف ونحوه من الحال بدليل ما سمعنا قوله لا لا يلزم الكذب انما يلزم الكذب لان الجوع خبر واحد حقيقة فكذلك لا يلزم هذا البصر اسود والحوصل نفى كون غلام رجل جامعا للظرف وتكونه في اللاد ان قلت جعل الخبر من هذا النقيض ليس الا اذا انتمم لا تقصير على احدهما ولا يمتنع ان تقصير ههنا على ههنا قلنا امتناع لا تقصير على الاول كاف فذاك قوله لا لا النفي عليه لا النفي يقتضي منفيا لو لم يكن ههنا قرينة خصوصية على امر شامل او لان النفي رفع الوجوه وفيه ان النفي للاستفاد من لا رفع الوجوه الرابطة سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهر من الخبر في اللفظ قال لا نداسي لادري من اين هذا العقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة او اما اذا قامت قرينة فعندني تمييز يجب الحذف وعندنا الجانبين يجوز قوله والمراد الاسم هو الاول قوله فيقولون معنى قوله لم يكون حيث لا من اسماء الافعال ورفيعة المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعد ها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم لم وذلك لانهم لم يسموا على القبيلة بالاسم والفعل قوله اعلم ليس لمفهوم من المثال ومن قوله المشبهين بالبين لا يشبههما بل يشبهون بهما

ولا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كما كان
تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه
بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق
الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه حصل الغصب في الفاعيل
اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق
المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من غير
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى جميل به وله وفيه ومعها لا المفعول كما في
زيد حسن العار قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً
او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله
لان يكون مؤنثا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لا تية
قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
لان شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لان ذكر احوال الاسم
فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلمه اتجه عليهم ان
الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا محالاً كما في ماضياً لا يتجه الى
قوله اسم لم يسم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل
قوله قوله اسم كان على كونه موصوفاً بالوضع لا بوضع انفسها واذا اريد به ماضياً فصدق عليها انما والوجه في

منه قوله لا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كما كان
تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه
بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق
الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه حصل الغصب في الفاعيل
اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق
المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من غير
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى جميل به وله وفيه ومعها لا المفعول كما في
زيد حسن العار قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً
او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله
لان يكون مؤنثا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لا تية
قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
لان شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لان ذكر احوال الاسم
فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلمه اتجه عليهم ان
الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا محالاً كما في ماضياً لا يتجه الى
قوله اسم لم يسم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل
قوله قوله اسم كان على كونه موصوفاً بالوضع لا بوضع انفسها واذا اريد به ماضياً فصدق عليها انما والوجه في

في الاصل قوله لا يصح ان يقران المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً بالذات والحال ليست كما كان
تعلقها به بواسطة انها مبنية لمبدأ فاعله او مفعوله ولكن المستثنى لان تعلقه
بواسطة انه مخبر عن امر يقع مفعوله على سبيل الاتفاق ومن هنا يخرج من تعلق
الفاعيل بالفعل بالذات فعله في ما بالواسطة يظهر توجه حصل الغصب في الفاعيل
اصلاً في ما يتناول قوله فانه لا يقع اطلاق صيغة المفعول عليها اي يصح اطلاق
المفعول الضمير عليها لان اطلاق المفعول العربي على الخمسة ان قلنا من غير
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلنا مطلق هذا المقيد معنى جميل به وله وفيه ومعها لا المفعول كما في
زيد حسن العار قال اسم ماضيه فاعل فعل حقيقة او كما في دخل فيه ضرب ضرباً
على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتاً
او سواء كان بطريق النفي والاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضرباً شديداً قوله
لان يكون مؤنثا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول لامثلة لا تية
قوله وانما يدل لفظ الاسم قبل انما زيد ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت
لان شئ فعله المتكلم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لان ذكر احوال الاسم
فالقول ماضياً كان في قوله اسم ماضياً بانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلمه اتجه عليهم ان
الفعل لا يتناول الفعل بل يتناول فاعله اصطلاحاً لا محالاً كما في ماضياً لا يتجه الى
قوله اسم لم يسم التناول فهو باعتبار انه مفعول اسم فلا يخرج به وان اريد فعل
قوله قوله اسم كان على كونه موصوفاً بالوضع لا بوضع انفسها واذا اريد به ماضياً فصدق عليها انما والوجه في

[illegible]

القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...

مطلوب من مترتبة عليه ميل عليه القاء التفصيلية وافقته بعد ١٢

صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا للمعنى اعني لزاد المبالغة رضى
بعض المصادر التي يجب حذف عاملها نحو كبر لله وسلام عليك قوله فانه لو
اليد نفية اهذ لك لغوات المحصر الذي قصد به وجوب الحذف وكذا الحال اذا كان
مشتبها لم يكن بعد في قال داخل قيل صفة لغيره لا يظهر ان يقال صفة لكل
من نفي ومعنى في قال على اسم ملحق او ملحق بآخر او ملحق بالعلل قال الشيخ الرضى
دخول النفي على الاسم ليس شرط الحذف ان يكون في نحو ما كان زيد لا سير
او ما وجدتك لا سير البريد انما هو المصدر على انه مفعول مطلق
كما جاز ان يكون منصوبا بان ووجهه فالشرط ان يكون ناصبه خبرا
عن شيء لا يكون هو ان المصدر خبر اعنه قال لا يكون خبر اعنه بلا
تاويل ومبالغة قوله لا لو كان خبر اعنه ان قلت هو ليس مفعولا بل مفعول
المفعول قد يكون مفعولا ان قلت فيغوت فائدة تدوين علم الاخر ان قلت
اذا تعين مواضع الركعة والنصب لا تقوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط والمصدر
كما اعتبرها البعض لمسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره النسب
بالمقام قوله اي في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا القيد
الا كقولهم نحو ذلك الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين الضائطين لا يخفى انهما
قد تجتمعان نحو ما زيد لا سير اسير او ما ينبغي ان يقال انما وجد قال لا سير البريد لا يرد
بيد قال ومنها ما وقع تفصيلا كما وجد حذف الفعل من الدلالة الجملة المستقرة على

القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...

القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...

القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...
القول هو ما كان كذا...
من ان تصحح جوب الخ...

المصدر الذي جعل المذهب منه الى غاية التي هي مصدر وقيامها مقام عوامها
قال لا مضمون تحت الشائبة او خبرية نحو زيد يكتب قراءه بعد او يبعث
طعنا فاما يبعث او اما الا انما قال مضمون تحت يخرج نحو له يسفر جمع صحبة او يفت
اغتنم لا يخرج نحو له يسفر اقربا او سفر اعيد لان السفر القريب والبعيد ليس
انما السفر بل من انواعه قال متقدمة بيان للواقع واحترار اذا جاز تقدير التفسير
نحو انتمون منا او قدون فلا مشردا قوله مصدر هاء التاني مصدر للمفهوم منها
قوله وبارت غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثر لهما تحصل بعد الاثر الذي
يكون بعد الموت قوله اكل يشبه به امر اي لا يشبهه نائبه امر فانه الواقع به
الجملة بحسب الظاهر المفعول المطلق لا يقال فاذا يخرج عن الضابطة اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه لا نأقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر
في موضعه فعلى هذا المصدر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقم كان يشبه به امر اسلم
عن المناقشة قوله عن نحو زيد صوته حسن قال سيويه يجب في مثله الرفع على انه بدل لا
وصف لكونه مع وصفه كاسم جعلوا الحال الموطئة حال لان فوضعه معنى الحالية و
لذلك لم يجعله تأكيداً لفظياً لانه يفيد ما لا يفيد الاول قال الشيخ الرضي لا يمنع عند
ان يكون تأكيد او اذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قوله لا جاز
ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من

علم قوله ويجوز النصيب من الموصوف اى موصوف حسن على انه مفعول مطلق لا مفعول و احسنه لكن لا يوجب الجواب

عَلَى قَوْلِهِمْ
عَلَى قَوْلِهِمْ
عَلَى قَوْلِهِمْ

الحال المذكور في قوله تعالى
لن يكون نكيره الا انه يكون
اللباس اي جبينه

الحق معني الوصف فيه

القبول والذكر في الذكر

مملكة تسمى بوجيب
التي هي من بلاد العرب
التي هي من بلاد العرب
التي هي من بلاد العرب

منه على تقدير كونها منصوبة على انهاء
الخلق والاعمال

عند التفتيشية و جازو معوقا فاما
لا على احوال وبعد الا غبار وقع
في الاموال من قبله الى ان يتقانا

شرط آخر هو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحال
 فيخرج من ذلك زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج من قوله حركة في المحقولات
 حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونها عارضا فانها ايضا يخرج من قوله
 اسم اه انما اشتراط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل
 على نفس الفعل باشتمالها على صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال
 سيويه هذا لا لانه تنفي عنه التقديم وحسنه الشيم الرضوان قيل لم لم يحلوا
 المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بالمصدر عند مولا يعلى الا اذا صحت تقديره
 بان وفعل منه وليس ذلك في مرتبه فاذا المصدر كانه قطع بوقوع الصوت
 وان الصوت ليس قطعاً بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مرت بالبدل فاذا
 به صوت صوت حمار قال الشيم الرضوان في مثله الاتباع بان يكون صفا
 او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد
 للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف
 العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على حاله على احد الوجهين
 الوصف كما سنده وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيويه
 رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل
 صوت حمار كما ذهب اليه الخليل ويحذف التعريف بان يقال صوت الحمار لا مثلا
 لا يعرف بالاضافه وورد عليه سيويه بانه لو جاز هذا الجاز هذا قصير الطويل
 اي مثل الطويل واما على انه جامد مؤنث المستثنى منك فاذا عرفت كان ذلك او عطف
 بيان لا غير قول المصنفات اي يعني ان صوتا جاء مصدر بمعنى التصويت يعني بانك
 فلا حاجة الى القول بان اسم بمعنى اوزاره استعمال استعمال المصدر كالمعطوف بمعنى الخطاء وان
 عامل يصحون التصويت قال وصار خبر بانك كذا قيل فهو اسم استعمال استعمال المصدر

قال ما وقع مضمون جملة خبر لو تم على ان معنى كان هذا الظاهر معقول الاحتمال لها
غيره اي كاحتمال الجملة من المصادر غير فعل مصدر ميم وغيره معقول الخ
له على لف درهم له خبره على متعلقه او على العكس وكل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول الجيب لله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسم لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ رضي الله
المتقدمة في هذا التفسير وما يقابلها عامة لتاديتها معنى الفعل قال رئيس مشددة
التسمية من المتأخر **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
ظهر بانفسه لان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل في مسئلتنا تؤكد مقعون
الجملة الاسمية **قال** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير واحد من عدة ما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غير واحد القهقري في جمع القهقري فان الرجوع بمحمل القهقري
وغيره وهو مضمون **قوله** من حق بحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
بمعنى تحققه وكان مثله على غير المقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون مضمون
مصدر محذوف اي قولنا لما قاله الشيخ رضي من ان جميع الامثلة الموقوفة
للمؤكد غير اصحيم القول وما في معنى لقول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
الخ ونحوه لفعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزأه ثم يرد الى آخره فربما اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعت
واحدة لا يمتنع فيها النظر كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم قطعت به قطعة فاق
بمعنى لقول المقطوع به وكان الاول فيها لان اصل للعهد اي القطعة المعلومة
التردد فيها لقول المتقدم الاصل في مثل هذا المصدر ان الجملة المقعد مقعولها

انما المقطوع في بعض القول قوله لا يمتنع ان يكون المقطوع في المقعد اي في المقعد

الاحتمال الثاني في جملة خبر لو تم على ان معنى كان هذا الظاهر معقول الاحتمال لها
غيره اي كاحتمال الجملة من المصادر غير فعل مصدر ميم وغيره معقول الخ
له على لف درهم له خبره على متعلقه او على العكس وكل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول الجيب لله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسم لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ رضي الله
المتقدمة في هذا التفسير وما يقابلها عامة لتاديتها معنى الفعل قال رئيس مشددة
التسمية من المتأخر **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
ظهر بانفسه لان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل في مسئلتنا تؤكد مقعون
الجملة الاسمية **قال** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير واحد من عدة ما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غير واحد القهقري في جمع القهقري فان الرجوع بمحمل القهقري
وغيره وهو مضمون **قوله** من حق بحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
بمعنى تحققه وكان مثله على غير المقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون مضمون
مصدر محذوف اي قولنا لما قاله الشيخ رضي من ان جميع الامثلة الموقوفة
للمؤكد غير اصحيم القول وما في معنى لقول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
الخ ونحوه لفعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزأه ثم يرد الى آخره فربما اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعت
واحدة لا يمتنع فيها النظر كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم قطعت به قطعة فاق
بمعنى لقول المقطوع به وكان الاول فيها لان اصل للعهد اي القطعة المعلومة
التردد فيها لقول المتقدم الاصل في مثل هذا المصدر ان الجملة المقعد مقعولها

انما المقطوع في بعض القول قوله لا يمتنع ان يكون المقطوع في المقعد اي في المقعد
الاحتمال الثاني في جملة خبر لو تم على ان معنى كان هذا الظاهر معقول الاحتمال لها
غيره اي كاحتمال الجملة من المصادر غير فعل مصدر ميم وغيره معقول الخ
له على لف درهم له خبره على متعلقه او على العكس وكل وجه لفظي او معنوي
ومن هذا القبيل قول الجيب لله اكبر دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء
الى الصلوة ومنه ايضا ان زيد القاتر قسم لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل
في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ رضي الله
المتقدمة في هذا التفسير وما يقابلها عامة لتاديتها معنى الفعل قال رئيس مشددة
التسمية من المتأخر **قوله** لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا في ضرب
ظهر بانفسه لان المؤكد هنا مضمون المفرد اعني الفعل في مسئلتنا تؤكد مقعون
الجملة الاسمية **قال** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير واحد من عدة ما اذا وقع مضمون
مفرد له محتمل غير واحد القهقري في جمع القهقري فان الرجوع بمحمل القهقري
وغيره وهو مضمون **قوله** من حق بحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق
بمعنى تحققه وكان مثله على غير المقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون مضمون
مصدر محذوف اي قولنا لما قاله الشيخ رضي من ان جميع الامثلة الموقوفة
للمؤكد غير اصحيم القول وما في معنى لقول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم
الخ ونحوه لفعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه
تردد بحيث اجزأه ثم يرد الى آخره فربما اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعت
واحدة لا يمتنع فيها النظر كذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم قطعت به قطعة فاق
بمعنى لقول المقطوع به وكان الاول فيها لان اصل للعهد اي القطعة المعلومة
التردد فيها لقول المتقدم الاصل في مثل هذا المصدر ان الجملة المقعد مقعولها

الفاعل عليه تعلقه به ضمير او بشارا والمراد تعلقه به او كخروج الحال والتميز والتميز
قال للمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل لابه ولا يخفى
ان خروج الثلاثة ظاهر كيقال ينقص الجرم في اشتراك زيد وعمرو
لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد
عمرا فليس عمرو مقصدا جهة فاعليته بل قصد جهة مقبوليته اعني تعلق الفعل
من حيث الوقوع قوله لا يقولون في مررت بزيدا لانه لا يبعد ان يجر اجراما مقبولة
لانا نقول لانهم مقبول به مطلقا اصطلاحا جهر بل هو مقبول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به للمعتمد الشيخ الرضي قوله فان المقبول
المطلق عين ضاله فيه نامل قوله فخرج به مثل زيد وصريح زيد لا يخرج وجه
بذلك لغيره في وجه اخراجه اتم قوله لا يرد فعل المورد نظر الى انه مقبول لكنه مرفوع
قال يقول للمقبول كذا سائر المفعول هو المفعول معه لانه اصل الواو وانها
في اصل اللفظ ضميرها انشاء الامم قوله واما سبوحا كمنه وكذا فيما اذا كان

المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل لابه ولا يخفى
ان خروج الثلاثة ظاهر كيقال ينقص الجرم في اشتراك زيد وعمرو
لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد
عمرا فليس عمرو مقصدا جهة فاعليته بل قصد جهة مقبوليته اعني تعلق الفعل
من حيث الوقوع قوله لا يقولون في مررت بزيدا لانه لا يبعد ان يجر اجراما مقبولة
لانا نقول لانهم مقبول به مطلقا اصطلاحا جهر بل هو مقبول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به للمعتمد الشيخ الرضي قوله فان المقبول
المطلق عين ضاله فيه نامل قوله فخرج به مثل زيد وصريح زيد لا يخرج وجه
بذلك لغيره في وجه اخراجه اتم قوله لا يرد فعل المورد نظر الى انه مقبول لكنه مرفوع
قال يقول للمقبول كذا سائر المفعول هو المفعول معه لانه اصل الواو وانها
في اصل اللفظ ضميرها انشاء الامم قوله واما سبوحا كمنه وكذا فيما اذا كان

المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل لابه ولا يخفى
ان خروج الثلاثة ظاهر كيقال ينقص الجرم في اشتراك زيد وعمرو
لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد
عمرا فليس عمرو مقصدا جهة فاعليته بل قصد جهة مقبوليته اعني تعلق الفعل
من حيث الوقوع قوله لا يقولون في مررت بزيدا لانه لا يبعد ان يجر اجراما مقبولة
لانا نقول لانهم مقبول به مطلقا اصطلاحا جهر بل هو مقبول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به للمعتمد الشيخ الرضي قوله فان المقبول
المطلق عين ضاله فيه نامل قوله فخرج به مثل زيد وصريح زيد لا يخرج وجه
بذلك لغيره في وجه اخراجه اتم قوله لا يرد فعل المورد نظر الى انه مقبول لكنه مرفوع
قال يقول للمقبول كذا سائر المفعول هو المفعول معه لانه اصل الواو وانها
في اصل اللفظ ضميرها انشاء الامم قوله واما سبوحا كمنه وكذا فيما اذا كان

المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل لابه ولا يخفى
ان خروج الثلاثة ظاهر كيقال ينقص الجرم في اشتراك زيد وعمرو
لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والا سناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسمى فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد
عمرا فليس عمرو مقصدا جهة فاعليته بل قصد جهة مقبوليته اعني تعلق الفعل
من حيث الوقوع قوله لا يقولون في مررت بزيدا لانه لا يبعد ان يجر اجراما مقبولة
لانا نقول لانهم مقبول به مطلقا اصطلاحا جهر بل هو مقبول به بواسطة
حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح به للمعتمد الشيخ الرضي قوله فان المقبول
المطلق عين ضاله فيه نامل قوله فخرج به مثل زيد وصريح زيد لا يخرج وجه
بذلك لغيره في وجه اخراجه اتم قوله لا يرد فعل المورد نظر الى انه مقبول لكنه مرفوع
قال يقول للمقبول كذا سائر المفعول هو المفعول معه لانه اصل الواو وانها
في اصل اللفظ ضميرها انشاء الامم قوله واما سبوحا كمنه وكذا فيما اذا كان

[illegible]

من المعاد والدار في الحظ ١٢
 لا يلبس الغلة التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواء كقوله تعرف اما اليتيم فلا
 تعرف قوله كوقوعه في حيزان وكوقوع فعله مؤكدا بالنون لان تقديره دليل في
 ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فیتنا في ان
 في الظن قوله تخصيصها بالذكر اه ذكرا ان المحمديون ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله
 لوجوبه بل الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامر
 الاربعة باصالتها حيث قال نحو اخاك اخاك اي لزمه ونحو المحمدي لله الحميد و
 نحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مرت بزيد المسكين قال نحو امره او
 نفسه الواو اما اللطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى معونه
 فغير يذره ولسانه عنه قوله واقصد واخير الامر اي مما انتم فيه القرية على تقدير
 الفعل انك اذا انهيته عن شيء حيي بما لا ينهي عنه بل هو ما يؤمر به انسان الذهن له
 نحو اقصد لربيت وما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف نحو ان
 ذكر الفعل معها وانما يجزئ اترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خير لك
 اي حسبك ما فعلت من هذا الامر وابت خير لك ودر لك او سعلت اي تنم
 واقصد مكانا او سعلت ومن هذا القبيل عند الزمخشري انه امر قاصدا الى سطا
 واما عند سيبويه فلا يعمل في نحو كذا اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية
 الكريمة غير ظاهر و غاية التوجيه في هذه العلامة التقينا في تقديره من ان ليس له من
 حيث انها قرأت الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
 لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحجة لا يستدعي وجود جزم
 امر قال سبط بن الخطيب في مثل قوله اهلا اهلا احببا كجاء ان يكون صفة
 مكمل جازان يكون المراد من الشخص مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكذلك
 قد اتيت اهلك واقاربك قوله وطبت الوطى كخوفتن را قال قدس

[illegible]

[illegible]

قوله ان توابع المندى العرب غير الهمداني والمطوي الى حكمه قوله تابعة للفظه
 فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو بالزيد وعمر ولم يخلو اصل عمله النصب كما
 في عجمي ضرب زيد وعمر قوله وقيد للمعنى بكونه على ما يعرف به هذا القيد
 مستفاد من الحكم فان اللفظ لا يتوقف ثابته للسقطات بالالف قبله كما لا يتصور الرفع
 في توابع العلم الموصوف بآب ان اذا كان مفتوحا واثان تقول ان اللام في المعنى
 الهمداني ما فهم من قوله وينبغي على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله
 مشبهها بالمضاف الظاهره لاحتمال ادراسة في المفرد الى هذا التعميد لانه مفرقة
 لانه ليس بمضاف لعدم في خروجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانها
 لما انتفت فيها الا فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه
 بلاضافة اذا كانتا منادى قوله بيان بالحسن وجهه وبأنه موكاة العشر ورجلا
 قوله ان المعنى من شرح المفصل قوله التاكيد للفظه وهذا هو الثاني غير الاول والفظا
 وصنفنا في المنداء بالشر كما في قوله اول قوله نحو بالزيد باليد نص التاكيد في جعل
 ذلك لا وجعل سيديه اياه عطفيان نظر لان فيفيد ان لا يفسد الاول اذا وصفت

قوله وانما وصفت كرمطون على تقدير ان هذا العلم تصدق في ١١

قوله ان توابع المندى العرب غير الهمداني والمطوي الى حكمه قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو بالزيد وعمر ولم يخلو اصل عمله النصب كما في عجمي ضرب زيد وعمر قوله وقيد للمعنى بكونه على ما يعرف به هذا القيد مستفاد من الحكم فان اللفظ لا يتوقف ثابته للسقطات بالالف قبله كما لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بآب ان اذا كان مفتوحا واثان تقول ان اللام في المعنى الهمداني ما فهم من قوله وينبغي على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله مشبهها بالمضاف الظاهره لاحتمال ادراسة في المفرد الى هذا التعميد لانه مفرقة لانه ليس بمضاف لعدم في خروجه عنه يحتاج الى تحمل كما اشير اليه قوله فانها لما انتفت فيها الا فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العلم بالشبه بالمفرد كما تحقق العلم بالشبه بلاضافة اذا كانتا منادى قوله بيان بالحسن وجهه وبأنه موكاة العشر ورجلا قوله ان المعنى من شرح المفصل قوله التاكيد للفظه وهذا هو الثاني غير الاول والفظا وصنفنا في المنداء بالشر كما في قوله اول قوله نحو بالزيد باليد نص التاكيد في جعل ذلك لا وجعل سيديه اياه عطفيان نظر لان فيفيد ان لا يفسد الاول اذا وصفت

قوله وانما وصفت كرمطون على تقدير ان هذا العلم تصدق في ١١

[illegible][illegible][illegible]

المتبع غير المضموع بعين هذا الوجه أحجب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية اتباع الأصول ولا يصح ذلك إلا إذا كان المتبع مضموعاً قال **كان** كالحسن إلا شيم الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب إليه لأنه قال إن كانت اللام في العلم امتزجت مذهب التحليل لأن ألف اللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد التثنية بل تلحق بهما الوصفية الأصلية فكانه مجرد عنهما وإن كانت اللام في الجنس امتزجت مذهباً إلى عمرو لأن اللام اخذ فقيد التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى إن قلت يجوز أن يراد قوله كالحسن ما يشبهه في كونه علماً فلا لام قلنا كلامه في شرحه قال عنه أذ فرجهما فسر في التفسير قدس سره قوله أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه على أن لا يغيب علمه عن غيره في الرجل وخبر عنه الصعق إذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم واقتناعه فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدر كالفعل وذلك لتمام الوصفية وقصد مدح أو ذم بها لكنه غير مطرح إذ لا يصح أن يقال في خبره وعلى الحد العلم كذا إن كان اسماً له معنى جنسي يقصد به مدح أو ذم كالاسم والكلب ولا يخفى في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وإن كان موضوعاً مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لأنها كبعض حروف الكلمة وهو أقسام منها ما يكون في الأصل للجنس وهو كاسم العلم لو اختلفت اختصاصه بصفة من بين ذلك الجنس وجب أن يكون معها لام أو إضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب لا تنافي في هذا التفسير بقوله معنى جنس ثابت عرف ثبوت المعنى العلم ومنها ما لا يتصور معنى كالزباد والسمكة والعقود أسماء لولا اختصاصها ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في أعلام الأسبوع من الثلاثاء والأربعاء والخميس فإنها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوت المعنى العلم كالمشترى للمكوك

۱۱

[illegible][illegible][illegible]

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

على انهما لا يوق بتأويله بل يوق بتأويله في اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين
والله اعلم بالصواب الذي يختص به المصنفين

وقد راد في آخره ما نحو اللهم واد يوصف اللهم عند سيوفه كما يوصف السماء
الحقبة بالنداء عما نحو ما قل و يأنو ما ي ياكثير النوم ولا يقال رجل نومان
نحو اللهم فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام
عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله
لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار
فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصاً قوله من اجل ان اياه اخذوا انت
بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغي في شرابي
دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصلح له هذا الخطاب قوله اي في
او في ما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتاً ما
ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند
في الجملة نحو الظن قوله في الضرورة قبل نصب الثاني ليس على انه تأكيد لان من العلية
بانه انما هو الفصل للمضافين ليعتد بالانفصال المفرد وان للمضافين المفعول فلا يكون
عيباً في ذلك لان الاول قطعية والثاني بدلا واذا كان مراداً كان الثاني عطفيان
قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه
لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا ببناء
على المضاف ان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

قوله في آخره وان لم يفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة وذلك في الطرفين فاستوفى الخطاب

هذا الآية في قوله فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصاً قوله من اجل ان اياه اخذوا انت بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغي في شرابي دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصلح له هذا الخطاب قوله اي في او في ما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتاً ما ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند في الجملة نحو الظن قوله في الضرورة قبل نصب الثاني ليس على انه تأكيد لان من العلية بانه انما هو الفصل للمضافين ليعتد بالانفصال المفرد وان للمضافين المفعول فلا يكون عيباً في ذلك لان الاول قطعية والثاني بدلا واذا كان مراداً كان الثاني عطفيان قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا ببناء على المضاف ان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

هذا الآية في قوله فاطر السموات محمولا عندنا على نداء مستأنف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما كما قيل نحو قوله معاذ لاله ان يكون كظبية قوله لا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غير نحو قوله ليسمعها لاهه الكبار فهم الكاف على الكبر قال في خاصة اي خصوصاً قوله من اجل ان اياه اخذوا انت بجمله محمول عن قوله في قوله في الغلامان اللذان في آخره كما كان تبغي في شرابي دعاية ان تكسبها ان قال في خطاب من يصلح له هذا الخطاب قوله اي في او في ما قصد ذكر المنادى مضافاً ثم ذكر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله موتاً ما ان الاول مفرد موصوف فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرر الاول بعينه واما عند في الجملة نحو الظن قوله في الضرورة قبل نصب الثاني ليس على انه تأكيد لان من العلية بانه انما هو الفصل للمضافين ليعتد بالانفصال المفرد وان للمضافين المفعول فلا يكون عيباً في ذلك لان الاول قطعية والثاني بدلا واذا كان مراداً كان الثاني عطفيان قوله وتبر الثاني تأكيد لفظي وانما جئنا بتأكيد المضاف بعينه وبغير المضاف اليه لئلا يستكره رقاء الثاني بلامضاف اليه ولا بتثوين معوض عنه ولا ببناء على المضاف ان الفصل به بينهما في السبعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا ضمير صار الثاني كأنه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول بان ان

لا اعرف ان
 وادخل
 فاعلم ان
 ما قول
 فويل
 فغضب
 المصري
 وانا
 اذني
 وجميع
 على
 في
 التي
 الا
 و
 ١٢

الاسمية بقية الفاء تكون هذا الحذف كثير استمر ان قلت استمر ان تجد دى هو
 مستفاد من المضارع كامن لاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا
 نظر الى نفس الطبيعة فتبوتى والشارع قدس سره نظر الى افراد كما هو المتبادر
 الى مناسبة المضارع لماضى الواقع جزاء في الشق السابق فقلنا المضارع والفاء
 الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل بما يجعلون
 المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعله موجبة وليس الحذف ههنا
 لعله موجبة فينبى ان يجعل المحذوف فيه كالحذوف في يدوم اجيب بان
 المحذوف ههنا لعله قياسية مطردة فجعلوه كالحذوف لعله الموجبة
قوله فيبقى الحرف اى الى مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب
 حذف حرفين منه يقال فى اعلون وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى
 بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم فى ذلك المحذوف
 وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه
 يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون
 يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة
 يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر
قال يقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية
 على الاسمية المئوية بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

قوله فيبقى الحرف اى الى مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب حذف حرفين منه يقال فى اعلون وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال يقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية على الاسمية المئوية بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

قوله فيبقى الحرف اى الى مواضع منها اسم الى الترخير ما يوجب حذف حرفين منه يقال فى اعلون وقاضون اعلى وقاضى منها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصل السكون كان مدغم فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسماء بكسر الهمزة او فتحها وهونبت فسيبوه يفتح الاخر وغيره مجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصل السكون يرد الى اصل حركته ان لازم ساكنان نحو بالادون لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو يا محمدا الفراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال يقال الفاء فصيحة اى اذا كان كذلك فيقم وعاصفة عطف الفعلية على الاسمية المئوية بالفعلية كانهن في جعل المنادى ثابتا بجميع اجزاءه او الحروف ثابتة فيقم

بعض اما اللتان حارفا في الجمع للاستقلال رد التام المندبة واما الفاء المقلبة واو اوليه
للبس اما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح والحقه الف نحو ما في المسمى من قول البيهقي
ولا سيما الالف تخفائها واذا اجئت بعد هاء ساكنة تنبت كتنبت بها نحو حركة وهذه
الهاء مخوف وصاروا كتبت في الشعر اما مكسورة ومضمومة اجزاء الوصل مجزى الوقف
قال المعروف وجب ان يكون المنذر ومعرفة سواء كان قبل المندبة او بعدها وجب ايضا
يكون التفعيم عليه مشهورا اذ لا يشتمل على ان او غير علم نحو وامر قنله بالخبر اه واما ما حكاه
الكوفيون من قوله وارجوا مسجوا فاشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليكن اتصال المضاف
بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل غير الظرف به بالصفة والموصوف في السعة دور للمضاف
والمضاف اليه وقوله ابن عمار قتل اولادهم ثم كائهم وارادة على المنذر وكذا الذي كان اتصال
الموصول بالصلة قوله لا نداء لم يكن فيه ان هذا التعليل يقتضيه اختصاص الحذف بالعلم
وليس لك فذلك لا يجوز الحذف من النكرة لا حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان
النداء مقبلا عليه تنبيها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ هو ان حرف تعريف في التعريف لا تخوف مما تعرف بها حتى لا يظن
بقاؤه على اصل التذكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
في الاصل لما يشار اليه الخطاب وبين كون الاسم مشار اليه وكونه
منادى اي مخاطباتنا فظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل
اجتنب الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي

فان كان التاميز من الاول لم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لم تقدم التاميز على المتبوع مع
لزوم الفصل بينهما بالجملة **قوله** في مظان الاختصاص **قال** قدس سره في الحاشية اي في مواقع
يظن في بادى النظر انه من قبيل الاختصاص على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع
قال في اختيار الرفع ابتداء به سلامته من تكلف تقدير عامل **قال** بالابتداء لئلا يشوب
ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصرف فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع **قوله** اقربته
ترجح خلاف الرفع اذ بدت جويته تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة
لنصب موجودة في مثل نبيذ ضرته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب
الرفع لا اختياره لعموم جعل ضمير قوله عند عدم قرينه خلافه راجعا الى اختيار الرفع
لم يحكم هذا التقدير فيه **قوله** سلامته عن الجواب يعنى الذي يخالف
الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا لم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه
كذلك لكن وقوع الجملة خبر اهون من حذفها لاني من حذف المسند والمسند اليه
فيه انه يلزم خروج مثل نبيذ ضرته عن هذه الضابطة وانما وجه الضابطة التي
نابها **قال** كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تتجاعم قرينة النصب تكون اقوى منها
شيانا فقط على ما ذكره وما اذا الفاجعة **قال** مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه
انحصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا
ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استقها مية
فعلية نحو ما لا يد فقد اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي
تقوى جانب النصب هي التناصب والتطابق المذكور **قوله** كلامه و
النهى والدلالة على الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستفهام
مع غير الطلب القول وذلك ليكون بيان وجوب تفضيل تقوى استنباط حيث شمل على بيان الاقوى

قوله في المظان الاختصاص قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاختصاص على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال في اختيار الرفع ابتداء به سلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يشوب ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصرف فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اقربته ترجح خلاف الرفع اذ بدت جويته تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة لنصب موجودة في مثل نبيذ ضرته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره لعموم جعل ضمير قوله عند عدم قرينه خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحكم هذا التقدير فيه قوله سلامته عن الجواب يعنى الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا لم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع الجملة خبر اهون من حذفها لاني من حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم خروج مثل نبيذ ضرته عن هذه الضابطة وانما وجه الضابطة التي نابها قال كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تتجاعم قرينة النصب تكون اقوى منها شيانا فقط على ما ذكره وما اذا الفاجعة قال مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه انحصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استقها مية فعلية نحو ما لا يد فقد اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناصب والتطابق المذكور قوله كلامه والنهى والدلالة على الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستفهام مع غير الطلب القول وذلك ليكون بيان وجوب تفضيل تقوى استنباط حيث شمل على بيان الاقوى

قوله في المظان الاختصاص قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاختصاص على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال في اختيار الرفع ابتداء به سلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يشوب ان رافعه فعل كان ناصبه اذ انصرف فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اقربته ترجح خلاف الرفع اذ بدت جويته تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع ومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة لنصب موجودة في مثل نبيذ ضرته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره لعموم جعل ضمير قوله عند عدم قرينه خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحكم هذا التقدير فيه قوله سلامته عن الجواب يعنى الذي يخالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا لم خلاف اصل وهو كون الخبر جملة قلنا انه كذلك لكن وقوع الجملة خبر اهون من حذفها لاني من حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم خروج مثل نبيذ ضرته عن هذه الضابطة وانما وجه الضابطة التي نابها قال كما قال الشيخ الرضوي قرينة الرفع التي تتجاعم قرينة النصب تكون اقوى منها شيانا فقط على ما ذكره وما اذا الفاجعة قال مع غير الطلب لم يقل مع خبر معناه انحصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استقها مية فعلية نحو ما لا يد فقد اكرمته في جواب ايها اكرمته لان القرينة التي تقوى جانب النصب هي التناصب والتطابق المذكور قوله كلامه والنهى والدلالة على الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كاستفهام مع غير الطلب القول وذلك ليكون بيان وجوب تفضيل تقوى استنباط حيث شمل على بيان الاقوى

حضرت عبداللہ صلی اللہ علیہ وسلم فرماتا ہے کہ جو شخص اپنے والدین کی خدمت میں سے کسی ایک کو غصہ کرے گا وہ اپنے والدین کی خدمت میں سے کسی ایک کو غصہ کرے گا۔
 (ترمذی)

قوله ما يقابلها فغير راجع في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حذو ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال وظرف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولذا كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فسرهم للمعين من الزمان

قوله ما يقابلها فغير راجع في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حذو ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال وظرف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولذا كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فسرهم للمعين من الزمان

قوله ما يقابلها فغير راجع في المذكور المستعمل في المعنى لا التزامي وماله
 لم الى معنى قوله اذا كان العلم مصدر او ما معناه قوله فلو اعتبر في التعريف
 قيد الحيثية او فيه تامل اذ لو اريد من قوله فاعل فيه ما نسلبه الفعل بكرة
 في لم يحج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا تجري الحيثية
 لفعلا ان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكرة في لعم
 يصير قيدا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه لا يقصد بقيد ضمنى الاحتراز عن شيء ولم
 يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يحذف
 المصدر حينما يحذف المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحين لا اشتراكها في
 مدلولية الفعل وعلاقة المظهر وفيه والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جعلت
 في الشمس في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثارها اذا اريد بها الجرم
 قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا
 بناء على ان في محموله على الظرفية الحقيقية فليس كل محمول مفعول في قوله مبهم كان
 الزمان او مجرد اتفق الغوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتد به حذو ونهاية كالحين
 ولعمرو وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قال وظرف المكان ان
 كان المكان جعل الضمير اجمالا الى المكان ولا كوجوب ان يقول ان كانت ولذا كانتا
 الظرف الى المكان بياضه لم يخرج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد
 المبين قال فسر للمبهم بالمهمات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم
 فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو
 خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكذ دفعه بانه ملحق بالنكرة لا بهما او بانه
 نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست
 لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثلها ومنهم من فسرهم بامتثال فسرهم للمعين من الزمان

قوله لا ادرى معناه فيقال في مررت بزنيده عمر امرت بزنيده عمر ١٢ عجبه الحكيم ٥

القدرة **قوله** وفي بعض الحواشي أن هذا الزمير **قوله** ما هو محط
 الفائدة قائما مقام الفاعل لمخوله عن تكلف اعتبار ضمير **قوله** ما هو محط
 وعن جعل المصدر تابعا لمكان الفاعل من غير تخصيص **قوله** في حديث ابن العير
 والوزن قال قد سره في الحاشية العير الخ والوحش لا هـ في الوزن والنوب
 منه قد سر في تفسير النوب رجس **قوله** سواء كان ذلك محمول شرطا لبعضهم
 كون المفعول فاعلا لفظا إلى أن عمر أفقواك ضربت يدا وعمر معطوف انتفاكا
 مفعول معه وينتقص ما قاله بنحو حسبك وزيدا فإن الكلف في المعنى مفعول
 إذ المعنى يكفيت **قوله** نحو استوى الماء والخشب أي تساوى الماء والخشب والع
 ووصل الماء إلى الخشب فليس استوى الخشب أرغم من الماء والخشب ههنا مقياس
 يعز به قدر ارتفاع الماء وقت نزوله **قوله** والمراد بصاحبه المفعول الفعل
 لا يجوز فتحك زيد طلوع الشمس كذهب إليه لا أخفش ويجوز غيره استدلوا
 بقوله ما زالت تاسيه والليل في الماء لا يسير بل يجري ويمكن أن يقع المراد بالتاسير معنى جاز
 شامل للسير والجرى **قوله** (يمكن) أصله شئوا لا كفاء بوحدة الزمان **قوله**
 نحو لو ترك الناقة وفصيلها لضعفتها قال قد سره في الحاشية تفصيل يجر مشتر
 التفسير باز كره لا يخرج الصبي شير نحو تركه **قوله** علم أن مذهب جمهور النحاة
 عبد القاهر هو منصوب يتقبل الواو وفيه ما لا ولي رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة
 ولو نصبت بمعنى مع مطلق التصب في كل محل وضعته وقال الأخفش منصوب
 الظرف لأنها قامت مقام مع لكانت في الأصل حرفا أعطى النصب ما بعدها
قوله أصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه
 اتفاق أولا على مصاحبه خلاف الأولى الفقه قال الشيخ الرضى لا أثر
 منع من تقديم المفعول معه على عامله إذا تأخر المصاحب كجاءت تقدمة المعطوف

میں نے یہ دیکھا کہ ان کے لئے جو کچھ ہے وہ ان کے لئے ہے

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۳۶۳
 على ما تبينه اما اذا جعلتها حلا في غير ذلك
 القبيح

المستحققة تعيين ان كان كثر من جهة الاعمال من قبل
من اعدوا كذا من قبله لئلا ينسحب من الاعمال
الا ان ياتيوا من قبله لئلا ينسحب من الاعمال

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تخرج الجملة الثانية في كبد يدر وركبتم كونه علامة اذا جمعتها حالا وحال المؤنثة
اسم عن غير حدث ينجى مقرب المضمون بجملة وقولنا غير حدث احتراز عن نحو جرح جرحا
قوله اي من حيث هو فاعل ومفعول به وفي جملة الحال على ان مدلولها كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل والمفعول من حيث
انه فاعل ومفعول نحو في تأمل نعم انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان
تعلق الفعل بهما **قوله** لا اجمع اذا توافق حال الفاعل والمفعول جازا للتعريف كقوله
صريت راكبا رايدي راكبا والجمع كقوله راكبين واذا اختلفا فان كان هناك قرينة يفسر
بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا منجورا و
ان لم تكن فالاول جعل كل واحد منهما بمحبة نحو لقيت منجورا رايديا مصعدا
ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بمحبة وتأخير حال الفاعل ليقم احدا الحالين بمحبة
صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي قال بعض شراح الفصل حتى الحال المعروفة ان ترتيب **عليه** حال
ترتيب صاحبها **قال** لفظا ومعنى تميز عن الفاعل والمفعول وحال عنهما او خبر كان المقادير
كما اشار اليه في الشرح **قوله** اي لفظيا بان تكون اهر شذذ الى هذا تفصيل لعامل **قوله**
فكانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهومين علامة اتحادهما اذا **قوله** كان
الحال من لفظ اللفظ لا من الدلالة والذات حكم الذات **قوله** ولو ترك هذا موافقا لانه
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلات وبل والجهول
جواز الحال عنهما كذا وتوهمها بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ
كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه **قال** ويد في الدارقا تماثل
اللفظ المفظوظ حكما هذا توجيه جيد **كن** المصنف
جعل في شرحه مثالا للفاعل المعنوي وبيجه عليه ان فاعل الظرف
فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر

[illegible][illegible]

[illegible]

قوله في الصورة الاخرى هو ان من حيث انه ب
لاذاته اذ معنى التيقن واثباته فقال ي تحقق ابوة لك هـ قوله في شرط وجوب
حرف عاملها او شرطها في وجوب حازنه كالمها بما قدرت هـ في قوله هو ان من حيث
لان الحق ان حال ابوك قد يكون كونه مجهولاً لا تعرفه ولا تعرفه في الاخير مصدراً
اي لنفسه ومن خصص الموكدة بالجملة الاصلية يقول مثاله باصداً راجع قوله
مفسدين بمعنى الفساد وكما في معنى صيغة صفة مقام مصدر قال الله
ويقال له التبيين والتفسير والميزان كسر ليد في قوله في حق الله ان المنكح
من بين الجناس يرفع لاجلهم قال كبر فيهم لاجلهم الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صلح لاجناس مختلفة متقاض
لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان
التعريف نرائد على الغرض منه واجازاً ان يكون في تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن سايه والربطه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن ذاته
معنى غبن في سايه وان الربطه مضمن في شكاً وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
فابعد بوقوع الفعل عليه فصاعب في سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوعه
انه موضوع له لعل لوضع شامل للوضع النوعي لاجل ان اسم العدد والكيل في الوب
اذ اليلد المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والورن لا تسترعي تمييزاً وانما تستل
اذ اليلد بها العدد والكيل والموزون كما في معنى هـ في قوله لعل المطلق منصرف
الى الكامل فمما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل على الثبات المطلق و
يمكن ان يدغم ايضاً بان الثابت قد يقع في مغالبة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمزاد هـ هنا هو الوضع الثاني قوله لعله غير مستقر بحسب الوضع و

قوله في الصورة الاخرى هو ان من حيث انه ب
لاذاته اذ معنى التيقن واثباته فقال ي تحقق ابوة لك هـ قوله في شرط وجوب
حرف عاملها او شرطها في وجوب حازنه كالمها بما قدرت هـ في قوله هو ان من حيث
لان الحق ان حال ابوك قد يكون كونه مجهولاً لا تعرفه ولا تعرفه في الاخير مصدراً
اي لنفسه ومن خصص الموكدة بالجملة الاصلية يقول مثاله باصداً راجع قوله
مفسدين بمعنى الفساد وكما في معنى صيغة صفة مقام مصدر قال الله
ويقال له التبيين والتفسير والميزان كسر ليد في قوله في حق الله ان المنكح
من بين الجناس يرفع لاجلهم قال كبر فيهم لاجلهم الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صلح لاجناس مختلفة متقاض
لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان
التعريف نرائد على الغرض منه واجازاً ان يكون في تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن سايه والربطه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن ذاته
معنى غبن في سايه وان الربطه مضمن في شكاً وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
فابعد بوقوع الفعل عليه فصاعب في سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوعه
انه موضوع له لعل لوضع شامل للوضع النوعي لاجل ان اسم العدد والكيل في الوب
اذ اليلد المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والورن لا تسترعي تمييزاً وانما تستل
اذ اليلد بها العدد والكيل والموزون كما في معنى هـ في قوله لعل المطلق منصرف
الى الكامل فمما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل على الثبات المطلق و
يمكن ان يدغم ايضاً بان الثابت قد يقع في مغالبة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمزاد هـ هنا هو الوضع الثاني قوله لعله غير مستقر بحسب الوضع و

قوله في الصورة الاخرى هو ان من حيث انه ب
لاذاته اذ معنى التيقن واثباته فقال ي تحقق ابوة لك هـ قوله في شرط وجوب
حرف عاملها او شرطها في وجوب حازنه كالمها بما قدرت هـ في قوله هو ان من حيث
لان الحق ان حال ابوك قد يكون كونه مجهولاً لا تعرفه ولا تعرفه في الاخير مصدراً
اي لنفسه ومن خصص الموكدة بالجملة الاصلية يقول مثاله باصداً راجع قوله
مفسدين بمعنى الفساد وكما في معنى صيغة صفة مقام مصدر قال الله
ويقال له التبيين والتفسير والميزان كسر ليد في قوله في حق الله ان المنكح
من بين الجناس يرفع لاجلهم قال كبر فيهم لاجلهم الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صلح لاجناس مختلفة متقاض
لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان
التعريف نرائد على الغرض منه واجازاً ان يكون في تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن سايه والربطه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن ذاته
معنى غبن في سايه وان الربطه مضمن في شكاً وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
فابعد بوقوع الفعل عليه فصاعب في سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوعه
انه موضوع له لعل لوضع شامل للوضع النوعي لاجل ان اسم العدد والكيل في الوب
اذ اليلد المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والورن لا تسترعي تمييزاً وانما تستل
اذ اليلد بها العدد والكيل والموزون كما في معنى هـ في قوله لعل المطلق منصرف
الى الكامل فمما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل على الثبات المطلق و
يمكن ان يدغم ايضاً بان الثابت قد يقع في مغالبة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمزاد هـ هنا هو الوضع الثاني قوله لعله غير مستقر بحسب الوضع و

قوله في الصورة الاخرى هو ان من حيث انه ب
لاذاته اذ معنى التيقن واثباته فقال ي تحقق ابوة لك هـ قوله في شرط وجوب
حرف عاملها او شرطها في وجوب حازنه كالمها بما قدرت هـ في قوله هو ان من حيث
لان الحق ان حال ابوك قد يكون كونه مجهولاً لا تعرفه ولا تعرفه في الاخير مصدراً
اي لنفسه ومن خصص الموكدة بالجملة الاصلية يقول مثاله باصداً راجع قوله
مفسدين بمعنى الفساد وكما في معنى صيغة صفة مقام مصدر قال الله
ويقال له التبيين والتفسير والميزان كسر ليد في قوله في حق الله ان المنكح
من بين الجناس يرفع لاجلهم قال كبر فيهم لاجلهم الاظهر في تفسيره ان يقال انه
جنس ذكر لتعيين مبهم صلح لاجناس مختلفة متقاض
لتعين واحد منها بالذكر والاصل فيه التذكير لان
التعريف نرائد على الغرض منه واجازاً ان يكون في تعريفه باللام او الاضافة
نحو غبن سايه والربطه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن ذاته
معنى غبن في سايه وان الربطه مضمن في شكاً وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه
او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حوّل الفعل الى الضمير انتصب
فابعد بوقوع الفعل عليه فصاعب في سفه بالتشديد قوله في المعنى الموضوعه
انه موضوع له لعل لوضع شامل للوضع النوعي لاجل ان اسم العدد والكيل في الوب
اذ اليلد المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل والورن لا تسترعي تمييزاً وانما تستل
اذ اليلد بها العدد والكيل والموزون كما في معنى هـ في قوله لعل المطلق منصرف
الى الكامل فمما ذكره الشيخ الرضي من لفظ المستقر لا يدل على الثبات المطلق و
يمكن ان يدغم ايضاً بان الثابت قد يقع في مغالبة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمزاد هـ هنا هو الوضع الثاني قوله لعله غير مستقر بحسب الوضع و

۳۶۳
قرآن علی صوفی
مدنیہ کائنات

قوله تباركنا في ستمال
المطلق على المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء والطلاب

[illegible]

میں نے یہاں کیا حکومت کیا حکومت

چند ملاقات
از کتب ایام یغیر
در جلای ۱۳۴۱
مؤلفان

لهذا يكون حقيقة في كل واحد منها من معانيها بخلاف العشرين فلان اطلاقه على
خصوصية منه مجاز قول وكذا بقية الاحتراز عن اوصاف المبهكات قبيح يمكن
ان يقام الثواب كلها خارجة لذكرها فاما بعد لا يقيم في لاحاجة الى ذكر المستقر لا صحة
المشترك قد خرجت بذلك لا نقول بخلافه ان يقال ان ذكر المستقر لا خارج القرائن
الاخر المعينة لما يراد من المشترك قول ولا يهاجم في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضيه
ان لا يعم التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثير منهم ذهبوا الى ان مثالي في قوليهما ذا
الذات الله بهذا مثالا تمييز عن ذواته لعل عنه وكذا الحال في جلا في جلا فلا لعل
هذا منهم مني على الدادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم جلا قول وكذا
فيه امر حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور وهو الصنعة ولا
ابهام فيها انما لا يهاجم فيكون بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه في سورة قول ولا
من حيث وصفة هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كان الاول راجع بالحقيقة الى
الوزن قول فانه في قوة قول طارثي منسوب الى يد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصبت عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طلب زيد نفسا وعلا واما
غير المضاف اليه اذ لم يعم اضافة التمييز اليه فتقول في كفي يد رجلا شهيد كفي
شيء زيد على ان يكون زيد لا من شيء او عطف على قول الحق السيد الشريف قدس سره انما
المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف هناك اذا قلت كفي يد كان هناك ابهام في
ان الكافي من زيد ما هو جولييته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كذا المعنى
كفي رجوليته او شهادته قول ليرفعه عن مفرد جعل عن صلاة للرفع
كما ينساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله يفهم ان
ما بعد هامصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امر كاي بسبب امر
فالتمييز صادر عن المفرد الى المفرد لا يهاجمه سبب له او عن نسبه في جملة اي

[illegible]

فوق كلفه ايدان بالعباس

الدرقا سہ
میں غبار دنیا و مولا نا
و اما قل یغفر الذنوب
و ما ضل عن امری انوار کونیا
من لایس کان نوراً

دار في برضا الله قوله
 سوار في قول الجليل
 انسان في قول الجليل
 الا انه زيل في قول
 على قوله جلا او اس
 كان يتردد في قول
 ليعلم انما نداء اولا
 في قولنا من سوار
 له قوله والاول

كذا في الجليل
 قوله جلا او اس
 بالاشارة الى قول
 الضمير فيها لا من المقصود
 وان كان المقصود
 في قولنا الى سابقين
 حاشية على العفو
 ان لا ابا سوار
 على الجليل
 شجرة بان يكون
 في قولنا لا ابا سوار
 حيث قال لا ابا سوار
 في قولنا لا ابا سوار
 من العفو وهو في قولنا
 ومن قولنا لا ابا سوار
 انما في قولنا لا ابا سوار
 والاول

للنسبة سببه لانه تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والنسب بالمعنى في الحقيقة غيره
 بقرينة النسبة فذلك النسبة نعت سبب لذلك التمييز لا انه سبب اعتباره في استدعي
 التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يعبر به عما انتصبت عنه اي الاسم الذي صدر
 انتصاب التمييز عنه كزيد في طابك يد نفسك لانت بولا الاسم تطالب اليهم يكن
 ينتصب فسايل كان يرتفع اذ هو في الاصل في اعل اي صاحب نصر زيد فزيد
 هو سبب انتصاب نفسك وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام عن تمام الكلام
 يعني ان تمام ما سببه انتصاب التمييز تشبيهه بالمفعول الذي يحتمل بعد تمام الفعل
 ويحوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في قوله تعطف عن طبق
 والاول اول قوله هو ما يقدر به الشيء وذلك اما مقيا س مشهور وموضوع لذلك
 كالعزو الرطل او مقيا س غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعمر في الارض
 ذهبوا والماء قد ما يملأ به الشيء وقولك عندي مثل زيد رجلا وما غلبت انسانا
 وسواك رجلا فحول على مثلك بالضدية ونحو بطوك رجلا وغيره من عضايق ال
 ومنون سمنا لتثنية منا بالقصر وهو انصر من المن بالتشديد بقوله وهو التثنية لفظا
 او تقديرا كما في خمسة عشر وكما رجلا قوله والنون سواء كان في التثنية او شبه جمع
 نحو عشرين لانهم نحو حسن وزوجهم لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرا
 قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بل ورن عاطف
 وان اضقت مع حذف المضاف اليه لزم خلاف المفروض قوله فاذا الاسم
 بهذا الاشياء قال الشيخ الرضي قد يترك الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
 في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
 نحو نعم رجلا وبالهاء قصة والله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم
 الاشارة نحو قوله تعالى ما ذا اراد الله بهذا امثالا للناصب للتمييز والصوت هو

انما في قولنا لا ابا سوار
 والاول

۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴

[illegible]

اذ كان في القصر المذكور
 من قبل ان يكون القصر
 المنصوب من قبله في
 سوق القصر المذكور
 الاطلاق فانه في ذلك
 ما يكون له من الادارة
 اى في كل سنة من
 اربعة واربعين
 والاربعين

[illegible]

انه بمعنى الحق لان ذلك فيه عارض قال في غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضوي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني بحال **قوله** في ذلك لا اشتراك كل
 منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة **قوله** مذكورا انما انقطع
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة **قوله** نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ
 الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه **قوله** وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا ذكر من الضابط لا يجوز التعذر واستفاد ان لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً **قوله** في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى **قوله** يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب
 ان لا يكون الله الاله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها **قوله** اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظن مكان هو مكان قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف
 الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصاح
 عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

كما في انما لا يجوز ان يتعدى الالهة اي يجب ان لا يكون الله الاله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات اللوازم كلها

قوله لان ذلك فيه عارض قال في غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 باعتبار قيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضوي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني بحال قوله في ذلك لا اشتراك كل
 منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة قوله مذكورا انما انقطع
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ
 الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه قوله وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا ذكر من الضابط لا يجوز التعذر واستفاد ان لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً قوله في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى قوله يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب
 ان لا يكون الله الاله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظن مكان هو مكان قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف
 الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصاح
 عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

قوله لان ذلك فيه عارض قال في غير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر ان له
 باعتبار قيام معنى المغايرة بينهما سواء كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن
 قال الشيخ الرضوي ان استعمال الغير لا اعتبار الثاني بحال قوله في ذلك لا اشتراك كل
 منهما اه يعني انه استعير غير لغوي لا اشتراك كل منهما في المغايرة فان غير ذلك على
 مغايرة مجرورها لموصوفها اذا او وصفوا لا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها
 في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاختلاف المشابهة قوله مذكورا انما انقطع
 ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاء في جلال الاريد قال الشيخ
 الرضوي لا يجوز الاستثناء المتصل لان الحكم عليه اثنان من هذا الجنس وليس
 اثنان منه قوله وانما قلت اهذه الزيادة قد فهمت شبهة وهي ان مناط حمل الاعلى
 الصفة تعذر الاستثناء واذا ذكر من الضابط لا يجوز التعذر واستفاد ان لا يوجب
 عدم التعذر فلا يكون الضابط مطرد او لا منعك افوجه ان يقول لجمع غير معلوم
 تناوله المستثنى ولا علمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم
 بينهما غالباً قوله في الآية صفة فالسيبويه لا يجوز هذا الوصف يعني لم
 يجز البذل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف ولا يعتبر النفي المستفاد من
 كون النفي المعنوي ليس كلفظ في قولنا اقل ان في متصرفاته وصرح بذلك الغير
 الشيخ رضي الله عنه لا يجوز ان يستثنى قوله يجب ان لا يتعدى الالهة اي يجب
 ان لا يكون الله الاله لان التعارض يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفناء
 انتفاء اللازم مستلزم انتفاء للزومات كلها لان اثبات الملازم مستلزم لاثبات
 اللوازم كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضوي ما حاصله ان سوي في
 الاصل صفة ظن مكان هو مكان قال الله نعم مكانا سويا اي مستويا ثم حذف
 الموصوف والظن الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصاح
 عقده واستركا بالمراد لا يشركه الا

كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للإطلاق هو الجاء والصفة والمضارع **قوله** إذا
 إذا انشأ الأعراب إنما وقع في بعض التفسير في قوله تعريها كانت تلك دعواهم أن
 تلك خبر فلعل ذلك مبنى على أن الحذف في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى **قوله**
 وهو كان يعني أن إطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضى
 يجوز أن كان مع اسمها بعد الزوال أن كان اسمها ضميراً علم من غائب أو حاضر نحو
 اطلبوا العلم ولوبا الصين أى لو كان العلم بالصين وبعد ذلك وأخواتها نحو رأيتك
 لدن قائماً أى لدن كنت قائماً **قوله** وهي أن يجرى بعد ذلك اسم وجاز تقديره معه وفى
 عمداً ونحو ذلك مع كان المحذوفة وإذا لم يجر تعين النصب نحو أسير كالتسيران ركباً
 فراكب أن راجلاً فراجل أى ركنك ركباً فراكب وإن كنت راجلاً فراكب راجلاً
 أربعة أوجه قال الشيخ الرضى ر بما جوا بعد ذلك وإن كان مع ما بعد فانهما أن صح جرح
 ضمير كان المقدر إلى مصدره عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قبله الأسيف
 فسيقتل أى كان قتله بسيف فقتله أيضاً بسيف وحكى عن يونس مرت برجل
 صالح أن أصله فطلم أى أن لا يكون المرء يصلح فالمرء بطلم **قوله** ونصبه في
 في الثاني تقديره يفعل لا يتو نحو نجرى خيراً **قوله** ورفعها قال الشيخ الرضى في دفع الأول
 ضعف معنوى ونظراً الأول فلا ريب من إبدال الكلام أن كان يقتضيه خبره لا أن كان
 أما الثاني فإن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير
 لا سيما إذا كان المحذوف محذوفاً عن حذفه مع اسمه الذي هو محذوفه لا سيما إذا
 كان ضميراً متصلاً فإن قلت لم لا يرفع كالناتية قلت لضعف تقديره بالقلبة
 استعماله ولا يحذف للتخفيف أكثر الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف **قوله**
 فكان جزاءه وخير انما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدور ففعل المقار كبد
 له من الفاء **قوله** فاصل أما أنت لأن كنت قال الكوفون أن أن المفتوحة

المفتوحة طحنت قالوا القراءتان في قوله تعالى أن أفضل أحد سما فتح الحرة وكسبه بمعنى الشطط ١٢

قوله فلعل ذلك مبنى على أن الحذف في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى
 قوله وهو كان يعني أن إطلاقه ليس بجيد قال في مثل الناس مجزيون قال الشيخ الرضى
 يجوز أن كان مع اسمها بعد الزوال أن كان اسمها ضميراً علم من غائب أو حاضر نحو
 اطلبوا العلم ولوبا الصين أى لو كان العلم بالصين وبعد ذلك وأخواتها نحو رأيتك
 لدن قائماً أى لدن كنت قائماً
 قوله وهي أن يجرى بعد ذلك اسم وجاز تقديره معه وفى
 عمداً ونحو ذلك مع كان المحذوفة وإذا لم يجر تعين النصب نحو أسير كالتسيران ركباً
 فراكب أن راجلاً فراجل أى ركنك ركباً فراكب وإن كنت راجلاً فراكب راجلاً
 أربعة أوجه قال الشيخ الرضى ر بما جوا بعد ذلك وإن كان مع ما بعد فانهما أن صح جرح
 ضمير كان المقدر إلى مصدره عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قبله الأسيف
 فسيقتل أى كان قتله بسيف فقتله أيضاً بسيف وحكى عن يونس مرت برجل
 صالح أن أصله فطلم أى أن لا يكون المرء يصلح فالمرء بطلم
 قوله ونصبه في في الثاني تقديره يفعل لا يتو نحو نجرى خيراً
 قوله ورفعها قال الشيخ الرضى في دفع الأول ضعف معنوى ونظراً الأول فلا ريب من إبدال الكلام أن كان يقتضيه خبره لا أن كان
 أما الثاني فإن حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير
 لا سيما إذا كان المحذوف محذوفاً عن حذفه مع اسمه الذي هو محذوفه لا سيما إذا
 كان ضميراً متصلاً فإن قلت لم لا يرفع كالناتية قلت لضعف تقديره بالقلبة
 استعماله ولا يحذف للتخفيف أكثر الاستعمال ويكون الشهرة دالة على المحذوف
 قوله فكان جزاءه وخير انما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدور ففعل المقار كبد
 له من الفاء
 قوله فاصل أما أنت لأن كنت قال الكوفون أن أن المفتوحة

بجوزون في أن

اليوم من امر الله فان حرفي الموصلة للصدر واسم الفاعل وهما لايمان بدرو صلتها
 فتكونان مشبهتين بالمضاف مع انها ايمان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
 مع مجرور وخبر اليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبرا لا نحو
 ما صور اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يصح من امر الله بخبر
 عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جان
 انه يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منقيا ولا يصح تقديره بارتباطه به
 الجار والمجرور ضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل لم
 يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول بك ما على ان بك خبر فاعل قوله
 سنسند اليه بعد رخصه بها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم
 ولا الى اسم المفعول ضمنا كما قيل ان ذلك ظهر قوله الكسر في جمع المؤنث السالم
 خلافا لما في فانه يبينه على الفتح قوله لا لتوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابها له
 فسم من الدخول على المبني ومنه من يبينه على الكسر مع لتوين قياسا لاسما
 نظرا الى ان لتوين لمقابلة قوله واياء منهم من قال هذه الياء اعراب المثنى و
 الجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلوا اسما واحدا وظهر في باب البناء
 انه مضارع المضاف قوله لانه جواب لانه نص في الاستغراق والنفي بدرو من
 الاستغراقية لا يفيد التخصيص لان ما جاء في رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جار
 بال جلان او رجل بخلاف ما جاء في من اجل قوله الاضافة الاضافة الى الاسم الصحيح
 ترجم حائلا لاسمية فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون ضمنا لانما ان نحو خمسة عشر
 ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا الحذف
 عليها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناء وقد انتفى فلا بد
 من التكرير لتثنية عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد

فانها ترجع جانب البناء قوله لتثنية على نفى الجنس لان نفى الجنس كمر بنفسه في الحقيقة ١٢

قوله بان الجار الاول مع مجرور وخبر اليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبرا لا نحو ما صور اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يصح من امر الله بخبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جان انه يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منقيا ولا يصح تقديره بارتباطه به الجار والمجرور ضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل لم يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول بك ما على ان بك خبر فاعل قوله سنسند اليه بعد رخصه بها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم المفعول ضمنا كما قيل ان ذلك ظهر قوله الكسر في جمع المؤنث السالم خلافا لما في فانه يبينه على الفتح قوله لا لتوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابها له فسم من الدخول على المبني ومنه من يبينه على الكسر مع لتوين قياسا لاسما نظرا الى ان لتوين لمقابلة قوله واياء منهم من قال هذه الياء اعراب المثنى و الجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلوا اسما واحدا وظهر في باب البناء انه مضارع المضاف قوله لانه جواب لانه نص في الاستغراق والنفي بدرو من الاستغراقية لا يفيد التخصيص لان ما جاء في رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جار بال جلان او رجل بخلاف ما جاء في من اجل قوله الاضافة الاضافة الى الاسم الصحيح ترجم حائلا لاسمية فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون ضمنا لانما ان نحو خمسة عشر ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا الحذف عليها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناء وقد انتفى فلا بد من التكرير لتثنية عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد فانها ترجع جانب البناء قوله لتثنية على نفى الجنس لان نفى الجنس كمر بنفسه في الحقيقة ١٢

قوله بان الجار الاول مع مجرور وخبر اليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبرا لا نحو ما صور اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يصح من امر الله بخبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جان انه يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منقيا ولا يصح تقديره بارتباطه به الجار والمجرور ضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة الاسم الفاعل لم يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول بك ما على ان بك خبر فاعل قوله سنسند اليه بعد رخصه بها يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم المفعول ضمنا كما قيل ان ذلك ظهر قوله الكسر في جمع المؤنث السالم خلافا لما في فانه يبينه على الفتح قوله لا لتوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابها له فسم من الدخول على المبني ومنه من يبينه على الكسر مع لتوين قياسا لاسما نظرا الى ان لتوين لمقابلة قوله واياء منهم من قال هذه الياء اعراب المثنى و الجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلوا اسما واحدا وظهر في باب البناء انه مضارع المضاف قوله لانه جواب لانه نص في الاستغراق والنفي بدرو من الاستغراقية لا يفيد التخصيص لان ما جاء في رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جار بال جلان او رجل بخلاف ما جاء في من اجل قوله الاضافة الاضافة الى الاسم الصحيح ترجم حائلا لاسمية فان المضاف الى الاسم الصحيح لا يكون ضمنا لانما ان نحو خمسة عشر ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا الحذف عليها لان القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناء وقد انتفى فلا بد من التكرير لتثنية عليها قوله لكن مطلقا لا بعينه يعني اراد فانها ترجع جانب البناء قوله لتثنية على نفى الجنس لان نفى الجنس كمر بنفسه في الحقيقة ١٢

يعمل فيه من الاسم او الفعل لتكون متعكدة بقبولها في مركزها او مشتركة بين الاسم والفعل
قوله نافية متوكدة ولا النفي على النفي لا يجتنب وفيه من هذا يخالف ما قالوه من انه لا
يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى لا مقصودا بينهما **قال** وانتقض النفي لا قبل عن بولس
يغير الاعمال لا تنقض ولا وان شئت في ذلك وما لا دهر لا يمنعوا باطله وما طالب
الحجرات لا معذبا ووجب بان المضاف محذوف من الاول لان منجوز ان
معذبا مصدر كقولهم مفرقا مفرقا مفرقا فيهما مثل قولك ما زيد لا سيرا **قوله** او تقدم
الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بالخبر اذا
كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين **قوله** اي على خبرها منصوبا كان
او مجزوبا بالياء الزائدة **قوله** الحكم المخطون الرقم جملا على الحل قال الشيخ عبد القاهر
مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر وليكن هو قاعا رقيق عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما
يقع خبر ما هو فعند النظم على العمل **قوله** يعني الجريان للواقع في التوهيم **قوله**
لفظا او تقديره ليقال **قوله** لان المصدر كقسام العرب **قوله** بل بحيثية كونه مضافا
اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما **قوله** بدل قوله على علم المضاف اليه على علم
الاضافة لانه قصد ان ياخذ لاحتمال كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر
سابقه مع ان المراد بمبين **قوله** لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق
علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء **قال** والمضاف اليه اي الظاهر موضع
الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف
اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى
بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة
قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقديره
لاختلافها كثيرا كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقض ولا وان شئت في ذلك وما لا دهر لا يمنعوا باطله وما طالب الحجرات لا معذبا ووجب بان المضاف محذوف من الاول لان منجوز ان معذبا مصدر كقولهم مفرقا مفرقا مفرقا فيهما مثل قولك ما زيد لا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بالخبر اذا كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجزوبا بالياء الزائدة قوله الحكم المخطون الرقم جملا على الحل قال الشيخ عبد القاهر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر وليكن هو قاعا رقيق عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما يقع خبر ما هو فعند النظم على العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما قوله بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الضافة لانه قصد ان ياخذ لاحتمال كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقديره لاختلافها كثيرا كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقض ولا وان شئت في ذلك وما لا دهر لا يمنعوا باطله وما طالب الحجرات لا معذبا ووجب بان المضاف محذوف من الاول لان منجوز ان معذبا مصدر كقولهم مفرقا مفرقا مفرقا فيهما مثل قولك ما زيد لا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بالخبر اذا كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجزوبا بالياء الزائدة قوله الحكم المخطون الرقم جملا على الحل قال الشيخ عبد القاهر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر وليكن هو قاعا رقيق عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما يقع خبر ما هو فعند النظم على العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما قوله بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الضافة لانه قصد ان ياخذ لاحتمال كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقديره لاختلافها كثيرا كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

قوله لا تنقض ولا وان شئت في ذلك وما لا دهر لا يمنعوا باطله وما طالب الحجرات لا معذبا ووجب بان المضاف محذوف من الاول لان منجوز ان معذبا مصدر كقولهم مفرقا مفرقا مفرقا فيهما مثل قولك ما زيد لا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس يظن على الاسم المتقدم على الخبر ولا يجوز ما زيد لا سيرا بل بالخبر اذا كان ظرفا نحو قوله نعم فما منكم من احد عنه ساجدين قوله اي على خبرها منصوبا كان او مجزوبا بالياء الزائدة قوله الحكم المخطون الرقم جملا على الحل قال الشيخ عبد القاهر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر وليكن هو قاعا رقيق عطف على سبيل التوهيم اذ كثيرا ما يقع خبر ما هو فعند النظم على العمل قوله يعني الجريان للواقع في التوهيم قوله لفظا او تقديره ليقال قوله لان المصدر كقسام العرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما قوله بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الضافة لانه قصد ان ياخذ لاحتمال كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اهجر سابقه مع ان المراد بمبين قوله لكن المشغل على علامته اعومنه لجواز ان يتحقق علاقة الشيء بحدوث ذلك الشيء قال والمضاف اليه اي الظاهر موضع الضمير للتخصيص على المراد ولا احتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور او لان يكون اعومن للمضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالسبغ لاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان اشكال ان قوله لفظا خبر كان المقدور وجاز تقديره لاختلافها كثيرا كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في

التعليق

مجلسه

سبح فوكون

چند روز بعد از آنکه

المساواة في العمل

فی جنود و الکلمۃ فی شمس

او امر او

مجلس بلایاتکلف

منه على قوافل

4

المضاف الحقيقي فخره عن الثنوين والنون لاجل الاضافة **قوله** لا ينفصل عن المضاف
ما قبلها والغير وهو معنى التعريف والتخصيص اراد بالنعني المذكور في المدعى ما يقابل
اللفظ **قوله** علامتها انما قد رها اذا يصح حمل قوله ان يكون له على الاضافة المعنوية
لا **نقطة** **قوله** نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر فتدغم ابرائها معنى ومن البين
امتناع الحمل انما لم يقل فعلا لانه المعنوية ان يكون الاكل الكلام مسوق للاضافة للعقل
لا لعلامتها **قوله** الحكم الفاعل له والمنسوب **قوله** واما مساوكم والمراد بالساواة المساواة
الشاملة للدرجة والمساواة **قوله** واعلم مطلقا حدا اليوم فان لاحد هو يوم لاحد **قوله** ولا
يصح اظهار الالام فيه لانه يستعمل يوم الاحد وكلا الحال في الباقيين وفي سبيل الجامع
وطور سنياء والاسماء الازمنة الاضافة مثل عند ودون ولارى ولما تستعمل مقطوعة
فاذا قطعت **واجب** تناقلا لانه غير بانوس **قوله** ولا يحتاج فيه الى التكررات اقل
في تصحيح اضافة كل الى اجل انك لا احاطة بحرثيات كل ضيف هو اليه وضافة
الجزئي الى الكلي معنى للام لكن يمتنع اظهار الالام الابدع التاويل بالجزئيات اولادها مثلا
والالام فك كل من الاضافة وذلك لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرق
طعن من جانب المضاف اليه كما تقر في الميزان **تصحيح** اضافة الجزئي الى الكلي كما
يجري في تصحيح اضافة كل الى الجزئي والفرق **قوله** فان معنى ضرب اليوم اذ يعني
ان هذه الاضافة بادنى ملاسة ويكفي في الاضافة بمعنى للام ادنى ملاسة نحو
كوكب الخرقاء سهيل اى كوكب له اختصاص بالمعرات الخرقاء للملاسة انها تشرع
في التهيؤ لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء المدبر في الهيئة لا لونه
في احيائها **قوله** واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزوم ارتكاب
مجان كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملاسة تجاز **قوله** كما لا يخفى الا
ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه

[illegible][illegible]

[illegible]

جعلها مشبهة بالفعل لا يلزم إضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع من
الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فرا عوا في الاضافة اللفظية
مثل ما روي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان
اللفظية فرع المعنوية **قوله لا لاد الشار الى ما** لا يخفى ان الجموع المركبة من اشياء
يجوز ان يكون مستتر ما هو ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فذلك
الاستدراك لهذه العبارة وامثالها انما يقع للبنا لا حتى على سابق واستدل ان اللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجوز ان يجعل **قوله**
من ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكبان كما يقع فلا يقتل تلك
القبيلة مع انه ليس الاقتل بعضهم **قوله** وعلى هذا كان الانسب ان اصله مذكور
صريحاً بخلاف اصل المرفوع السابق فانه مذكور ضمناً **قال** خلافاً للقرآن في مخالف هذا
القول خلافاً للقرآن **قوله** واجاب لهم واجاب بعضهم بان الاضافة متعاقبة بقاء
او اذ كانت مفيدة ابتداء فليد بعد احوال الامم عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه مصادرة
لا اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وبطلانه يتوقف على اثبات المطلوب
قوله اللهم لا ان يقع لا يخفى بعد الا المتبادر ضعيف والتركيب لا الاستدلال **قوله**
اذ انصرف فيه انه فيه شيء لا راية لجم مشهورة وهي كافية في الاستدلال **قوله**
يستوي فيه الجرم الواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك **قوله** وفيه وجهان
اخران اما الرفع فبقوله الصفة تعد الضمير واما النصب ففيه محل حيث جعل الفعل
مشبهة بالفعل فنصب **قوله** ليس سيويه واتباعه تبع في جملة من الشارحين حيث
فردوا لهم المصداق انك على نقل عن سيويه من جواز الجملة المشهورة من هبله كما يخفى فيه
الا نصيب على المظهر الذي ليس الشارح الذي ليس سيويه الا ما هو المشهور من هبله استدل

الجموع المركبة من اشياء يجوز ان يكون مستتر ما هو ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل فذلك الاستدراك لهذه العبارة وامثالها انما يقع للبنا لا حتى على سابق واستدل ان اللاحق على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجوز ان يجعل قوله من ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او يرتكبان كما يقع فلا يقتل تلك القبيلة مع انه ليس الاقتل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب ان اصله مذكور صريحاً بخلاف اصل المرفوع السابق فانه مذكور ضمناً قال خلافاً للقرآن في مخالف هذا القول خلافاً للقرآن قوله واجاب لهم واجاب بعضهم بان الاضافة متعاقبة بقاء او اذ كانت مفيدة ابتداء فليد بعد احوال الامم عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى ان فيه مصادرة لا اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وبطلانه يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم لا ان يقع لا يخفى بعد الا المتبادر ضعيف والتركيب لا الاستدلال قوله اذ انصرف فيه انه فيه شيء لا راية لجم مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجرم الواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك وفيه وجهان اخران اما الرفع فبقوله الصفة تعد الضمير واما النصب ففيه محل حيث جعل الفعل مشبهة بالفعل فنصب قوله ليس سيويه واتباعه تبع في جملة من الشارحين حيث فردوا لهم المصداق انك على نقل عن سيويه من جواز الجملة المشهورة من هبله كما يخفى فيه الا نصيب على المظهر الذي ليس الشارح الذي ليس سيويه الا ما هو المشهور من هبله استدل

قوله لا ان يقع لا يخفى بعد الا المتبادر ضعيف والتركيب لا الاستدلال

[illegible]

[illegible]

٣٠ أَيْدِيًا وَ لَيْسَ الْفَرْسُ عَلَى مَا سَمِعْتُ أَنَا بِمَلِكٍ يَجِيءُ بِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ بِشَرَاءٍ مِنْ تَبِيعِهِمْ كَمَا أَنَّ مَسْجِدَ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا مَعًا وَ لَيْسَ الْبَيْتُ مَعَهُمْ وَ لَيْسَ مَعَهُمْ قَرَابَةُ الْقُرْبَى ١٢

[illegible]

عَلَيْهِ قَوْلُكَ يَا مَعْزُونُ

[illegible]

في قولهم لا يوصف بالضمير في خبر المبتدأ قال يوصف بحال الموصوف
 الجار والمجرور مفعول مالم يسوفا عنه قال في حال متعلقة المتعلق اعلم ان يكون
 ماله اضافة ونسبة اليه كالأب والعمام او ماله رباط ماله تلك النسبة كقولك
 قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** في خبر المبتدأ انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة
 حالها باعتبار نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك
 الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قال** في التعريف والتكثير
 اجازة بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيم فيه ملح او ذم استشهاده بقوله
 ثم ويل كل امرئ لمرءة الذي جمع ماله والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
 او نصباً واجازة الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** ولا فراد
 التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء
 كوصف الطفلة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشي **قوله**
 او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل من **قال** والثاني يتبعه في خمسة احوال
 ثلاثة منها ذكر محلها بقوله في الاعراب قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعبر فيه
 ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب الجرح يطابق الموصوف
 في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه
 نحو اولئك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محال والجرح نائم للنصب كما في قوله ان يكون
 الضمير فاعلاً **قوله** لانه بمنزلة يفقدون علمانه لكن ضعف قاعدون علمانه
 اقل من ضعف يفقدون علمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الالف بخلاف الالف
 والواو في الصفة فانها علامتا قطع **قوله** لعل عليه اضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه فقال
 لاله لاهو العربي الحكيم ويجوز مجازاً لعل على ابدل **قوله** لانه ليس في الضمير

في قولهم لا يوصف بالضمير في خبر المبتدأ قال يوصف بحال الموصوف
 الجار والمجرور مفعول مالم يسوفا عنه قال في حال متعلقة المتعلق اعلم ان يكون
 ماله اضافة ونسبة اليه كالأب والعمام او ماله رباط ماله تلك النسبة كقولك
 قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** في خبر المبتدأ انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة
 حالها باعتبار نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك
 الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قال** في التعريف والتكثير
 اجازة بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيم فيه ملح او ذم استشهاده بقوله
 ثم ويل كل امرئ لمرءة الذي جمع ماله والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
 او نصباً واجازة الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** ولا فراد
 التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء
 كوصف الطفلة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشي **قوله**
 او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل من **قال** والثاني يتبعه في خمسة احوال
 ثلاثة منها ذكر محلها بقوله في الاعراب قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعبر فيه
 ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب الجرح يطابق الموصوف
 في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه
 نحو اولئك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محال والجرح نائم للنصب كما في قوله ان يكون
 الضمير فاعلاً **قوله** لانه بمنزلة يفقدون علمانه لكن ضعف قاعدون علمانه
 اقل من ضعف يفقدون علمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الالف بخلاف الالف
 والواو في الصفة فانها علامتا قطع **قوله** لعل عليه اضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه فقال
 لاله لاهو العربي الحكيم ويجوز مجازاً لعل على ابدل **قوله** لانه ليس في الضمير

في قولهم لا يوصف بالضمير في خبر المبتدأ قال يوصف بحال الموصوف
 الجار والمجرور مفعول مالم يسوفا عنه قال في حال متعلقة المتعلق اعلم ان يكون
 ماله اضافة ونسبة اليه كالأب والعمام او ماله رباط ماله تلك النسبة كقولك
 قام رجل ضارب اباه زيد **قوله** في خبر المبتدأ انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة
 حالها باعتبار نفسه في حصول الفائدة **قوله** في عشرة امور انما تبعه في تلك
 الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به **قال** في التعريف والتكثير
 اجازة بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيم فيه ملح او ذم استشهاده بقوله
 ثم ويل كل امرئ لمرءة الذي جمع ماله والجمهور على انه بدل ونعت مقطوع رفعا
 او نصباً واجازة الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة **قال** ولا فراد
 التثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء
 كوصف الطفلة بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشي **قوله**
 او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل من **قال** والثاني يتبعه في خمسة احوال
 ثلاثة منها ذكر محلها بقوله في الاعراب قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعبر فيه
 ضمير للموصوف نحو قام رجل حش وجهه بالنصب الجرح يطابق الموصوف
 في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه
 نحو اولئك لان نصبه على التشبيه بالمفعول محال والجرح نائم للنصب كما في قوله ان يكون
 الضمير فاعلاً **قوله** لانه بمنزلة يفقدون علمانه لكن ضعف قاعدون علمانه
 اقل من ضعف يفقدون علمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الالف بخلاف الالف
 والواو في الصفة فانها علامتا قطع **قوله** لعل عليه اضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه فقال
 لاله لاهو العربي الحكيم ويجوز مجازاً لعل على ابدل **قوله** لانه ليس في الضمير

قوله الاستعمال وان حل على معنى التكرار والخطاب الغيبة وفيه ان الضمير يرجع
 الى اسم الفاعل والمفعول الى على معنى الوصفية مكرجه ويمكن ان يدعى بان ذلك المخرج
 اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوضيف والا فلي ان يقال في التعليل ان الوصف
 يجب ان يكون اعرف او مساويا للضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به نقوله
 والموصوف انحصار مساو اشارته الى هذا التعليل ولهذا قرئ به او اكفى به فوهم الدليل
 مقوم المدلول كما في نسخة الشارح في قوله اي لموصوف المعرفة اشترط اختصاصا منهم
 من حمل الاخصر المساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخصر المساوي بحسب
 الصدق وذلك باطل اما الاول فان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم
 نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص المسداة بعد التوضيف
 مما لا ندر فيه واما ثانيا فالله لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذواللام اه على
 ذلك لان يعتبر استخراجه بان يكون ثمة اشارة الى الاخصر المساوي بحسب
 اصطلاح النحويين قيل لا بد في الاستخراجه من الضمير كما يدل عليه تعريفه
 اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير في قوة فان قوله من ثمة في قوة قوله من اجله
 قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصل من حطاطي الرتبة عا ليس مقصودا
 قوله ان عرفها المصمرات قال الشيخ الرضي كونه كقول المحلل والمخاطب اعرف ظ واما الغائب فلا
 احتياج الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
 لان مدلول العالمات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
 الاشارة قال مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة التحسية وكثيرا
 ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوف
 في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصف لمشاركة احتياجه اليه وانما
 كان اسما الاشارة اعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعرف

الوصفية بحسب الاستعمال وان حل على معنى التكرار والخطاب الغيبة وفيه ان الضمير يرجع
 الى اسم الفاعل والمفعول الى على معنى الوصفية مكرجه ويمكن ان يدعى بان ذلك المخرج
 اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوضيف والا فلي ان يقال في التعليل ان الوصف
 يجب ان يكون اعرف او مساويا للضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به نقوله
 والموصوف انحصار مساو اشارته الى هذا التعليل ولهذا قرئ به او اكفى به فوهم الدليل
 مقوم المدلول كما في نسخة الشارح في قوله اي لموصوف المعرفة اشترط اختصاصا منهم
 من حمل الاخصر المساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخصر المساوي بحسب
 الصدق وذلك باطل اما الاول فان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم
 نحو الحيوان الناطق او حيوان ناطق والحمل على الخصوص المسداة بعد التوضيف
 مما لا ندر فيه واما ثانيا فالله لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف ذواللام اه على
 ذلك لان يعتبر استخراجه بان يكون ثمة اشارة الى الاخصر المساوي بحسب
 اصطلاح النحويين قيل لا بد في الاستخراجه من الضمير كما يدل عليه تعريفه
 اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير في قوة فان قوله من ثمة في قوة قوله من اجله
 قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود الاصل من حطاطي الرتبة عا ليس مقصودا
 قوله ان عرفها المصمرات قال الشيخ الرضي كونه كقول المحلل والمخاطب اعرف ظ واما الغائب فلا
 احتياج الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
 لان مدلول العالمات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم
 الاشارة قال مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعيينه بالاشارة التحسية وكثيرا
 ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوف
 في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصف لمشاركة احتياجه اليه وانما
 كان اسما الاشارة اعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعرف

قوله

قوله

[illegible]

قوله لا يخلو المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرك شمس والثاني انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افناء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولا يجوز
زياد توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

قوله لا يخلو المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و

في قوله لا يخلو المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرك شمس والثاني انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افناء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولا يجوز
زياد توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

منه السطوات المذكورة
في قوله لا يخلو المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه و
توضيح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب
الظهور المنسوب اليه في الحقيقة لا غير لم يقع غلط ولا جهل في النسبة وان المذكور
بلفظ العموم باق على عمومته ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه **قوله** اجيب بان المراد اذ فيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام احدها
انك غطت بالبدل منه بحسب الواقع سبق للسان وثانيها انك توهم انك غلط
به بمثل هذا انجو بدرك شمس والثاني انك نسبت البدل فذكرت البدل منه من غير
سبق للسان ثم تداركته ولا شبهة في ان البدل منه في تلك الاقسام يقطع
فيدخل بدل الغلط في حواله العطف لولم يكن قوله يتوسط اخلافيه وقد يجازي
بان المراد يكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصود
باصل النسبة المدركة على فهم واحد من افناء الادراك اعني الحكم والتردد وغير
ذلك سواء بقى القصدان او لا فاعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن
لاشتراك المعطوفين بهما معساقية في اصل النسبة وان اختلفا لهما واسلا
وباعتبار كونهما على فهم من الادراك الذي دخل فيه المعطوف باوولهما وام لا النسبة
في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على فهم واحد وهو التردد ولعل اشتراط
بقاء القصد دخل فيه المعطوف بل ان المتبوع قصد ابتداء ثم بدله فاعرض
عنه بل وقصد التام **قوله** ولما لم يحركه احتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط
حكم خارج عن التعريف واخر المثل عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولا يجوز
زياد توضيح فكاكه من ممتعة التعريف لانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما المدخل في
التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيد تأخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما
من نظير في تعريف الاعراب **قال** يتوسط بينه الاظهر يقيم فكأنه تجريد **قال** اذا عطف

[illegible]

ضمنا لمحصله بضم شقين والنسخة في لافهم الغرض في التفظه في الكسر كمالا كمالا
الشفة السفلى في التفظه والوقف في التوقف النفس ع الجري قوله بالعكس يعني
بطلق الرفع والنصب الجري على الحركات البنائية قوله للمراد ان الحركات لا تدرسا
قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم الفتح والكسر بالمبنى لانه في ذلك اختصاصا
من قوله القابلة لان لقب شئ محقق فعل ما ذكره الشرح كان معناه ان ذلك لا هو القابل
لحركات المبنى لا خصوصا بقوله لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية و
يطلقون السكون على الجرم بحرف الحركات قوله حيث قال بانضمة دفعا قد يناقش
فيه بالفريقين معناه التاء والياء ليست معهما قال الكنايات ولا يرى ان ينزل و
بعض الكنايات لان بعضها معرب كقارن وفارثة قال ولا يموت قديسها
لبست سماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى كناية المبنى في البيت وفيها راء
عدها منها قال الصمغية من غير سائر المبنيات اذ ليست في شئ منه سوابه في نزاع
في بانه وليس يضره فساد الكناية على بناءه احتججه ان تصديره او عدمه لا يمتنع
عنه قال وضع اى اسم وضع فلا يرد لنقص كماله قوله من حيث انهم
فيه ان اياي مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس بموضوع التكمين من
حيث انه متكامل لكن عنده مع قطع النظر عن حقيقة السكون والحطاب ان الغيبة راء
يفهم تلك الكينيات من لواحقها الاله لان بيتا اياي لم يترك تلك اللواحق فهو
باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظ وراك
اللواحق تعيين المراد لكنه بعيد قوله ويجوز بهذا التقيد يعني قوله به لفظ المتكلم و
المخاطب فانها ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وهذا صحيح انت متكلم وان
مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمقهور وبقيد الكينية هذا يخرج
منه

[illegible]

أذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد فقس عليه حال الخطاب في مفهوم من فسر قوله ما
وضعه لتكملة بقوله أي مادة أو بطريق الكناية وقال بهذا تحريم لفظ المتكلم في الخطاب
لأنهما موضوعان صيغة وصريحا ولعل ما أراد بالصيغة الهيبة الاستثنائية فلا يرد
أن لفظا موضوع صيغة للمتكلم بناء على أن الصيغة مع النون قد تكون للشرط و
قد تكون للتحقيق **فقل** إذن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للعطف يعني ما ليس
متكلما مرجح حيث أنه متكلم في الخطاب من حيث أنه مخاطب لهما نقول بتميم كلهم
نظرا إلى أصل المنداد فيقول المسمى بزيد بزيد ضرب ليقول بزيد ضربته إنما جازيا
تميم كلهم لأن ياد دل الخطاب ليس بزيد ضرب دليل التكملة **فقل** ويجوز بهذا التقييد
الأسماء الظاهرة أن قيل إذا ريد الوعم بطريق الكناية تحريم الأسماء الظاهرة به فلم
يكن قوله تقدم داخل في الحر بناء على ذلك التفسير فسمي بخرج به بعض الأسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه **فقل** وإذا تقدم اللفظ أعطان تقدير
المقدم اللفظي مذكرا يدل على أن جعل قول اللفظ موضوعا من أقسام الأدلة حقيقة لا أقسام
التقدم حقيقة **فقل** أما القصور أصلا من باب التقدم جعل من أقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضي بأن تفسير التقدم اللفظي إلى التحقيق والتدريي خلاف دأبه فإن عادة
جعل اللفظ قسيم التقدم **فقل** فإن حكم العرب سبب الخراب بل يقول لقائل إن يقول
لأن جعل المعنى من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير اللفظ لأنه جعل الحضور المعنى في عينه
قبل ذكر الضمير غير التاكيد والخفاء في أن التحليل ليس في جعل العهد في حكم الذكر ولما تقدم
فحقيق لا حاجة في نقل القول جعل الضمير واجعا للمفسر الذي بعده احتيج إلى نقل
في التقدم بأن يقال مثلا أنه مستقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فإنه يفصل ذلك
تقدم المرجح بل قد يخالف وضعه ومقتضاه **فقل** أما مفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن أو لا لزام ومنه من خصه بالرجل الثاني من باب السياق والأول
أنه تقدم بغيره من الضمير **فقل** من ضمن أوله أي جعل الضمير المفهوم من لفظ بعينه هو الأول لزام من

لحق القول إذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد فقس عليه حال الخطاب في مفهوم من فسر قوله ما
وضعه لتكملة بقوله أي مادة أو بطريق الكناية وقال بهذا تحريم لفظ المتكلم في الخطاب
لأنهما موضوعان صيغة وصريحا ولعل ما أراد بالصيغة الهيبة الاستثنائية فلا يرد
أن لفظا موضوع صيغة للمتكلم بناء على أن الصيغة مع النون قد تكون للشرط و
قد تكون للتحقيق **فقل** إذن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للعطف يعني ما ليس
متكلما مرجح حيث أنه متكلم في الخطاب من حيث أنه مخاطب لهما نقول بتميم كلهم
نظرا إلى أصل المنداد فيقول المسمى بزيد بزيد ضرب ليقول بزيد ضربته إنما جازيا
تميم كلهم لأن ياد دل الخطاب ليس بزيد ضرب دليل التكملة **فقل** ويجوز بهذا التقييد
الأسماء الظاهرة أن قيل إذا ريد الوعم بطريق الكناية تحريم الأسماء الظاهرة به فلم
يكن قوله تقدم داخل في الحر بناء على ذلك التفسير فسمي بخرج به بعض الأسماء
الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه **فقل** وإذا تقدم اللفظ أعطان تقدير
المقدم اللفظي مذكرا يدل على أن جعل قول اللفظ موضوعا من أقسام الأدلة حقيقة لا أقسام
التقدم حقيقة **فقل** أما القصور أصلا من باب التقدم جعل من أقسامه وبهذا اندفع اعتراض
الشيخ الرضي بأن تفسير التقدم اللفظي إلى التحقيق والتدريي خلاف دأبه فإن عادة
جعل اللفظ قسيم التقدم **فقل** فإن حكم العرب سبب الخراب بل يقول لقائل إن يقول
لأن جعل المعنى من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير اللفظ لأنه جعل الحضور المعنى في عينه
قبل ذكر الضمير غير التاكيد والخفاء في أن التحليل ليس في جعل العهد في حكم الذكر ولما تقدم
فحقيق لا حاجة في نقل القول جعل الضمير واجعا للمفسر الذي بعده احتيج إلى نقل
في التقدم بأن يقال مثلا أنه مستقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فإنه يفصل ذلك
تقدم المرجح بل قد يخالف وضعه ومقتضاه **فقل** أما مفهوم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن أو لا لزام ومنه من خصه بالرجل الثاني من باب السياق والأول
أنه تقدم بغيره من الضمير **فقل** من ضمن أوله أي جعل الضمير المفهوم من لفظ بعينه هو الأول لزام من

مقدم من لفظ بعينه
سواء كان بطريق التضمن أو لا لزام ومنه من خصه بالرجل الثاني من باب السياق والأول
أنه تقدم بغيره من الضمير **فقل** من ضمن أوله أي جعل الضمير المفهوم من لفظ بعينه هو الأول لزام من

[illegible]

[illegible]

إذا دخلت عليهم لم يبقا مبتدأ وخبر أفكيف يصح قوله يتوسط المبتدأ والخبر قبل
 العوامل وبعد ما وجبت أن فيه جمعا بين الحقيقة والحجاز وذلك جائز عند المص
 وبأن فيه عموم الحجاز بأن يراد بالمبتدأ أمثلا الجزء الأول من التسمية وبأن الخبر الجزء
 الثاني منها وبأن المبتدأ والخبر على حقيقة كل واحد من قبيل آيت هذا الشاب فشباب
 وصباؤه وأنه حقيقة وفيه نظر لأن الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر و
 لهذا نرى الفقهاء على ذلك مسائل وما شخ فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل
 من قبيل الوصف بالغائب فظيرة رأيت شابا في شبابه وصباؤه لا رأيت هذا الشاب
 في شبابه وصباؤه **قال** أصعبه مرفوع إنما اتى للفصل بما هو في صورة الضمير لأنه غير
 صالح لأن يوصف وإنما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر
قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل إن تذكر الضمير في
 المرفوعات هو باعتبار الخبر **قول** وتعلم وخطبا وغيبة وما وقع بلفظ العيبة
 بعد حاضر فقيما به مقام مضاف غائب **قال** يسمى فصلا عند بصيرين نعم إذا أعده
 الكوفيين لمكونه حافظا لما بعد حتى ليسقط عن خبرية **قول** وذلك التوسط
 ليفصل يعني أن قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون قوله يسمى فصلا مخففة
 بين الغاية والمغيا وإنما يجعل علة للتسمية لأن حدوث الفصل لا يترتب على
 التسمية بل هو كالمقضيان التسمية لقول أنه يفصل ولأنه فاصل وإنما لا يفصل لاختلاف
 الفصل بين الضمير والموضوع **الضمير** **قال** اتفاقا في التحاليل يكون **حلا** **قال** الزيادة الخبر
 محذوف **قال** في خبر لا يشترط الاشتراط لثبوت التماس في المبتدأ والخبر إذا كانا ذكرين
 قلت إنما لم يعتبر وذلك لأن صيغة الفصل تغييرا لتأكيد فإن قولت زيد هو القائل في
 معنى زيد نفس القائل وإذا كان زيدا لم يرم أن يقع غير النكرتين لأن النكرة لا تقول والظاهرة
 إنما اشترط ذلك لأن نقل الضمير لهذا المعنى خلاف القياس ما هو على خلاف القياس

[illegible][illegible]

ان يقتصر على مورد الجمع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله نعم ومكر او لمات
هو يورد واعتذر عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ وتأكيدا كما في قوله نعم انه هو اصل
وابكى وفيه نظرا ليلزم تأكيد النظر بالضمير وفي نظيره تأكيد المنصوب بالرفوع والجموع
بأنه تأكيد للضمير المستكن في الفعلين لكنه قد تم المحصر كما في ناعزت ليس ذلك بالحقيقة
احتمال اخوانه سميت عند المحققين قل ولا موضع له عند التحليل متعلق بقوله
لانه ظرف مستقر وظرف المنفى قال بعض العرب يجعل مبتدأ وبعضهم يجعله
تأكيدا لما قبله ويمتنع دخول لام التأكيد عليه لام التأكيد لا محل للتوكيد قال يقيم قبل الجملة
تلك الجملة خبرية اسمية البتة اذا دخلت عليه نواسخ للمبتدأ فانه يجوز ان
يكون فعلية كقوله تعرفانها لا تسمى الابصار قوله لا يبعد اهلا وجه وجهه قال
ضمير غائبان المراد به الشأن والقصة وهو مفرغ غائب فيلزمه الافراد والغيبة
بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا قوله
ويحسن تأنيثه قال الشيخ الرضائي ثلث هذا الضمير وان لم يتضمن جملة للمفسرة مؤنثا
قياسا لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسم قوله الظاهر ان قوله يسم ضمير الشأن في القصة
معتنزة لا توصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصفه له قوله بان كان مبتدأ
او بان كان عاملا حرفا والضمير مفعول الى غير ذلك قوله اما جواز تفلكونه على صورة
الفصلات هكذا قالوا وفيه ان محذور كونه على صورة الفصلات لا يسم المحذور بل ابداله
من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على المحذور وعلى خصوصية المحذور
اما على المحذور فذكرهم الجوزيين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذور فلان حذف اسم المحذور
المشبهة بالنفع اذ الرب كان ضمير الشأن لم يحذف الا في الشعر على ضعف
ان قلت فينبغي ان لا يكون حرفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لا تعين المراد لجو ان

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰ قولہ : ان معادن و منق
 ۱۰۱ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۲ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۳ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۴ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۵ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۶ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۷ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۸ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۰۹ قولہ : لا ادرک انما ادرک
 ۱۱۰ قولہ : لا ادرک انما ادرک

كانت او مقدره قوله بمعنى الذي و فرعيه وكذا في قوله بمعنى التي **قوله المنسوبة الى**
 بنى على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات **قال** ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرط كونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميرك ذلكا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
 فان ذانكره اذ بعده موصول **قال** العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصوليتها والضمير احذر دلائل موصوليتها قال الشيخ
 الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير ايا مضمون
 او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعده الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرطان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات انا امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو **ر دت** بالذي مررت او برى الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التدرى بحرف الجر وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سبويه والا خفش
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله **هو الله** في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجواى لذي هو معجوب في السماء ومعجوب في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله اذ بعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرط كونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميرك ذلكا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
 فان ذانكره اذ بعده موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصوليتها والضمير احذر دلائل موصوليتها قال الشيخ
 الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير ايا مضمون
 او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعده الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرطان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات انا امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر دت بالذي مررت او برى الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التدرى بحرف الجر وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سبويه والا خفش
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجواى لذي هو معجوب في السماء ومعجوب في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله المنسوبة الى بنى على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات قال ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرط كونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميرك ذلكا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
 فان ذانكره اذ بعده موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصوليتها والضمير احذر دلائل موصوليتها قال الشيخ
 الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير ايا مضمون
 او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعده الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرطان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات انا امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر دت بالذي مررت او برى الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التدرى بحرف الجر وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سبويه والا خفش
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجواى لذي هو معجوب في السماء ومعجوب في الارض انتهى حاصل كلامه

قوله المنسوبة الى بنى على قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحوز عن الاجتماع
 بين الياءات قال ذابعد ما يجوز الكوفيين كون ذاو جميع اسماء الاشتاكة موصولة
 بعد ما الاستفهامية كانت اولها لم يجوز البصريون الا في ذابشرط كونه بعد ما ومن
 الاستفهامية ميتين اذ الميرك ذلكا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله اى من الذي
 فان ذانكره اذ بعده موصول قال العائد للفعول سوى عائدا لالف واللام
 فانه لا يجوز حذفه كحذف موصوليتها والضمير احذر دلائل موصوليتها قال الشيخ
 الرضى لا يجوز حذف احد العائدين اذا جمعا في صلة نحو الذي ضربته في داره
 ن يدا اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير ايا مضمون
 او مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا ان
 الموصول لا يدل على ان العائد بعده الا وان يتصل بالفعل كالحرف وان كان مجرورا
 فيحذف بشرطان يجوز اضافة صفة ناصبة له تقدير او يجوز حذف جر متعين كقوله
 نعم السجرات انا امرنا اى به ويتعين حرف الجر قياسا اذ اجزا الموصول وموصوفه بحرف
 جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة نحو ر دت بالذي مررت او برى الذي مررت
 فهو زهبا لكسائي في مثله التدرى بحرف الجر وهو ان يحذف حرف الجر او لاحق
 يتصل بالضمير بالفعل فيصير منصوبا يصح حذفه ويذهب سبويه والا خفش
 حذفهما مع الاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
 ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط اخر وان لم
 يكن في صلة في شرط استطالة الصلة كقوله هو الله في السماء الله وفي الارض الله
 حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغوي تعلق بقوله
 الله لانه في معنى معجواى لذي هو معجوب في السماء ومعجوب في الارض انتهى حاصل كلامه

ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعليم المفعول لتحقيق الاستثناء قلنا قد
مر غير مرّة ان الحرف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة تلتحق بالضمير
وكون العائد بعد الالف ليس كالالتشبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول
وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلنا يحذف الحرف وما قولك لا معنى لتقدير
العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد الجور وان كان حذفه بعد جمل منصوبا
فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول عمر من ان يكون بلا واسطة وان كان
مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه
يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستعانة والكلام في
حذف العائد من حيث انه عائد يعجز هذا الجوابان في الجواب ايضا قوله
ثم من المتعلم او تجرته القوم التاكيد والتدريب قول وتذكير ايها كما يتذكر
مثلا معرفه ان الحال والتقدير لا يخبر عنهم انه يجب تذكيرها ومعرفة ان الجور
بجملتها كان التشبيه لا يخبر عنهم انها لا يقع مضمرة قول لان الذي خبر عنها
اي بحسب الذكر وامادات الخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فلذا
اضرت عن زيدا وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد چون الذي معرته
الخبر عنه بحسب الظاهر لان شأن الخبر عنه ان يكون مرفوعا عنه وبالحالة الاولى
مهحراتها مرفوع عنها دون الموصول قوله اي وقعت كلمة الذي اهلا المطلوب
ان يخبر عن الموصول والخبر عنه الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة المصدر قال جعلت
اهلا المطلوب ان يصف الموصول الوصف الذي كان لذلك الخبر عنه بالتقدير
شي من الجملة الاولى لم يمكن ان يكون الموصول مكان الخبر عنه لتصديقه مبتدأ
فلان ان يكون نائبا وهو ضمير العائد اليه مكانه قال خروته لانه خبر وحق خبر
التاخير قال في الجملة الفعلية خلاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مضمونها وهو غير مذكور صريحاً فكان في حكم الملقطوع عن الأضافة وقال
 الشيخ الرضي إنما التزم في الأضافة لأن وضعها ليفيد بعضها من كل إذا حذفت
 المضاف اليه فإن لم يكن مقدراً لم يرب كما في المراء وأن كان مقدراً بقي على اعرابه قال
 إذا حذف صدر صلتها كان كصحتها فعلية فلا يفتي معها وإن كانت اسمية وحذف
 صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ذلك الصدر ضميراً راجعاً إلى أي
 فإن كان مضافاً فبني على المضمر وإحساناً لسهولة الإعراب وقال هذه لغة جيدة وإن لم يكن
 مضافاً فالأعراب أحسن بعضهم البناء قياساً لاسمها **قولهم** قرأ الضمرون الفصح
 وليس في قرأ الضمرون اتفاق على أنها موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن
 أي هذه استغنى مائة معربة مرفوعة على الابتداء وخبرة اشد الجملة صفة شيعة
 على إضمار القول أي كل شيعة مقول فيها هو إيهو اشد وقوله من كل شيعة معمول
 لنزاع كل يقول كالت من كل طعام فيكون من التبعض وقيل يجوز أن يكون النزاع
 واقعاً على كل شيعة أي لنزاع عن بعض كل شيعة فكان قاله قال من هو نفيس إيهو
 شدياً الذين هو اشد وقيل أن النزاع معلق عن العمل وليس ينبغي أن مفعوله ليس
 جملة ولا معلق يجب أن يكون مفعوله جملة **قولهم** لتأكيد شبه الحرف أن قلت قد مر
 أن هذه الأضافة منافية للبناء فكان ينبغي أن لا يبنى مع حذف صدر صلتها
 فإن كثرة الاحتياج لا ترفع المناقاة وعلى تقدير رفع المناقاة كان ينبغي أن يبنى مع
 قطعها عن الأضافة لا لزيادة الاحتياج قلنا قد مر أن لزوم الأضافة إلى المفرد منكان
 للبناء وإي إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف إلى
 الجملة أو قلنا أن المناقاة أحق قياسي ببناء مضافاً عن حذف صدر صلتها كما في
 قال في هذا صنعت قال الشيخ الرضي لا تجتمع موصولة ولا أداة إلا بعد ما ومن
 الاستغنى ما يتبعه ولا في إذا هو من داخل منك الزيادة ويجوز على بعد أن تكون بمعنى

القول في قوله انما التزم في الاضافة لان وضعها ليفيد بعضها من كل اذا حذفت
 المضاف اليه فان لم يكن مقدراً لم يرب كما في المراء وان كان مقدراً بقي على اعرابه قال
 اذا حذف صدر صلتها كان كصحتها فعلية فلا يفتي معها وان كانت اسمية وحذف
 صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميراً راجعاً إلى أي
 فان كان مضافاً فبني على المضمر وإحساناً لسهولة الإعراب وقال هذه لغة جيدة وإن لم يكن
 مضافاً فالأعراب أحسن بعضهم البناء قياساً لاسمها **قولهم** قرأ الضمرون الفصح
 وليس في قرأ الضمرون اتفاق على أنها موصولة مبنية فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن
 أي هذه استغنى مائة معربة مرفوعة على الابتداء وخبرة اشد الجملة صفة شيعة
 على إضمار القول أي كل شيعة مقول فيها هو إيهو اشد وقوله من كل شيعة معمول
 لنزاع كل يقول كالت من كل طعام فيكون من التبعض وقيل يجوز أن يكون النزاع
 واقعاً على كل شيعة أي لنزاع عن بعض كل شيعة فكان قاله قال من هو نفيس إيهو
 شدياً الذين هو اشد وقيل أن النزاع معلق عن العمل وليس ينبغي أن مفعوله ليس
 جملة ولا معلق يجب أن يكون مفعوله جملة **قولهم** لتأكيد شبه الحرف أن قلت قد مر
 أن هذه الأضافة منافية للبناء فكان ينبغي أن لا يبنى مع حذف صدر صلتها
 فإن كثرة الاحتياج لا ترفع المناقاة وعلى تقدير رفع المناقاة كان ينبغي أن يبنى مع
 قطعها عن الأضافة لا لزيادة الاحتياج قلنا قد مر أن لزوم الأضافة إلى المفرد منكان
 للبناء وإي إذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف إلى
 الجملة أو قلنا أن المناقاة أحق قياسي ببناء مضافاً عن حذف صدر صلتها كما في
 قال في هذا صنعت قال الشيخ الرضي لا تجتمع موصولة ولا أداة إلا بعد ما ومن
 الاستغنى ما يتبعه ولا في إذا هو من داخل منك الزيادة ويجوز على بعد أن تكون بمعنى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الاسم فانه خلق من اجاب غير معرود فلا بد ان يجر مجرأ وجه نعم للضم ان يقول ان القسم
 الثاني من المبتدأ ايول بالاخيرة الى انه مسند اليه لان فو لك اقا تون زيد في قوة ان
 صاحب القيام هو زيد لا يتصور ذلك في الفعل وما هو معناه ولهذا جعل البعض
 عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قول** لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى
 لو كان على الانشاء فهو محتمل بكونه صيغة الماضى على الحقيقة لا على المعنى على الماضى فالظن ووجه
 بناء اسماء انه فاعل لما قال الشيخ الرضى هو انه بانيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو
 مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى الامر او حرج عنه كالمضارع فعمل هذا
 الحاجة الى العذر المذكور **قال** مثل زيد زيد في الاصل تصغيرا واد مصدرا
 او كذا في تصغير الترخيم اي ارفع رفقا واز كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير
 ووجه الراء وسكون الواو بمعنى الرفع عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه
 الامهال وجعله بمعناه ونحو زيد زيد لا يحتمل ان يكون اسم فعل وكتاب حرف وان
 يكون مصدرا مضافا الى الفاعل **قول** في المثال ما هو بمعنى الامر وهو متعدي مستعمل
 فيه فعمل عنه نحو زيد زيد اي اري واداءه كالمثال الثاني لان المعنى على الماضى لان غير
 مستعمل فيما فعل عنه ففي هذا المثالين اشارة الى اقسامها **قول** في المثال الثاني
 فتحى التاخير الى اصل حين كان مفعولا مطلقا بمعنى الفعل ككثير للمساكين و
 ضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة بمعنى البعد لزمعناه ما البعد وكما ان القياس على تقدير
 ان البعد هيهاتة كذا لان لا يوقف عليها الا بالهيء لكن يوقف عليها الاكثر بل التاء
 تدبير على احاطتها بالافعال فكان تاء هاء تاء فقال البعض الحاجة ان مفتوحة التاء
 مفردة كقوة التاء والوقف على الهاء تاء كسوة التاء فمفتوحة التاء مفردة تكسما تاء فلو
 عليها بالتاء ومضمومة تاء فتحى الافراد والجمع فيجوز الوقف بلهاء والتاء **قول** وهو ان معنى
 مخالفة لصيغة الافعال واللام من دخل على بعضها وان التاء لم يفتح بعضها وهو تنوين التاكيد عند

[illegible][illegible]

